جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

أهداف التنمية المستدامة

في دولة قطر ٢٠١٨

www.psa.gov.qa

جِهـــاز التخطيـــط والإحصـــاء
Planning and Statistics Authority

أهداف التنمية المستدامة

في دولة قطر 2018

يوليو 2019

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

©جميع الحقوق محفوظة لجهاز التخطيط والإحصاء - يوليو 2019

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

جهاز التخطيط والإحصاء، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018 في دولة قطر

الدوحة – قطر

توجه المراسلات إلى:

جهاز التخطيط والإحصاء

ص.ب: 1855، الدوحة- قطر

هاتف: 44958888 – 974+

فاكس:44839999 – 974+

لطلب بيانات إحصائية يرجى مراسلة MDR@psa.gov.qa

تابعونا على :

www.psa.gov.qa

PSAQatar

@PSAQatar

psa_qr

PSAQatar

المحتويات

7 تقديم

8 شكر وتقدير

9 المقدمة

11 تصنيف الأمم المتحدة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030

13 التقدم المحرز لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في قطر 2012-2018

16 الصفحة الالكترونية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 لدولة قطر

17 قائمة أهداف التنمية المستدامة 2030

20 الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

42 الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

54 الهدف الثالث: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

74 الهدف الرابع: ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

88 الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

102 الهدف السادس: كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

112 الهدف السابع: كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

118 الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

128 الهدف التاسع: إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

138 الهدف العاشر: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

154 الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

170 الهدف الثاني عشر: كفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

182 الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

190 الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

المحتويات

212 الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

222 الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

244 الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة

256 الخاتمة

264 مصادر البيانات

267 الملاحق

268 حالة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2012-2018

تقديم

لقد دشن العالم خطة التنمية المستدامة في مطلع يناير 2016، وبهدف الوقوف على حجم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف السبع عشر للتنمية المستدامة في دولة قطر والتحديات التي تواجه الدولة في إنجاز الغايات الخاصة بتلك الأهداف ، يأتي إصدار هذا التقرير ليوضح جوانب القوة ومكامن التحدي الذي قد يواجهنا في تحقيق هذه الغايات، ونستخلص منه الدروس التي تساعدنا في التصدي للتحديات والبناء على ما تحقق من نجاحات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015).

وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وفق الغايات الموضوعة، وضمان حصول تقدم في مختلف جوانب التنمية المستدامة هي مسؤولية تضامنية وتشاركية بين القطاعات الثلاثة الحكومي والخاص والمجتمع المدني المسؤولة جميعها عن تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية (2018-2022) .

لقد أوضح التقرير بأن دولة قطر استطاعت أن تحقق أغلب أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. لا سيما المرتبطة بالقضاء على الفقر والجوع وتأمين الصحة والتعليم الجيدين ، وتوفير المياه والطاقة النظيفة بأسعار معقولة وفرص العمل اللائقة، والحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق العدالة والسلام، وبناء المدن والمجتمعات المستدامة الخالية من التهميش والجريمة، كما أوضح التقرير بأن الدولة تبذل جهوداً للحد من آثار التغير المناخي والتقليل من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين فضلاً عن جهودها في حماية النظم الأيكولوجية، وتنشيط الشراكة العالمية في التنمية وتعزيز وسائل تنفيذها.

ولا يسعنا في النهاية إلا أن نتقدم بالشكر والعرفان لفريق عمل التقرير ولكافة الوزارات والأجهزة والمؤسسات بالدولة التي قامت بتزويدنا بالبيانات والمعلومات التي شكلت ركيزة أساسية في إصدار التقرير الوطني لأهداف التنمية المستدامة . ويأمل جهاز التخطيط والإحصاء أن يشكل هذا التقرير مرجعاً مهماً يسترشد به متخذي القرار والمخططون في مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية بالدولة المعنية بتحقيق رؤية قطر الوطنية التي تستهدف تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة ، وتوفير العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل ولكل سكانها الكرام.

والله ولي التوفيق،،

د. صالح بن محمد النابت

رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

شكر وتقدير

يتقدم جهاز التخطيط والإحصاء بخالص الشكر والتقدير للوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية على تعاونها في توفير البيانات اللازمة لمتطلبات مؤشرات التنمية المستدامة 2030، الأمر الذي كان له أثر كبير في قياس ورصد التقدم المحرز في مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر. ونتطلع إلى المزيد من التعاون لتوفير باقي المؤشرات المطلوبة في أهداف التنمية المستدامة

ويتقدم الجهاز بالشكر الجزيل لكل من ساهم

في إعداد تقرير التنمية المستدامة في جميع مراحله.

المقدمة

يهدف هذا التقرير إلى رصد التقدم المحرز في تحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة 2030، وتحديث البيانات الوطنية في قواعد المنظمات والهيئات الدولية، علاوة على إعداد مرجع لصناع القرار وواضعي السياسات التنموية المختلفة، لكي يساعدهم على تحديد الإجراءات المطلوبة لإحراز التقدم في مجالات التنمية المستدامة وإعداد تقييم لما تم تحقيقه من إنجازات عند تطبيق الاستراتيجية التنموية الوطنية للدولة.

ولقد تم تقسيم هذا التقرير عن أهداف التنمية المستدامة إلى سبعة عشر قسماً، تناول كل قسم منها بالتحليل تقييم مدى تحقق الهدف والغايات لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والغايات لـ (169) من خلال المؤشرات المعتمدة من قبل الأمم المتحدة. فقد تناول القسم الأول القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والثاني القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، بينما ركز القسم الثالث على ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، وخصص القسم الرابع لبيان الجهود المبذولة لضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجديد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. وتناول القسم الخامس هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، في حين اختص القسم السادس بهدف كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة ، بينما ركز القسم السابع على هدف كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

أما القسم الثامن من التقريرن فيستعرض الهدف الخاص بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بينما يركز القسم التاسع على هدف إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. واختص القسم العاشر بهدف الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. والقسم الحادي عشر بهدف جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، في حين تناول القسم الثاني عشر الهدف الخاص بكفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وركز القسم الثالث عشر على هدف اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، بينما سلط القسم الرابع عشر الضوء على هدف حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

وجاء القسم الخامس عشر ليستعرض ما قامت به الدولة لتحقيق هدف حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع الحيوي، بينما ركز القسم السادس عشر على التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

واختتم التقرير بالقسم السابع عشر الذي سلط الضوء على تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وتم الاعتماد في إعداد هذا التقرير على بيانات الفترة (2012-2018) والتي تمثلت بالسجلات الإدارية للجهات المصدرية للبيانات من الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة ومصدر بيانات التعداد العام، ومسوح متخصصة كمسح القوى العاملة، ومسح إنفاق ودخل الأسرة، ومسح البحث العلمي والتطوير، والمسح العنقودي متعدد المؤشرات، مسح استخدام الوقت، وغيرها .

تصنيف الأمم المتحدة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030

تم إنشاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة (مارس 2015)، وتم تكليفه بمهمة وضع إطار المؤشرات العالمية خلال الفترة يونيو 2015 حتى فبراير 2016، ويتكون فريق الخبراء من 27 ممثلاً عن اللجان الإقليمية للأمم المتحدة كالتالي:

شرق أفريقيا، أوغندا وتنزانيا، وسط وجنوب أفريقيا، بوتسوانا والكاميرون، غرب أفريقيا، السنغال، كابو فيردي، شمال أفريقيا، الجزائر، غرب آسيا، مصر وأرمينيا والبحرين، وسط وشرق وجنوب شرق آسيا، الصين والفلبين وكازاخستان والهند وأوشينا وساموا وفيجي، منطقة الكاريبي، جامايكا وكوبا، أمريكا الجنوبية والوسطى، البرازيل وكولومبيا والمكسيك، أوروبا الشرقية، روسيا، أمريكا الشمالية وشمال وغرب وجنوب أوروبا، ألمانيا والسويد وفرنسا وكندا وهولندا.

وعقد فريق الخبراء عدة اجتماعات للتحضير لأجندة العمل أو لمناقشة الأمور الفنية المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأوصى الفريق بأن يكون عدد المؤشرات محدوداً، وأن تتضمن المؤشرات عدة أهداف في نفس الوقت. وتمخض الاجتماع عن تقسيم الأهداف الفرعية (الغايات) من حيث (مدى ملائمة المؤشر للهدف- سهولة الوصول إليه من حيث المنهجية- إتاحة البيانات) كما يلي:-

جدول (1) *عدد الغايات لأهداف التنمية المستدامة 2030 حسب تصنيف مستويات المؤشرات*

التقييم	عدد الغايات
المستوى الأول توجد منهجية والبيانات متوفرة بشكل كبير	76
المستوى الثاني توجد منهجية لكن البيانات لاتتوافر بسهولة	68
المستوى الثالث لاتوجد منهجية معتمدة من الأمم المتحدة	25
المجموع	**169**

جدول (2) عدد المؤشرات حسب أهداف التنمية المستدامة ومستويات المؤشر وفقاً لآخر تحديث من أعضاء الفريق IAEG-SDG بتاريخ 22 مايو 2019[1]

أهداف التنمية المستدامة	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المستويات المتعددة						المجموع
				المستوى 2 و 3	المستوى 2 (أ) المستوى 3 (ب)	المستوى 1 و 3	المستوى 1 و2 و 3 يعتمد على الإحداث	المستوى 1 و 2	المستوى 1 (أ) المستوى 2 (ب)	
الهدف الأول	3	8	3							14
الهدف الثاني	8	5								13
الهدف الثالث	25	1	1							27
الهدف الرابع	2	6	1	1			1			11
الهدف الخامس	3	10							1	14
الهدف السادس	6	5								11
الهدف السابع	4	1	1							6
الهدف الثامن	8	8	1							17
الهدف التاسع	9	3								12
الهدف العاشر	3	7						1		11
الهدف الحادي عشر	3	8	4							15
الهدف الثاني عشر	2	3	7		1					13
الهدف الثالث عشر	1	2	5							8
الهدف الرابع عشر	3	4	3							10
الهدف الخامس عشر	7	4	1			2				14
الهدف السادس عشر	6	16	1							23
الهدف السابع عشر	15	4	6							25
الاجمالي	**108**	**95**	**34**	**1**	**1**	**2**	**1**	**1**	**1**	**244**

وناقش الفريق حول المؤشرات المدرجة تحت المستوى الصنف الثالث والآلية المعتمدة لإعادة تصنيف فئات المؤشرات وعمليات استعراض وتحسين إطار المؤشرات، وكما حدد آلية مقترحة لاستعراض خطط العمل الخاصة بمؤشرات المستوى الثالث.

وقام الفريق بمناقشة المبادئ التوجيهية بشأن تدفقات البيانات والإبلاغ العالمي وتقديم التقارير. واستعراض التقدم المحرز في تطوير المنهجي لمؤشرات المستوى الثالث أثناء الاجتماعات المنعقدة. وكان آخر تحديث له في 22 مايو 2019.

(1) https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/

التقدم المحرز لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في قطر

2018-2012

استطاع جهاز التخطيط والإحصاء ممثلاً بإدارة الإحصاءات، وبالتعاون مع الوزارات وأجهزة الدولة المختلفة، إنتاج المؤشرات الوطنية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها حيث يتوفر منها في الوقت الحاضر (186) مؤشر يشكل مانسبته (76.2%) من إجمالي المؤشرات البالغ عددها (244) مؤشراً، وبلغ عدد المؤشرات غير المتوفرة (37) مؤشراً تمثل (15.2%) ويحتاج توفيرها إلى مسوح أو رصد من السجلات الإدارية، بينما بلغ عدد المؤشرات الجاري توفيرها (11) مؤشراً شكلت نسبة (4.5%)، أما بالنسبة للمؤشرات التي لا تنطبق على دولة قطر، فبلغ عددها (7) مؤشرات أي بنسبته (2.9%) من إجمالي المؤشرات، في حين أن عدد المؤشرات الخاصة بحسابات المنظمات بلغ (3) مؤشرات، أي ينسبة (1.2%).

جدول (3) *ملخص عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب حالة توفر البيانات للمؤشرات 2018-2012*

أهداف التنمية المستدامة	متوفر	جاري توفيره	غير متوفر	لاينطبق	خاص بحسابات المنظمات	إجمالي
الهدف الأول	12	1		1		14
الهدف الثاني	9		4			13
الهدف الثالث	24		3			27
الهدف الرابع	9		2			11
الهدف الخامس	13		1			14
الهدف السادس	8		1	2		11
الهدف السابع	5		1			6
الهدف الثامن	11	2	4			17
الهدف التاسع	9	2	1			12
الهدف العاشر	10				1	11
الهدف الحادي عشر	15					15
الهدف الثاني عشر	7		6			13
الهدف الثالث عشر	6		2			8
الهدف الرابع عشر	8		1	1		10
الهدف الخامس عشر	7		5	2		14
الهدف السادس عشر	18	1	3		1	23
الهدف السابع عشر	15	5	3	1	1	25
الاجمالي	**186**	**11**	**37**	**7**	**3**	**244**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

شكل (1): عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب حالة المؤشر لدولة قطر (2018-2012)

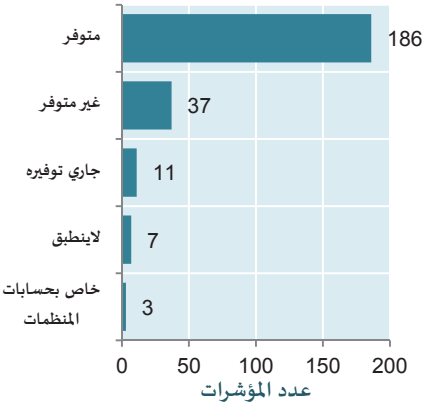

شكل (2): التوزيع النسبي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب حالة المؤشر في دولة قطر (2018- 2012)

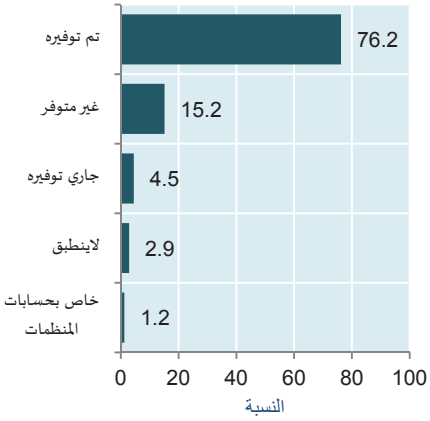

وتتفاوت نسبة توفير هذه المؤشرات من هدف لآخر، فقد توفرت بنسبة (100%) بالنسبة للهدف العاشر والحادي عشر، ونسبة الـ (92.9%) بالنسبة للهدفين الأول والخامس، وبنسبة (90.9%) للهدف السادس و(90.0%) للهدف الرابع عشر، أما بالنسبة لبقية الأهداف الأخرى (الأحد عشر) فتراوحت نسبة توفير المؤشرات فيها ما بين (88.9%) كحد أقصى بالنسبة الهدف الثالث عشر. و(58.3%) بالنسبة للهدف الخامس عشر كحد أدنى.

شكل (3): أهداف التنمية المستدامة حسب حالة المؤشر في دولة قطر (2018- 2012)

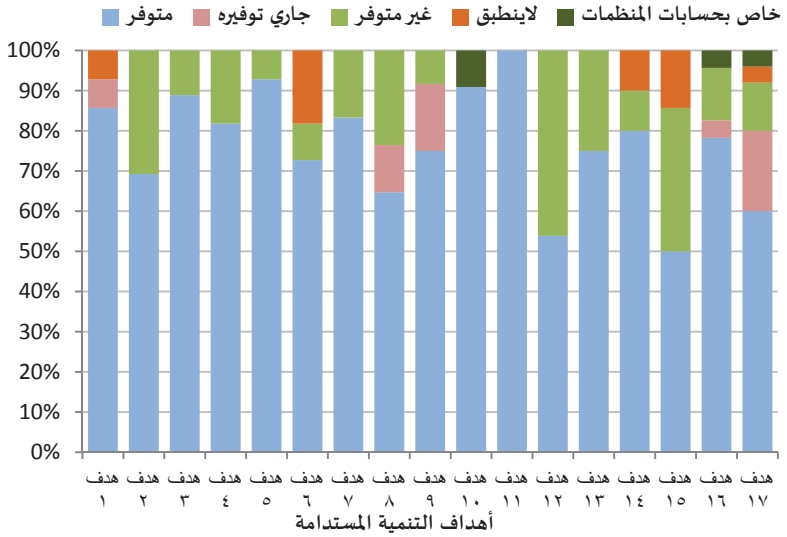

شكل (4):الشبكة العنكبوتية لأهداف التنمية المستدامة
حسب حالة المؤشر في دولة قطر (2012 -2018)

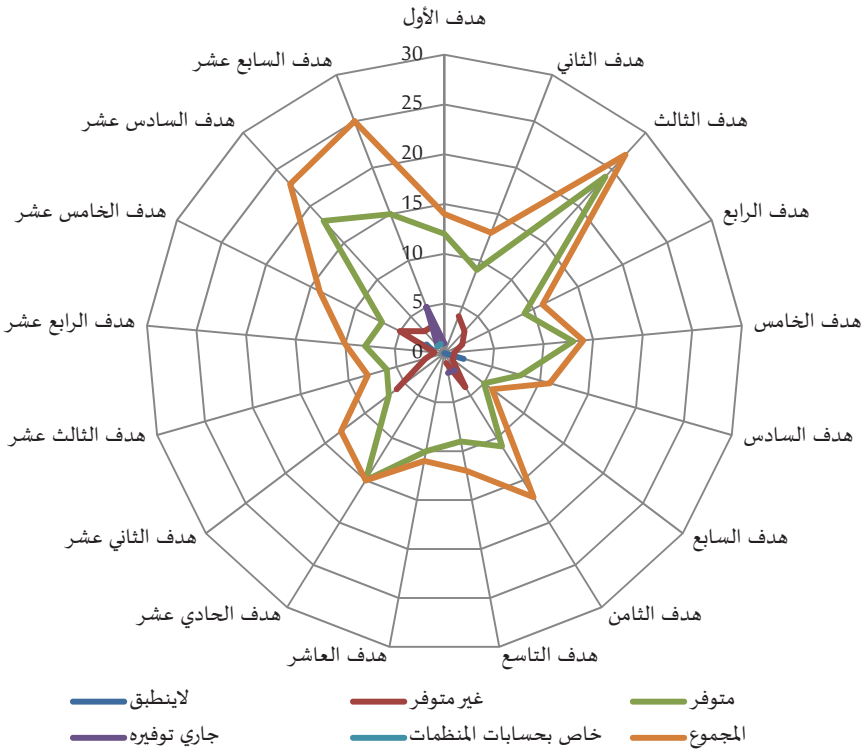

الصفحة الالكترونية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 لدولة قطر

https://sdg-ar-psaqatar.opendata.arcgis.com/?locale=ar

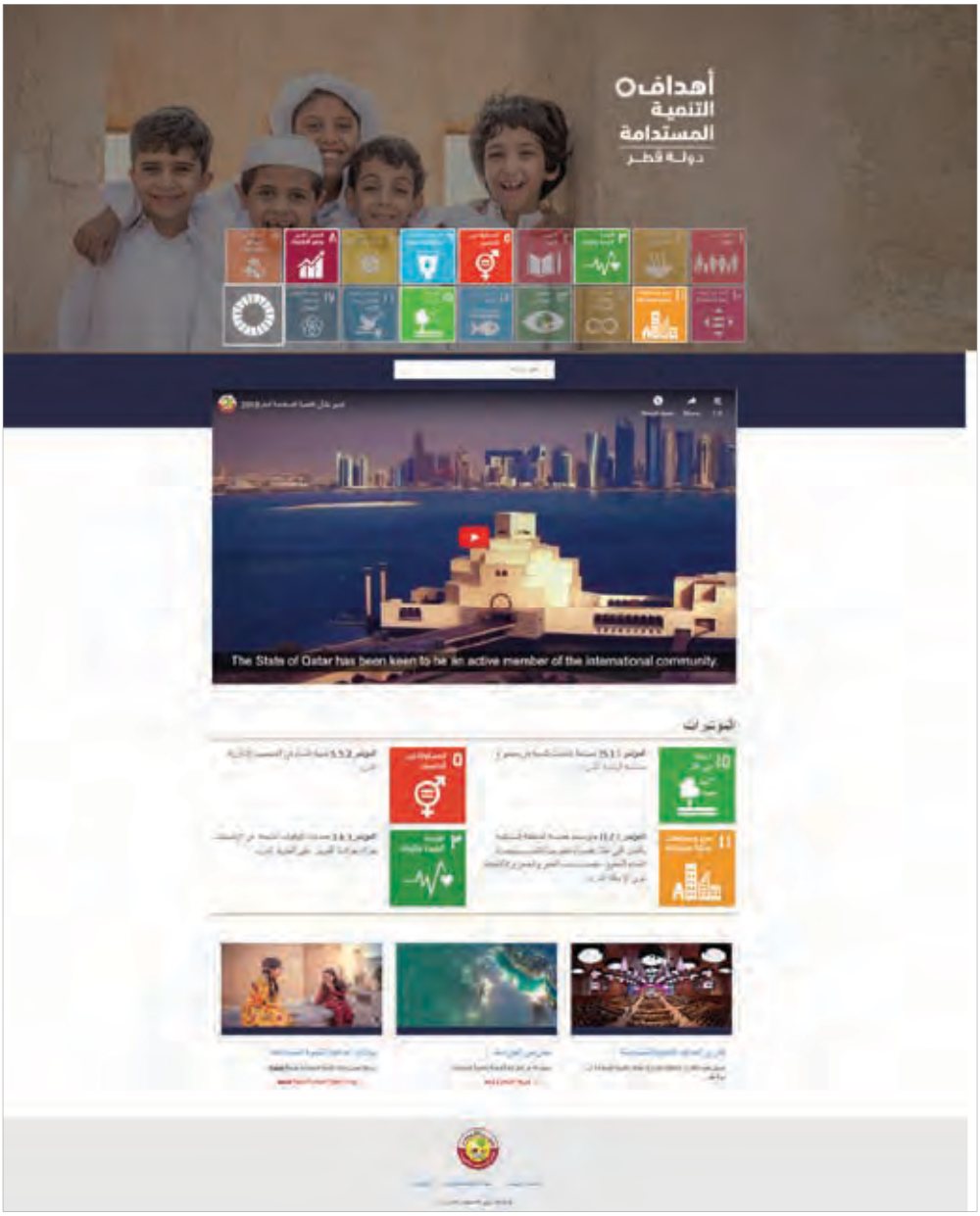

قائمة أهداف التنمية المستدامة 2030

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف الثالث: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهدف السابع: كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف التاسع: إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف الرابع: ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الهدف السادس: كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف العاشر: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف الثاني عشر: كفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

أهداف التنمية المستدامة

١٧ هدفاً لتحويل عالمنا

١

القضاء على الفقر

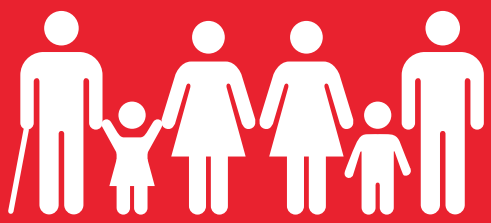

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

يدعو الهدف الأول إلى القضاء على الفقر بأشكاله كافة، بما فيه الفقر المدقع، خلال السنوات الخمس عشر المقبلة. وينبغي أن يتمتع جميع الناس، بما في ذلك أفقرهم وأشدهم ضعفاً، بمستوى أساسي من المعيشة ومن استحقاقات الحماية الاجتماعية.

حققت دولة قطر خلال الألفية الجديدة ارتفاعاً مطرداً في مستويات المعيشة مصحوباً بتطورات اجتماعية مهمة تجسدت بإرساء دعائم نظام متقدم للحماية الاجتماعية يراعي مصالح المواطنين، ويضمن حقوقهم المدنية، ويؤمن لهم دخلاً كافياً وصحة سليمة وحياة كريمة. كما وفرت الدولة الخدمات الصحية والتعليمية ذات الجودة العالية، الأمر الذي انعكس في تبوء دولة قطر لمرتبة متقدمة في مؤشر دليل التنمية البشرية لعام 2018، إذ جاءت بالمرتبة (35) عالمياً والمرتبة الثانية عربياً وصنفت ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جداً.

الغاية (1-1): القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.9 دولار في اليوم

1-1-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي ($1.9 في اليوم) بحسب الجنس والعمر والوضع الوظيفي والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)[2]

تعد دولة قطر من الدول الخالية من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع وفقاً للمقياس الدولي الذي حددته المنظمات الدولية بـ(1.9) دولاراً في اليوم طيلة الفترة (2012 - 2018). وهذا يعني أنها قد حققت الغاية المرتبطة بالقضاء على الفقر المدقع لكافة الناس قبل الموعد المحدد بأكثر من خمسة عشر عاماً. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 أكثر من (100) ألف دولار أمريكي.

ويمكن القول أن دولة قطر خالية تماماً من وجود ظاهرة الفقر المدقع، وهذا ما يؤكده المسح الخاص بإنفاق ودخل الأسرة وتقريره التحليلي لقياس مستوى المعيشة في دولة قطر.

(2) لايوجد ريف في دولة قطر.

جدول (1.1) نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (1.9$ في اليوم) بحسب الجنس والعمر والوضع الوظيفي والموقع الجغرافي (حضري/ريفي) (2012 - 2018)

البيان		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجنس	ذكور	0	0	0	0	0	0	0
	اناث	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	0	0	0	0	0	0	0

الغاية (1-2): تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030

1-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني حسب الجنس والعمر

تم تبني نفس المنهجية المتبعة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)[3]، والتي تستخدم الوحدة الاستهلاكية (للفرد البالغ) كمؤشر لمستوى المعيشة، وتحدد الحد الفاصل النسبي بوسيط هذا الاستهلاك. وباستخدام مسح إنفاق ودخل الأسرة عام 2013/2012، تم حساب قيمة خط الفقر النسبي بقسمة استهلاك الأسرة على عدد الوحدات الاستهلاكية، ثم حساب وسيط الاستهلاك للوحدة الاستهلاكية. وتم تحديد الحد الفاصل لمستوى المعيشة اللائق (خط الفقر النسبي) بنسبة 50% من قيمة هذا الوسيط. وقدر الحد الفاصل للفقر النسبي للقطريين بـ 3514 ريالاً شهرياً (أي 950 دولار أمريكي شهريا). وبالتالي فإن الفرد الذي يعيش في أسرة قطرية يقل استهلاكها المكافئ عن 3514 ريالاً شهرياً هو فرد يتمتع ذو مستوى معيشي منخفض. وبلغ الحد الفاصل للدخل المحدود باستخدام الدخل المكافئ وقدر الحد الفاصل للدخل المكافئ 5375 ريالاً شهرياً (أي 1450 دولار أمريكي شهرياً).

جدول (1.2) مقاييس المستوى المعيشي المنخفض والدخل المحدود للأفراد القطريين والأسر القطرية حسب شدة الفقر (2013/2012)

البيان	الدخل المحدود			مستوى المعيشة المنخفض		
	النسبة	الفجوة	الشدة	النسبة	الفجوة	الشدة
الأفراد القطريون	8.04	1.68	0.56	4.96	0.81	0.22
الأسر القطرية	6.35	1.31	0.43	3.02	0.47	0.12

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسرة 2012/ 2013.

(3) انظر http://www.fao.org/docs/up/easypol/326/equv_scales_subjectmtd_033EN.pdf
www.oecd.org/social/inequality.htm

وبلغت نسبة الأسر القطرية ذات المستوى المعيشي المنخفض وفق خصائص رب الأسر عام 2013/2012 (3.0%) بشكل عام و(2.8%) بالنسبة للذكور و(4.2%) بالنسبة للإناث، وتنخفض النسبة كلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة، حيث بلغت أقل من (1%) في حال كان رب الأسرة يحمل شهادة جامعية، بينما بلغت (8.0%) في حالة كونه تحصيله الدراسي دون الإبتدائي. وطبقاً للحالة الزواجية، تنعدم النسبة عند رب الأسرة غير المتزوج، وترتفع في حالة الأرمل إلى (4.0%)، في حين تصل إلى (3.0%) عند المتزوج أو المتزوجة. أما بالنسبة للمؤشر وفق الحالة العملية لرب الأسرة، فترتفع عند المشتغلين، حيث تشكل (8.0%)، يليهم المتعطلون بنسبة (4.0%)، ثم الطلاب بنسبة (2.3%)، وتنخفض عند المتفرغة للمنزل إلى (1.1%). ويكون المؤشر صفراً عند الأسر الصغيرة الحجم (1إلى 3) أفراد، ثم ترتفع النسبة كلما كبر حجم الأسرة لتصل النسبة إلى (11.6%) في حال الأسرة المؤلفة من أكثر (13) فرداً.

2-2-1 نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية

بلغت نسبة الأسر القطرية ذات الدخل المحدود (6.4%)، وترتفع عندما يكون رب الأسرة أنثى، حيث تبلغ (7.6%)، بينما تشكل (6.2%) بالنسبة للذكر. وترتفع النسبة كلما ارتفع عمر رب الأسرة، ففي الوقت الذي تشكل النسبة (2.7%) عندما يقل عمر رب الأسرة عن ثلاثين عاماً، نجدها ترتفع لتصل إلى (6.3%) عند تخطي عمر رب الأسرة الستين عاماً. وتنخفض النسبة كلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة، حيث بلغت (1.6%) في حال كان رب الأسرة يحمل شهادة جامعية، بينما بلغت (14.5%) في حالة كون تحصيله الدراسي دون الإبتدائي.

جدول (1.3) نسبة الأسر القطرية ذات المستوى المعيشي المنخفض ونسبة الأسر ذات الدخل المحدود حسب خصائص رب الأسرة عام (2013/2012)

خصائص رب الأسرة		نسبة الأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض%	نسبة الأسر ذات الدخل المحدود%
نسبة الأسر القطرية		3.0	6.4
جنس رب الأسرة	ذكور	2.8	6.2
	إناث	4.2	7.6
عمر رب الأسرة	أقل من 30 سنة	0.0	2.7
	30 - 39	1.1	3.8
	40 - 49	3.0	8.9
	50 - 59	4.4	5.8
	60 سنة فأكثر	3.9	6.3
الحالة التعليمية لرب الأسرة	دون الابتدائية	8.0	14.5
	الابتدائية والإعدادية	4.3	9.4
	الثانوية	2.3	5.6
	دبلوم فوق الثانوي	1.1	0.6
	جامعي فما فوق	0.4	1.6
الحالة الزواجية لرب	لم يسبق له/ها الزواج	0.0	1.1

جدول (1.3) نسبة الأسر القطرية ذات المستوى المعيشي المنخفض ونسبة الأسر ذات الدخل المحدود حسب خصائص رب الأسرة عام (2013/2012)

خصائص رب الأسرة		نسبة الأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض%	نسبة الأسر ذات الدخل المحدود%
الأسرة	متزوج/ه	3.0	6.6
	مطلق/ه	1.3	12.1
	أرمل/ه	4.4	4.7
الحالة العملية لرب الأسرة	مشتغل	8.0	4.7
	متعطل	4.3	0.0
	طالب	2.3	0.0
	متفرغة للمنزل	1.1	8.1
	أخرى	0.4	10.0
حجم الأسرة	1 - 3	0.0	1.7
	4 - 6	1.1	4.4
	7 - 9	1.6	4.3
	10 - 12	3.6	8.6
	13 فأكثر	11.6	14.6
عدد الأطفال في الأسرة	لايوجد أطفال	1.9	3.3
	1 - 2	1.7	4.1
	3 - 4	1.4	3.6
	5 فأكثر	8.2	16.2

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح إنفاق ودخل الأسرة 2013/2012.

وطبقاً للحالة الزواجية، وصلت النسبة عند رب الأسرة غير المتزوج إلى (1.1%)، وترتفع في حالة الأرمل أو الأرملة إلى (4.7%)، في حين تصل إلى (6.6%) عند المتزوج أو المتزوجة، و(12.1) عند المطلق أو المطلقة. أما بالنسبة للمؤشر وفق الحالة العملية لرب الأسرة، فترتفع عند المتفرغة للمنزل، حيث تشكل (8.1%)، يليها المشتغلون بنسبة (4.7%)، بينما تنخفض إلى الصفر في حالتي المتعطلين والطلبة. ويكون المؤشر (1.7%)عند الأسر الصغيرة الحجم (1-3) أفراد ثم ترتفع النسبة كلما كبر حجم الأسرة لتصل إلى (14.6%) في حالة الأسرة المؤلفة من أكثر من (13) فرداً.

الغاية (1-3): تنفيذ نظم وطنية ملائمة للحماية الاجتماعية وتدابير للجميع ووضع حدود دنيا لها، وبحلول عام 2030، تحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء

تلتزم حكومة دولة قطر من خلال استراتيجية التنمية الوطنية إلتزاماً صارماً بوضع نظام للحماية الاجتماعية بحفظ الحقوق المدنية للمواطنين كافة، مما يوفر دخلاً كافياً لهم للمحافظة على نمط حياة كريمة. وتقدم الدولة الدعم الكبير للفئات المشمولة بقانون الضمان الاجتماعي يعزز خطط واستراتيجيات وزارة التنمية الإدارية والعمل

والشؤون الاجتماعية المنبثقة من استراتجية قطاع الحماية الاجتماعية المنبثقة بدورها من رؤية قطر الوطنية 2030.

1-3-1 نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/نظم للحماية الاجتماعية حسب الجنس والفئات السكانية كالأطفال والمتعطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل والأطفال حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء

ارتفع عدد المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية بصورة مباشرة من (15475) فرداً عام 2016 إلى (17844) فرداً عام 2017، أي بنسبة زيادة قدرها (15.3%). وتوزعت فئات المنتفعين بين أرملة، مطلقة ، وأسرة محتاجة، وذوي الإعاقة، الأيتام،والمسنين، والعاجزين عن العمل، وأسرة سجين، وزوجة مهجورة، وأسرة مفقود، وبدل خادم، ومجهولي الهوية. وجاءت أعلى نسبة من المنتفعين من الضمان الاجتماعي هي بدل خادم، حيث شكل هؤلاء حوالي ثلث المنتفعين (33.6%)، تليها فئة العاجزين عن العمل بنسبة (21.1%) ثم فئة المسنين بنسبة (12.2%)، فالأيتام بنسبة (10%)، فذوي الإعاقة بنسبة (7.5%)، فالمطلقات بنسبة (7.3%)، ثم الأسر المحتاجة بنسبة (5.1%).

جدول (1.4) عدد المنتفعين من معاش الضمان الاجتماعي حسب فئة الضمان (2016 و 2017)

فئة الضمان	2016	2017
أرملة	445	405
مطلقة	1,192	1,294
أسرة محتاجة	915	911
ذوو الإعاقة	1,141	1,344
يتيم	1,641	1,790
عاجز عن العمل	3,335	3,761
مسن	1,858	2,182
أسرة سجين	43	77
زوجة مهجورة	4	3
أسرة مفقود	2	1
بدل خادم	4,806	5,995
مجهول الأبوين	93	81
الاجمالي	15,475	17,844

وتشير نتائج مسح إنفاق ودخل الأسرة أن نسبة الأفراد المستفيدين بصورة مباشرة من برامج الرعاية الاجتماعية بلغت (5.2%)، بينما بلغت قيمة التحويلات والمساعدات الحكومية للفرد قرابة (16.4) ألف ريال قطري شهرياً.

جدول (1.5) متوسط قيمة التحويلات والمساعدات الحكومية الشهرية للأفراد القطريين ونسبة الأفراد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية استفادة مباشرة (2013/2012)

البيان	ضمان اجتماعي	نقدية صحية	نقدية تعليمية	معاشات تقاعدية	معاشات تقاعدية للورثة	تعويضات للعجز	مجموع التحويلات والمساعدات الحكومية الشهرية
متوسط قيمة التحويلات والمساعدات الحكومية (ريال شهرياً)	297.8	45.6	8.7	14,655.2	1375.7	3.6	16,395.7
متوسط قيمة التحويلات والمساعدات الحكومية (بالدولار الأمريكي شهرياً)	81.81	12.53	2.39	4,026.15	377.94	0.99	4,504.31
نسبة الأفراد المستفيدين استفادة مباشرة%	0.3	0.02	0.03	4.2	0.7	0.01	5.2

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح إنفاق ودخل الأسرة 2013/2012.

وتبلغ نسبة المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر من المعاشات التقاعدية وفق النوع (4.2%) لإجمالي الذكور و(4.5%) لإجمالي الإناث. أما وفق الحالة الزواجية، فترتفع النسبة إلى (8.8%) للأرامل من الذكور، ثم يأتي بعد ذلك المطلقون بنسبة (7.5%)، بينما تبلغ النسبة (9.9%) للإناث غير المتزوجات و(6.1%) للأرامل.

جدول (1.6) نسبة وتوزيع القطريين المستفيدين استفادة مباشرة / غير مباشرة من المعاشات التقاعدية حسب وجنس والحالة الزواجية لرب الأسرة عام (2013/2012)

جنس رب الأسرة	الحالة الزواجية لرب الأسرة	نسبة المستفيدين%		توزيع النسبي للمستفيدين		توزيع السكان القطريين حسب الحالة الزواجية لرب الأسرة%
		استفادة مباشرة* من المعاشات التقاعدية%	استفادة مباشرة وغير مباشرة* من المعاشات التقاعدية%	استفادة مباشرة من المعاشات التقاعدية%	استفادة مباشرة وغير مباشرة من المعاشات التقاعدية%	
ذكور	لم يسبق له الزواج	3.9	20.8	1.5	1.0	1.6
	متزوج	4.1	35	81.4	85.9	84.4
	مطلق	7.5	54.5	0.9	0.8	0.5
	أرمل	8.8	69.9	3.8	3.7	1.8
	مجموع الذكور	**4.2**	**35.5**	**87.6**	**91.4**	**88.4**
إناث	لم يسبق لها الزواج	9.9	54.1	1	0.7	0.4
	متزوجة	3	20.3	1.2	1	1.7
	مطلقة	6.1	36	1.6	1.2	1.1
	أرملة	4.3	23.3	8.5	5.7	8.4
	مجموع الاناث	**4.5**	**25.3**	**12.4**	**8.6**	**11.6**

جدول (1.6) نسبة وتوزيع القطريين المستفيدين استفادة مباشرة / غير مباشرة من المعاشات التقاعدية حسب وجنس والحالة الزواجية لرب الأسرة عام (2013/2012)

جنس رب الأسرة	الحالة الزواجية لرب الأسرة	نسبة المستفيدين%		توزيع النسبي للمستفيدين		توزيع السكان القطريين حسب الحالة الزواجية لرب الأسرة%
		استفادة مباشرة* من المعاشات التقاعدية%	استفادة مباشرة وغير مباشرة* من المعاشات التقاعدية%	استفادة مباشرة من المعاشات التقاعدية%	استفادة مباشرة وغير مباشرة من المعاشات التقاعدية%	
المجموع	لم يسبق له/لها الزواج	5.2	27.9	2.5	1.7	2.1
	متزوج	4.1	34.7	82.6	86.9	86.1
	مطلق	6.6	42	2.5	2	1.6
	أرمل	5.1	31.7	12.3	9.4	10.2
	المجموع الكلي	**4.2**	**34.4**	**100**	**100**	**100**

الاستفادة المباشرة: هم الأفراد الذين يتلقون مساعدات حكومية من نظام الحماية الاجتماعية

الاستفادة المباشرة وغير المباشرة: هم الأفراد الذين يعيشون ويستفيدون من مصاريف الأفراد الذين يتلقون مساعدات حكومية من نظام الحماية الاجتماعية

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح إنفاق ودخل الأسرة 2013/2012.

أما فيما يتعلق بنسبة القطريين المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية وفق نوع الاستفادة، فقد بلغت (5.2%) استفادة مباشرة، و(40.5%) استفادة مباشرة وغير مباشرة. وبحسب نوع المستفيد استفادة مباشرة بلغت (6.5%) من الذكور و(4.2%) من الإناث. بينما بلغت نسبة الذكور المستفيدين استفادة مباشرة وغير مباشرة (40.7%) وهي أعلى قليلاً من نسبة الإناث التي بلغت (40.3%).

ويشير التوزيع بحسب البلديات إلى أن أعلى نسبة من المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية بصورة مباشرة كانت في مدينة الدوحة، حيث بلغت النسبة (6.7%)، وأقل نسبة في الريان (4.4%)، بينما جاءت أعلى نسبة من المستفيدين بصورة مباشرة وغير مباشرة في بلدتي الريان (42.1%) وأدنى نسبة في مدينة الوكرة (31.7%)

جدول (1.7) نسبة القطريين المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية حسب نوع الاستفادة وجنس المستفيد والبلدية (2013/2012)

البيان		استفادة مباشرة%	استفادة مباشرة وغير مباشرة%
البلدية	الدوحة	6.7	41.4
	الريان	4.4	42.1
	الوكرة	4.9	31.7
	أم صلال	4.8	38.2
	الخور	5.9	39.9
	الظعاين والشمال	5.3	36.7
جنس المستفيد	ذكور	6.5	40.7
	إناث	4.2	40.3
نسبة المستفيدين استفادة مباشرة%		5.2	40.5

الاستفادة المباشرة: هم الأفراد الذين يتلقون مساعدات حكومية من نظام الحماية الاجتماعية

الاستفادة المباشرة وغير المباشرة: هم الأفراد الذين يعيشون ويستفيدون من مصاريف الأفراد الذين يتلقون مساعدات حكومية من نظام الحماية الاجتماعية

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح إنفاق ودخل الأسرة 2013/2012.

وعند النظر إلى نسبة الأفراد القطريين الذين ينتمون إلى المستوى المعيشي قبل وبعد الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية نجد انخفاض نسبة الذكور المستفيدين استفادة مباشرة وغير مباشرة بعد الاستفادة من المساعدات والتحويلات الحكومية إلى (8.1%) مقارنة بما قبل الاستفادة، حيث بلغت النسبة (36.3%)، ونفس الشيء ينطبق على الإناث، حيث انخفضت النسبة إلى (7.8%) ما بعد الاستفادة مقارنة بـ(35.3%) ما قبل الاستفادة.

أما فيما يتعلق بنسبة الأفراد القطريين الذين استفادوا بصورة مباشرة من برامج الحماية الاجتماعية والذين يصنفون ضمن المستوى المعيشي الأدنى، فقد كانت (41%) و(31.2%) بالنسبة للذكور والإناث على التوالي قبل الاستفادة من المساعدات والتحويلات، ثم انخفضت إلى (6%) و(5.2%) بالنسبة للذكور والإناث على التوالي بعد الاستفادة من تلك المساعدات والتحويلات.

جدول (1.8) نسبة الأفراد القطريين الذين ينتمون إلى المستوى المعيشي الأدنى قبل وبعد الإستفادة من برامج الحماية الإجتماعية حسب جنس المستفيد (2013/2012)

البيان		قبل الاستفادة من المساعدات والتحويلات الحكومية%	بعد الاستفادة من المساعدات والتحويلات الحكومية%
استفادة مباشرة وغير مباشرة	ذكور	36.3	8.1
	إناث	35.3	7.8
	المجموع	**35.7**	**8.0**

جدول (1.8) نسبة الأفراد القطريين الذين ينتمون إلى المستوى المعيشي الأدنى قبل وبعد الإستفادة من برامج الحماية الإجتماعية حسب جنس المستفيد (2013/2012)

البيان		قبل الاستفادة من المساعدات والتحويلات الحكومية%	بعد الاستفادة من المساعدات والتحويلات الحكومية%
استفادة مباشرة	ذكور	41.0	6.0
	إناث	31.2	5.2
	المجموع	**36.7**	**5.6**
المجموع الكلي	ذكور	16.4	4.9
	إناث	16.1	5.0
	المجموع	**16.2**	**5.0**

الاستفادة المباشرة: هم الأفراد الذين يتلقون مساعدات حكومية من نظام الحماية الاجتماعية

الاستفادة المباشرة وغير المباشرة: هم الأفراد الذين يعيشون ويستفيدون من مصاريف الأفراد الذين يتلقون مساعدات حكومية من نظام الحماية الاجتماعية

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ،مسح إنفاق ودخل الأسرة 2013/2012.

ويشير توزيع نسبة القطريين المستفيدين استفادة مباشرة من برامج الحماية الاجتماعية وفق مستويات الاستهلاك إلى أن أعلى نسبة قبل الاستفادة المباشرة من تلك البرامج كانت ضمن فئة أقل خمس استهلاك، حيث شكلت النسبة (11.1%)، يليها الخمس الرابع (6.0%)، ثم الخمس الثالث، فالخمس الثاني وأخيراً أعلى خمس استهلاك، بينما انخفضت النسبة بعد الاستفادة المباشرة إلى (4.6%)، وإلى (5.4%) لأعلى خمس أستهلاك والخمس الرابع على التوالي، بينما ارتفعت النسبة (1.3%) للخمس الثالث و(1.9%) للخمس الثاني و(3.6%) بالنسبة لأعلى خمس استهلاك.

أما فيما يتعلق بمؤشر نسبة القطريين المستفيدين استفادة مباشرة من برامج الحماية الاجتماعية وفق المستوى المعيشي، فقد انخفضت من (11.8%) بالنسبة لمستوى المعيشة الأدنى قبل الاستفادة المباشرة من برامج الحماية إلى (5.9%) بعد الاستفادة المباشرة، بينما ارتفعت النسبة لمستوى المعيشة الأعلى من (4%) قبل الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية إلى (5.2%) بعد الاستفادة من هذه البرامج.

جدول (1.9) نسبة القطريين المستفيدين استفادة مباشرة من برامج الحماية الاجتماعية حسب مستويات الاستهلاك والمستوى المعيشي قبل وبعد الاستفادة (2013/2012)

البيان	مستويات الاستهلاك				مستوى المعيشة			مجموع المستفيدين
	أقل خمس استهلاك	الخمس الرابع	الخمس الثالث	الخمس الثاني	أعلى خمس استهلاك	مستوى المعيشة الأدنى	مستوى المعيشة الأعلى	
قبل الاستفادة المباشرة%	11.1	6.0	4.3	3.3	1.5	11.8	4.0	**5.2**
بعد الاستفادة المباشرة%	4.6	5.6	5.6	5.2	5.1	5.9	5.2	**5.2**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح إنفاق ودخل الأسرة 2013/2012.

ويشير الجدول التالي إلى أن نسبة القطريين المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية تصل إلى (85%) بالنسبة للأفراد في أدنى مستوى للرفاه وتقل نسبة الاستفادة مع ارتفاع مستوى المعيشة ولكن هناك 10% من أغنى مستوى للرفاه(أغنى مستوى قبل الاستفادة من البرامج) يستفيديون من تلك البرامج، هذا بالإضافة إلى أن 31% من الأفراد القطريين الذين ينتمون إلى مستوى المعيشة الأعلى (قبل الاستفادة من البرامج) يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية، مما يؤكد وصول المساعدات والتحويلات الحكومية لغير المستحقين.

جدول (1.10) **نسبة القطريين المستفيدين استفادة مباشرة وغير مباشرة من برامج الحماية الإجتماعية حسب مستويات الاستهلاك والمستوى المعيشي قبل وبعد الاستفادة (2013/2012)**

البيان	مستويات الاستهلاك				مستوى المعيشة			مجموع المستفيدين
	أقل خمس استهلاك	الخمس الرابع	الخمس الثالث	الخمس الثاني	أعلى خمس استهلاك	مستوى المعيشة الأدنى	مستوى المعيشة الأعلى	
قبل الاستفادة المباشرة وغير المباشرة %	84.9	51.0	34.5	22.3	9.7	89.2	31.0	40.5
بعد الاستفادة المباشرة وغير المباشرة %	53.2	46.9	39.7	36.1	26.5	64.9	39.2	40.5

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح إنفاق ودخل الأسرة 2013/2012.

ويبين الجدول التالي التوزيع النسبي للقطريين المستفيدين بصورة مباشرة من برامج الحماية الاجتماعية حسب البلدية، إلى أن العدد الأكبر من المستفيدين كانت في الريان بنسبة (40.8%)، تليها الدوحة بنسبة (34.2%)، ثم أم صلال بنسبة (7.1%) فالظعاين والشمال بنسبة (6.7%)، والوكرة بنسبة (6.2%) وأخيراً الخور بنسبة (4.9%) من إجمالي المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية. كما ترتفع نسبة الاستفادة عند الذكور(56.4%) مقارنة بالإناث (43.6%). أما توزيع المستفيدين بحسب حجم الأسرة، فنجد أن النسبة الأكبر من المستفيدين مباشرة من برامج الحماية الاجتماعية عند الأسرة التي تتكون من (7-9) أشخاص، حيث شكلت (33.5%) ثم الأسرة المكونة من (4-6) أشخاص بنسبة (25.9%)، فالأسرة المؤلفة من (10-12) شخص بنسبة (22.1%).

أما بالنسبة للمستفيدين بحسب العمر، فهي ترتفع عند الفئة العمرية (15-59) سنة، حيث بلغت (57.6%)، ثم عمر (60 فما فوق) بنسبة (41.9%) و(0.6%) بالنسبة للعمر (14 سنة فما دون). وبالنسبة للمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية وفق معدل الأعمار، فنجدها تزداد كلما تقدم العمر، وقد مثلت ما نسبته (41.6%). أما وفق الحالة التعليمية للمستفيد، فهي ترتفع عند الأشخاص الذي يقل تعليمهم عن الابتدائية وتنخفض كلما ارتفع مستوى التعليم، وبحسب العلاقة مع قوة العمل ترتفع النسبة عند المتقاعدين لتصل إلى (78.2%)، ثم المتفرغات لأعمال المنزل بنسبة (12.8%)، أما وفق العلاقة مع رب الأسرة فترتفع النسبة عند رب الأسرة، حيث تصل إلى (71.1%)، تليه الزوجة بنسبة (16.7%).

جدول (1.11) التوزيع النسبي للقطريين المستفيدين استفادة مباشرة من برامج الحماية الاجتماعية حسب الخصائص المختارة (2013/2012)

الخصائص المختارة		النسبة %
البلدية	الدوحة	34.2
	الريان	40.8
	الوكرة	6.2
	أم صلال	7.1
	الخور	4.9
	الظعاين والشمال	6.7
	المجموع	**100**
جنس المستفيد	ذكور	56.4
	إناث	43.6
	المجموع	**100**
حجم الأسرة	1 - 3	4.4
	4 - 6	25.9
	7 - 9	33.5
	10 - 12	22.1
	13 فأكثر	14.2
	المجموع	**100**
عمر المستفيد	أقل من 15 سنة	0.6
	15 – 59 سنة	57.5
	60 سنة فأكثر	41.9
	المجموع	**100**
الحالة التعليمية للمستفيد	دون الابتدائية	30.2
	الابتدائية والاعدادية	27.4
	الثانوية	16.5
	دبلوم فوق الثانوي	3.9
	جامعي فمافوق	22.0
	المجموع	**100**
العلاقة بقوة العمل	متقاعد	78.1
	متفرغة لأعمال المنزل	12.8
	مشتغل	4.4
	أخرى	2.9
	طالب	1.3
	متعطل	0.5
	المجموع	**100**

جدول (1.11) التوزيع النسبي للقطريين المستفيدين استفادة مباشرة من برامج الحماية الاجتماعية حسب الخصائص المختارة (2013/2012)

الخصائص المختارة		النسبة %
العلاقة برب الأسرة	رب الأسرة	71.1
	الزوجة	16.7
	الابن	4.7
	أخرى	7.5
	المجموع	**100**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح انفاق ودخل الأسرة 2013/2012.

ويشير التوزيع النسبي للقطريين المستفيدين استفادة مباشرة من برامج الحماية الاجتماعية وفق خصائص رب الأسرة 2013/02012 إلى أن الذكور شكلوا ثلاثة أضعاف الإناث. أما وفق الحالة التعليمية، فشكل أرباب الأسر الذين لم يحصلوا على الشهادة الابتدائية نسبة (29.1%) يليهم الحاصلون على الشهادة الابتدائية والإعدادية (28.6%)، ثم الحاصلون على الثانوية بنسبة (19.2%)، فالحاصلون على الشهادة الجامعية فأعلى بنسبة (18.4%). بينما يوضح التوزيع النسبي للقطريين المستفيدين استفادة مباشرة من برامج الحماية الاجتماعية وفق عمر رب الأسرة إلى أن أعلى نسبة تركزت ضمن الفئة العمرية التي تخطت الستين عاماً، حيث بلغت (44.4%)، تليها الفئة العمرية (50-59 سنة) بنسبة (30.9%)، ثم الفئة العمرية (40-49 سنة) بنسبة (19.6%) وكانت أقل نسبة لمن هم دون الأربعين من العمر (5.1%).

جدول (1.12) التوزيع النسبي للقطريين المستفيدين استفادة مباشرة من برامج الحماية الإجتماعية حسب خصائص رب الأسرة (2013/2012)

الخصائص		النسبة %
جنس رب الأسرة	ذكور	77.4
	إناث	22.6
	المجموع	**100**
الحالة التعليمية لرب الأسرة	دون الابتدائية	29.1
	الابتدائية والاعدادية	28.6
	الثانوية	19.2
	دبلوم فوق الثانوي	4.7
	جامعة فمافوق	18.4
	المجموع	**100**

جدول (1.12) التوزيع النسبي للقطريين المستفيدين استفادة مباشرة من برامج الحماية الإجتماعية حسب خصائص رب الأسرة (2013/2012)

الخصائص		النسبة %
عمر رب الأسرة	أقل من 30 سنة	1.5
	30 – 39 سنة	3.6
	40 – 49 سنة	19.6
	50 – 59 سنة	30.9
	60 سنة فأكثر	44.4
	المجموع	**100**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح إنفاق ودخل الأسرة 2013/2012.

ويشير التوزيع النسبي للقطريين المستفيدين بصورة مباشرة وغير مباشرة من التحويلات والمساعدات الحكومية من برامج الحماية الاجتماعية وفقاً لنوع رب الأسرة، إلى أن النسبة كانت بحدود (57.2%) لإجمالي أرباب الأسر من الإناث، بينما كانت النسبة (38.3%) لإجمالي أرباب الأسر من الذكور. وعند النظر إلى التوزيع النسبي وفق الحالة الزواجية لرب الأسرة من الذكور، نجد بأن النسبة تخطت (84%) عند المتزوجين، وتنخفض إلى أقل من (1%) عند المطلقين، بينما كانت النسبة (8.4%) عند أرباب الأسر من الإناث الأرامل ولم تتخطى (2%) عند المتزوجات، وتجاوزت (1%) بقليل عند المطلقات.

جدول (1.13) التوزيع النسبي ونسبة القطريين المستفيدين من التحويلات والمساعدات الحكومية من برامج الحماية الاجتماعية حسب جنس رب الأسرة والحالة الزواجية (2013/2012)

الحالة الزواجية لرب الأسرة	التوزيع النسبي			نسبة	
	توزيع المستفيدين استفادة مباشرة	توزيع المستفيدين استفادة مباشرة وغير مباشرة	التوزيع النسبي المستفيدين وفقاً لنوع رب الأسرة	نسبة المستفيدين استفادة مباشرة	نسبة المستفيدين استفادة مباشرة وغير مباشرة
أرباب الأسر ذكور					
لم يسبق له الزواج	2.7	2.7	1.6	8.8	66.6
متزوج	70.7	76.9	84.4	4.4	36.9
مطلق	0.9	0.8	0.5	9.2	63.1
أرمل	3.1	3.2	1.8	8.8	69.9
مجموع أرباب الأسر ذكور	**77.4**	**83.6**	**88.4**	**4.6**	**38.3**
أرباب الأسر إناث					
لم يسبق لها الزواج	1.1	0.7	0.4	12.9	60.9
متزوجة	1.1	1	1.7	3.5	22.9
مطلقة	1.8	1.2	1.1	8.3	42.5

جدول (1.13) التوزيع النسبي ونسبة القطريين المستفيدين من التحويلات والمساعدات الحكومية من برامج الحماية الاجتماعية حسب جنس رب الأسرة والحالة الزواجية (2013/2012)

الحالة الزواجية لرب الأسرة	التوزيع النسبي			نسبة	
	توزيع المستفيدين استفادة مباشرة	توزيع المستفيدين استفادة مباشرة وغير مباشرة	التوزيع النسبي المستفيدين وفقاً لنوع رب الأسرة	نسبة المستفيدين استفادة مباشرة	نسبة المستفيدين استفادة مباشرة وغير مباشرة
أرملة	18.6	13.6	8.4	11.6	65.9
مجموع أرباب الأسر إناث	**22.6**	**16.4**	**11.6**	**10.1**	**57.2**
إجمالي أرباب الأسر					
لم يسبق له/لها الزواج	3.8	3.3	2.1	9.7	65.3
متزوج	71.8	77.8	86.1	4.4	36.6
مطلق	2.7	2	1.6	8.6	49.2
أرمل	21.7	16.8	10.2	11.1	66.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**5.2**	**40.5**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ،مسح إنفاق ودخل الأسرة 2013/2012.

الغاية (1-4): كفالة تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغير ذلك من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالي، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030.

1-4-1 نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية

يحصل جميع السكان في قطر على جميع الخدمات الأساسية، حيث تبلغ نسبة التغطية 100% للخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الكهرباء والمياه المأمونة والاتصالات والمواصلات والخدمات المصرفية، وهذا التقدم ساهم في تصنيف قطر ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جداً، حيث جاءت في المرتبة (37) عالمياً من بين (189) دولة شملها تقرير التنمية البشرية للعام 2018 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جدول (1.14) نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية (2012-2018)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المياه الآمنة	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
الكهرباء	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
التعليم	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
الصحة	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
الاتصالات	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
طرق المواصلات	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المواصلات	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
خدمات بنكية	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

2-4-1 نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، ولديهم مستندات معترف بها قانونياً، ويعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، بحسب الجنس ونوع الحيازة.

ارتفعت نسبة القطريين البالغين سن الرشد (18 سنة فأكثر) الذين لديهم ملكية فردية وجماعية ومن كلا الجنسين من (41.8%) من إجمالي البالغين لعام 2012 إلى (46.1%) عام 2016، أي بنسبة زيادة قدرها (10.3%)، وتفاوت نسبة الزيادة بين الذكور والإناث بالنسبة للملكية الفردية، ففي الوقت الذي ارتفعت النسبة للذكور من (49.8%) عام 2012 إلى (56%) عام 2016، ارتفعت النسبة بمعدل (3.7%) بالنسبة للإناث ما بين عامي 2012 و2016، حيث ارتفعت من (16.6%) عام 2012 إلى (20.3%) عام 2016.

جدول (1.15) نسبة القطريين المالكين البالغين لسن الرشد (18 سنة فأكثر) حسب الجنس (2012-2016)

السنوات	ملكية فردية		ملكية جماعية تشمل على ملاك ورثة أو أيتام أو المؤسسات وغيرها (ملكية مشتركة بين الجنسين)	المجموع
	للذكور	للاناث		
2012	49.8%	16.6%	9.1%	41.8%
2013	51.4%	17.4%	9.0%	42.8%
2014	53.2%	18.4%	8.9%	44.0%
2015	54.5%	19.9%	8.9%	45.7%
2016	56.0%	20.3%	8.6%	46.1%

المصدر: وزارة العدل وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

الغاية (1-5): بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود، والحد من تعرضهم وتأثّرهم بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030

1-5-1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص.

نظراً للظروف الجغرافية المستقرة التي تتسم بها دولة قطر، وابتعاد الأرض القطرية عن نطاق الكوارث الطبيعية المتمثلة بالزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات الأمن والسلامة البيئية والمهنية، نجد أن أعداد الوفيات والأشخاص المصابين بجروح والمفقودين نتيجة للكوارث لكل مئة ألف من السكان كانت صفراً طيلة الفترة (2012-2018).

جدول (1.16) عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث لكل 100,000 نسمة (2012-2018)

نوع الخسارة الناتجة عن الكوارث	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الوفيات	0	0	0	0	0	0	0
المفقودون	0	0	0	0	0	0	0
المصابون	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: وزارة الداخلية

2-5-1 الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الاجمالي

بلغت قيمة الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر صفراً نظراً لعدم وقوع الكوارث الطبيعية في دولة قطر طيلة الفترة (2012-2018)، وذلك لموقع قطر الجغرافي البعيد عن مناطق النشاط الزلزالي، علاوة على قلة الأمطار الغزيرة، وغياب الأعاصير عن الدولة. كما ساهمت متانة الاقتصاد القطري في مواجهة الأزمات المالية باقتدار والتقليل من انعكاساتها السلبية على السكان.

جدول (1.17) قيمة الخسائر الاقتصاديةالمباشرة إلى الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2012-2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
0	0	0	0	0	0	0

3-5-1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015 -2030

سنت قطر التشريعات والقوانين اللازمة للتخفيف من آثار الكوارث، حيث أنشأت عدداً من المؤسسات والكيانات الوطنية كاللجنة الدائمة للطوارئ، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (17) لسنة 1998م . وتعمل على مراعاة التوسع الحضري والمدني وكل معايير الأمن والسلامة بمستويات عالمية وقياسية، وتعزيز قدرات الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في مجال الإنقاذ والإغاثة والتنمية، لضمان سلامة كل من يقيم على أرض دولة قطر، كما أنشأت دولة قطر اللجنة الدائمة لأعمال الإنقاذ والإغاثة والمساعدات الإنسانية في المناطق المنكوبة بالدول الشقيقة والصديقة، فضلاً عن إنشاء الهيئات الإنسانية الحكومية والجمعيات والمؤسسات غير الحكومية والمؤسسات المانحة، والتي توجه الدعم والإغاثة الفورية لكافة الدول المنكوبة بسبب الكوارث الطبيعية أو لتلك التي تعصف بها الصراعات.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر تشارك في جميع المنتديات العالمية الخاصة بمعالجة الكوارث انطلاقاً من إيمانها العميق بأهمية تضافر الجهود الدولية والتعاون على جميع المستويات للحد من مخاطر الكوارث، كما استضافت دولة قطر المؤتمر العربي الثالث للحد من مخاطر الكوارث نهاية شهر أبريل 2017 تحت عنوان "تنفيذ إطار سنداي في المنطقة العربية"، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجامعة الدول العربية، حيث جاءت استضافة المؤتمر جاءت وفاءً من دولة قطر بالتزاماتها الدولية كعضو فاعل في المجتمع الدولي. وتنفيذاً لما تضمنه إعلان سنداي بشأن الحاجة لسياسة إقليمية حتى يصبح التصدي للكوارث جهداً فاعلاً ومؤثراً.

جدول (1.18) مدى توفر استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2012-2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: وزارة الداخلية

4-5-1 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث

تمثل جهود دولة قطر لإطلاق مبادرة هوب فور (Hope For) عام 2011 أحد الأمثلة البارزة للشراكة الدولية في مواجهة مخاطر الكوارث، والتي توجتها الدورة الـ65 للأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة رقم (307) بعنوان "تعزيز فعالية وتنسيق استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في مواجهة الكوارث الطبيعية. وتدعم دولة قطر إطار عمل /سنداي/ للحدّ من مخاطر الكوارث (2015 – 2030) وأهدافه السبعة. وبالتالي فإن حكومة قطر تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث بلغت 100% طيلة الفترة (2012 -2018).

جدول (1.19) نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2012-2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: وزارة الداخلية

الغاية (1-أ): كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بوسائل منها التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ برامج وسياسات ترمي إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده

1-أ-1 نسبة الموارد المولدة محلياً التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر

تنفق إدارة الضمان الاجتماعي بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية المخصص المالي لمعاشات الضمان لعدد عشرة فئات عرفها قانون رقم (38) لسنة 1995م بشأن الضمان الاجتماعي، وحدد آلية صرفها قرار مجلس الوزراء رقم (46) لسنة 2014 بشأن تحديد قيمة المعاش المستحق للفئات المنصوص عليها في قانون رقم (38) لسنة 1995م بشأن الضمان الاجتماعي وقواعد منحه.

وتشير المبالغ المصروفة لمنتفعي الضمان الاجتماعي إلى ارتفاع قيمة هذه المبالغ خلال الفترة (2012-2018)، حيث ارتفعت من حوالي (262.7) مليون ريال قطري عام 2012 إلى حوالي (1032) مليون ريال قطري عام 2018، محققة نسبة زيادة قاربت (293%)، كما ارتفعت نسبة الموارد المالية التي خصصتها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر" *برامج الحماية الاجتماعية*" من (0.32%) من إجمالي الإنفاق الحكومي عام 2012 إلى (0.61%) عام 2016، وهذا يعكس تزايد اهتمام الدولة بموضوع محاربة الفقر.

جدول (1.20) نسبة الموارد المولدة محلياً التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر (برامج الحماية الاجتماعية) (2012-2018)

السنوات	قيمة المبالغ المصروفة لمنتفعي الضمان الاجتماعي		قيمة الانفاق الحكومي		نسبة الموارد المولدة محلياً التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر (برامج الحماية الاجتماعية)%
	ريال قطري	دولار أمريكي	مليون ريال قطري	مليون دولار أمريكي	
2012	262,720,553	72,175,976	83,298	22,884	0.32
2013	270,077,196	74,197,032	105,292	28,926	0.26
2014	436,652,034	119,959,350	116,105	31,897	0.38
2015	854,351,493	234,711,949	118,470	32,547	0.72

جدول (1.20) نسبة الموارد المولدة محلياً التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر (برامج الحماية الاجتماعية) (2012-2018)

السنوات	قيمة المبالغ المصروفة لمنتفعي الضمان الاجتماعي		قيمة الانفاق الحكومي		نسبة الموارد المولدة محلياً التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر (برامج الحماية الاجتماعية)%
	ريال قطري	دولار أمريكي	مليون ريال قطري	مليون دولار أمريكي	
2016	776,431,487	213,305,354	128,192	35,218	0.61
2017	970,605,774	266,649,938	...	...	...
2018	1,031,748,076	283,447,273	...	...	...

...: غير متوفر
المصدر: وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية
المصدر: وزارة المالية
المصدر: حسابات جهاز التخطيط والإحصاء

1-أ-2 نسبة مجموع الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية)

بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية لعام 2017 نحو (21.8%) توزعت ما بين (10.5%) للخدمات الصحية، و(10.5%) للخدمات التعليمية، ونحو (0.47%) على الحماية الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى نسبة ماتنفقه دولة قطر على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تتخطى مثيلتها على الصعيد العالمي البالغة (4.8%) وفي دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (5%).

جدول (1.21) نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) (2017)

الخدمات الأساسية	2017
التعليم%	10.5
الصحة%	10.8
الحماية الاجتماعية%	0.47
الخدمات الأساسية إلى مجموع الانفاق الكلي%	**21.77**

الغاية (1-ب): وضع أطر سياساتية سليمة على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية ، استنادا الى استراتيجيات انمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من اجل تسريع وتيرة الاستثمار في الاجراءات الرامية الى القضاء على الفقر

1.ب.1 نسبة الإنفاق الحكومي المتكرر والإنفاق الرأسمالي على القطاعات التي تستفيد منها النساء والفقراء والفئات الضعيفة على نحو غير متناسب

المؤشر لاينطبق على دولة قطر

وخلاصة القول، فقد استطاعت دولة قطر الوصول إلى الغايات المعنية بالهدف الأول المتمثل بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، فقطر تخلو اليوم من الأشخاص الذين يعشون بأقل من (1.9) دولار في اليوم، كما وضعت السياسات الاجتماعية المناسبة لتأمين التغطية الصحية المناسبة للفئات المشمولة بنظام الحماية الاجتماعية، كما وفرت الخدمات الأساسية لجميع السكان، وأتاحت لكلا الجنسين الذكور والإناث حق التملك واستخدام الأرض، علاوة على تقديم الخدمات المالية لاسيما المتعلقة بتقديم القروض لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وتقوم الدولة أيضاً بتعزيز قدرات الفئات الاجتماعية لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى قيام بوضع البرامج الهادفة لمواجهة مخاطر الكوارث بما ينسجم مع الاستراتيجيات الوطنية التي وضعتها في هذا الإطار.

٢

القضاء التام على الجوع

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

يسعى الهدف الثاني إلى القضاء على جميع أشكال الجوع وسوء التغذية وإلى تحقيق إنتاج غذائي مستدام بحلول عام 2030. ويقوم هذا الهدف على الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن يتمكن كل شخص من الحصول على ما يكفي من الغذاء المحسن، الأمر الذي يتطلب تعزيز الزراعة المستدامة على نطاق واسع، ومضاعفة الإنتاجية الزراعية، وزيادة الاستثمار، وتشغيل أسواق الأغذية بشكل سليم.

الغاية (2-1): القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030

2-1-1 انتشار نقص التغذية

يعرف هذا المؤشر وفق تعريف منظمة الغذاء والزراعة الدولية بأنه عدد المستهلكين لأقل من الحد الأدنى من الطاقة الغذائية (لكل سعرة حرارية للفرد الواحد في اليوم) الضروري بالنسبة للشخص العادي للبقاء في صحة جيدة أثناء أداء النشاط البدني الخفيف ويُعد سوء التغذية ونقص التغذية عملية تراكمية لا تنتج عن عمل يوم واحد من تناول الطعام (أو نقص تناوله).

ويلاحظ بأنه بالرغم ارتفاع مؤشر انتشار نقص التغذية في قطر من (3,24%) عام 2016 إلى (3.50%) عام 2018، غير أنه يقترب من نظيرها في الدول المتقدمة والبالغ (3%) في كل من دول الاتحاد الأوربي ودول أمريكا الشمالية، ويتخطى المتوسط العالمي (11%) وفي العالم العربي (12%).

جدول (2.1) معدل انتشار نقص التغذية حسب الجنس (2016-2018)

الجنس	2016	2017	2018
ذكور	3.77	5.36	3.88
اناث	2.71	4.44	3.13
المجموع	**3.24**	**4.87**	**3.50**

المصدر: وزارة الصحة العامة

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن نقص التغذية ينتشر عند الذكور أكثر من الإناث طيلة الفترة (2016-2018)، غير أن الفجوة بينهما انخفضت من (1.06%) عام 2016 إلى (0.75%) عام 2018، أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو (29,4%).

2-1-2معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

يتمتع جميع السكان في قطر الحصول على احتياجاتهم الغذائية، حيث يحصلون على دخول تيسر لهم سبل الحصول على ما يكفي من الغذاء، وتصنف دولة قطر اليوم، في المركز الأول عربياً و(22) عالمياً وفق مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2018 والذي يقوم بقياس واقع الأمن الغذائي من خلال (28) مؤشر للأمن الغذائي ترصد التأثير المستمر للاستثمارات واتفاقيات التعاون والسياسات الزراعية حول العالم وذلك في 113 دولة.

جدول (2.2) معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (2012-2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
0	0	0	0	0	0	0

الغاية (2-2): إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن، بحلول عام 2025

2-2-2 معدل انتشار سوء التغذية (الوزن للطول +2 أو <-2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفين حسب الوع (الهزال وزيادة الوزن)

يعكس الهزال انخفاضاً أو خسارة في وزن الجسم، ويُعد مؤشراً يرتبط بسوء التغذية الشديد، ويلاحظ بأن دولة قطر شهدت انخفاضا في عدد الأطفال الذين يعانون من الهزال، حيث بلغت نسبة الأطفال المصابين بالهزال بين الأطفال دون سن الخامسة نحو (2.8%)، مقارنة بـ (7.5%) على الصعيد العالمي لعام 2017. ويلاحظ بأن دولة قطر قد حققت الهدف العالمي للهزال في خفض نسبة الانتشار إلى أقل من (5%) بحلول عام 2025 وأقل من (3%) بحلول عام 2030 قبل الموعد المحدد بسنوات طويلة.

جدول (2.3) نسبة الأطفال دون سن الخامسة من العمر والمصابين بالهزال (الوزن بالنسبة للطول تحت (-2) من الانحرافات المعيارية عن المتوسط) حسب الجنس (2016)

الجنس	2016
ذكور	3.1
اناث	2.5
المجموع	**2.8**

المصدر: وزارة الصحة العامة

يعرّف زيادة الوزن بأنها تراكم غير طبيعي أو مفرط للدهون قد يُلحق ضرراً بصحة الإنسان. وهي حالة معقدة، لها أبعاد اجتماعية ونفسية خطيرة، تؤثر على جميع الفئات العمرية والاجتماعية والاقتصادية تقريباً، وتهدد بإرهاق البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

وتنتج زيادة الوزن والسمنة عن اختلال التوازن بين زيادة استهلاك الأطعمة الغنية بالطاقة، من دون زيادة مقابلة في النشاط البدني. كما أن انخفاض مستوى النشاط البدني مع الحفاظ على معدل تغذية مستقر يؤدي إلى خلل في حرق الطاقة، ويتسبب بزيادة الوزن.

جدول (2.4) مؤشر الاطفال دون سن الخامسة من العمر والمصابين بالسمنة والوزن الزائد المحسوبين من الوزن للطول حسب الجنس (2016)

الجنس	(الوزن للارتفاع ≥ +1.0 و <2.0 الانحرافات المعيارية عن المتوسط) (الوزن الزائد فقط)	الوزن للارتفاع ≤ +2.0 (الانحرافات المعيارية عن المتوسط) (السمنة فقط)	(الوزن للارتفاع ≤ +1.0 الانحرافات المعيارية عن المتوسط) (الوزن الزائد والسمنة معا)
ذكور	6.1	2.5	8.6
اناث	5.9	2.2	8.1
المجموع	6.0	2.3	8.3

المصدر: وزارة الصحة العامة

أ- نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن (الوزن بالنسبة للطول ≤ + 1.0 و <2.0 من الانحرافات المعيارية عن الوسيط) الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات (زيادة الوزن فقط)

ويسجّل مؤشر الوزن الزائد لدى الأطفال التي تقل أعمارهم عن خمسة سنوات لعام 2016 والبالغة (6.0%) في دولة معدلاً يقترب من نظيره على الصعيد العالمي البالغ(5.9%)، لكنة يقل عن المعدل في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (11.2%)، ويرتفع مؤشر الوزن الزائد لدى الأطفال الذكور عن نظيره لدى الأطفال الإناث دون سن (5) من العمر.

ب- نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن (الوزن بالنسبة للطول ≤ + 2.0 الانحرافات المعيارية عن الوسيط) الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات (فقط يعانون من السمنة المفرطة)

بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من السمنة المفرطة الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات نحو (2.3%) من إجمالي الأطفال في هذه الفئة العمرية، وترتفع النسبة لدى الأطفال الذكور(2.5%) مقارنة بالأطفال الإناث(2.2%)، وبلغت الفجوة بينهما نحو (0.3%) لعام 2016.

ج- نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن (الوزن بالنسبة للطول ≤ +1.0 الانحرافات المعيارية عن المتوسط) الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات (كلاهما يعانون من زيادة الوزن والسمنة)

بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن والسمنة الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات نحو (8.3%) من إجمالي الأطفال في هذه الفئة العمرية، وترتفع النسبة لدى الأطفال الذكور(8.6%) مقارنة بالأطفال الإناث(8.1%)، وبلغت الفجوة بينهما نحو (0.5%) لعام 2016.

أما فيما يتعلق بنسبة الأطفال الذين يعانون من الوزن الزائد فقد بلغت (6) من بين الأطفال دون الخامسة من العمر لعام 2016 وهي تقل عن نظيرتها في دول أوقيانوسيا (8.7%) ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (7.3%) لكنها تتخطى المؤشر في أفريقيا (5%) وآسيا (4.8%).

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع في معدلات السمنة والوزن الزائدة بين السكان في قطر، شكل أحد التحديات التي تواجه قطاع الرعاية الصحية، والتي أشارت إليه الاستراتجية الوطنية للصحة (2017-2022)، حيث أشارت إلى ضرورة تبني أساليب وسلوكيات العيش الصحي، وحدد الهدف الرابع عشر من الاستراتيجية على خفض نسبة (5%) في معدل السمنة لدى الأطفال.

الغاية (2-4): كفالة وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الانتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الايكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ زعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسين تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030

2-4-1 نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة

يهدف المؤشر إلى قياس نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة استناداً للأبعاد الثلاثة للاستدامة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي، بالرغم من ارتفاع المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والاستدامة من (28482) هكتار عام 2015 إلى (29992.3) هكتار عام 2017 ، غير أن نسبة المساحة الزراعية انخفضت من (53.7%) عام 2015 إلى (52.6%) عام 2017 .

جدول (2.5) نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (2015 -2017)

البيان	2015	2016	2017
المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (هكتار)	28,482.0	29,926.6	29,992.3
النسبة	53.7	50.4	52.6

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

الغاية (2-5): الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات المدجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بوسائل تشمل بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وكفالة الوصول إليها، وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام 2020

1-5-2 عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل

ارتفع عدد الموارد الوراثية النباتية المحفوظة في بنك الجينات القطري من (87) مورد وراثي عام 2012 إلى (89) مورد وراثي عام 2017، أي بنسبة زيادة قدرها (2.9%). كما شهد عدد الموارد الوراثية الجينية (DNA) لدى بنك الجينات القطري والتي تستخدم للأغذية والزراعة ارتفاعاً خلال الفترة (2012-2017)، حيث ارتفع من (96) مورد وراثي جيني عام 2012 إلى (167) مورد عام 2017، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو (70.4%). وشهد عدد الموارد الوراثية المعشبية في معشبة بنك الجينات القطري المستخدمة للأغذية والزراعة خلال الفترة (2012-2017) ارتفاعاً من (969) مورد وراثي معشب عام 2012 إلى (1002) مورد عام 2017، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو (4.4%).

جدول (2.6) عدد الموارد الوراثية المحفوظة في بنك الجينات القطري (2012-2017)

الموارد الوراثية	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الموارد الوراثية النباتية المحفوظة	87	70	36	25	105	89
عدد الموارد الوراثية الجينية (DNA)	96	78	64	83	143	167
عدد الموارد الوراثية المعشبية	960	468	384	498	858	1,002

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

يبلغ عدد الأنواع الوراثية النباتية والحيوانية التي تُعد مصدراً للأغذية والزراعة والمحفوظة في مرافق المحافظة المتوسطة أو الطويلة الأجل (393) نوعاً منها (360) نوعاً من الأنواع الوراثية النباتية، تتضمن(317) عينات خضرية محفوظة تمثل (88%) من مجمل الأنواع الوراثية النباتية، بينما تمثل البذور البالغ عددها (43) نوعاً (12%). أما فيما يتعلق بعدد الأنواع الوراثية الحيوانية البالغ عددها (33) نوعاً، فهي تتوزع مابين (15) نوع من الحشرات هي: (الجراد والصرير وكاب البحر والبق والرعاش والنمل والخنافس والنحل والدبور والذباب والفراس وفرس النبي بأنواعهما المختلفة والزنان وإبرة العجوز)، و(9) أنواع برية هي: (القنافذ والضب والضفا والارنب البري والجربوع والخفاش والثعبين والساحالي والطيور بأنواعهما المختلفة) و(8) أنواع بحرية تتمثل في (المرجان ونجم البحر والأسماك بأنواعهما المختلفة، والأخطبوط والحبار وقنديل البحر واللخمة وأم الربيان) و(3) أنواع من الجماجم والهياكل المحفوظة في المتحف البيولوجي بواقع جمجمتين للجمل وجمجمتين من الماعز وهيكل الدولفين.

جدول (2.7) عدد الموارد الوراثية النباتية والحيوانية التي تعتبر مصادر للأغذية والزراعة ومحفوظة في مرافق المحافظة متوسطة أو طويلة المدى (2016 -2018)

الأنواع الوراثية	عدد أنواع العينات	2016	2017	2018
الأنواع الوراثية النباتية	عينات خضرية محفوظة	317	317	317
	بذور	43	43	3,518
	المجموع	**360**	**360**	**3,835**
الأنواع الوراثية الحيوانية	أنواع الحشرات	15	15	4,790
	أنواع برية محفوظة في المتحف البيولوجي	9	9	67
	أنواع بحرية محفوظة في المتحف البيولوجي	8	8	24
	أنواع جماجم والهياكل محفوظة في المتحف البيولوجي	3	3	5
	المجموع	**33**	**33**	**4,886**

المصدر: جامعة قطر.

2-5-2 نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها

يبلغ عدد أنواع النباتات والكائنات البرية والبحرية المهددة بالانقراض (20) نوعاً أي بنسبة (0.98%) من إجمالي أنواع الكائنات المسجلة لعام 2017 والبالغ عددها (2040) نوع، ويبلغ عدد أنواع النباتات والكائنات البرية المهددة بالانقراض (14) أنواع بنسبة (1.2%) من إجمالي النباتات والكائنات البرية المسجلة والبالغ عددها (1152)، أما بالنسبة لأنواع النباتات والكائنات البحرية المهددة بالإنقراض والبالغ عددها (6) أنواع، فتشكل نسبة (0.67%) من إجمالي النباتات والكائنات البحرية البالغ عددها (888) نوعاً.

وتبلغ نسبة النباتات والكائنات البرية والبحرية التي هي في وضع قابل للتهديد والبالغ عددها (193) نوع حوالي (9.5%) من المجموع الكلي المسجل لهذه النباتات والكائنات البالغ (2040) نوعاً.

جدول (2.8) عدد أنواع الكائنات المسجلة ودرجة خطر التهديد من الانقراض (للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة) (2017)

أنواع الكائنات	العدد الكلي المسجل	منقرض	منقرض برياً	مهدد بشكل حرج	المهددة بالإنقراض	قابل للتهديد	قريب من التهديد	غير معتبر
النباتات والكائنات البرية	1152	2	0	0	14	171	0	965
النباتات والكائنات البحريه	888	0	0	0	6	22	7	853
المجموع الكلي	**2040**	**2**	**0**	**0**	**20**	**193**	**7**	**1818**

المصدر: وزارة البلدية والبيئة.

وتتوزع النباتات والكائنات البرية المهددة بالانقراض، ما بين (5) أنواع من الطيور، وأربعة أنواع من النباتات وخمسة أنواع من الثدييات. أما الأنواع القابلة للتهديد، فقد بلغت (171) نوعاً توزعت ما بين (170) نوعاً من اللافقاريات/ ونوع واحد من الثدييات.

جدول (2.9) عدد أنواع الكائنات البرية المسجلة ودرجة خطر التهديد من الانقراض (للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة) (2017)

أنواع الكائنات	العدد الكلي المسجل	منقرض	منقرض برياً	مهدد بشكل حرج	المهددة بالإنقراض	قابل للتهديد	قريب من التهديد	غير معتبر
النباتات	422	0	0	0	4	0	0	418
الفطريات	142	0	0	0	0	0	0	142
الثدييات	8	0	0	0	5	1	0	2
البرمائيات	1	0	0	0	0	0	0	1
الزواحف	29	0	0	0	0	0	0	29
الطيور	322	2	0	0	5	0	0	315
اللافقاريات	228	0	0	0	0	170	0	58
المجموع	1152	2	0	0	14	171	0	965

المصدر: وزارة البلدية والبيئة.

أما بالنسبة للنباتات والكائنات البحرية المهددة بالانقراض، فقد بلغت (6) أنواع توزعت بواقع (4) أنواع من الثدييات، ونوع واحد لكل من الأسماك والطيور، أما عدد الأنواع القابلة للتهديد، فقد بلغ (22) نوعاً توزعت بين (11) نوعاً من الثدييات، و(9) أنواع من الطيور، ونوعين من الأسماك.

جدول (2.10) عدد أنواع الكائنات البحرية المسجلة ودرجة خطر التهديد من الانقراض (للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة) (2017)

أنواع الكائنات	العدد الكلي المسجل	منقرض	منقرض برياً	مهدد بشكل حرج	المهددة بالإنقراض	قابل للتهديد	قريب من التهديد	غير معتبر
النباتات	402	0	0	0	0	0	0	402
الأسماك	57	0	0	0	1	2	7	47
الثدييات	15	0	0	0	4	11	0	0
اللافقاريات	379	0	0	0	0	0	0	379
الطيور	15	0	0	0	1	9	0	5
الزواحف	20	0	0	0	0	0	0	20
المجموع	**888**	**0**	**0**	**0**	**6**	**22**	**7**	**853**

المصدر: وزارة البلدية والبيئة.

الغاية (2-أ): زيادة الاستثمار، بطرق تشمل التعاون الدولي المعزز، في الهياكل الأساسية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الارشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الانتاجية الزراعية في البلدان النامية، لاسيما في أقل البلدان نمواً

2-أ-1 مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية

يعكس هذا المؤشر حجم الدعم الحكومي المقدم للمنتجين الزراعيين، حيث شهدت الفترة (2015-2017) انخفاضاً في قيمة المصروفات على المزارع من الأسمدة والمبيدات والبذور، حيث انخفضت من حوالي (3.2) مليون ريال عام 2012 إلى (1.7) مليون ريال قطري عام 2017.

جدول (2.11) قيمة المصروفات على المزارع (الأسمدة والمبيدات والبذور) بالريال القطري (2015 -2017)

البيان	2015	2016	2017
قيمة المصروفات على المزارع (الأسمدة والمبيدات والبذور) بالريال القطري	3,165,000	3,000,000	1,740,000

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

2.أ.2 مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الانمائية الرسمية مضافا اليها تدفقات رسمية اخرى) الى القطاع الزراعي

انخفضت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للقطاع الزراعي في الدول النامية من قرابة (452.5) مليون ريال قطري عام 2015 إلى (180.4) مليون ريال قطري عام 2017، أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو (259%). وبلغت نسبة هذه المساعدات لهذا القطاع نحو (27%) من إجمالي المساعدات المقدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية للعام 2017.

جدول (2.12) قيمة المساعدات الانمائية حسب الهدف الثاني بالريال القطري (2015 -2017)

الهدف	اسم الهدف	2015	2016	2017
2	لاجوع	452,540,577	306,607,189	181,380,852

المصدر: وزارة الخارجية

الغاية (2-ج): اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها، وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها

2-ج-1 مؤشر مفارقات أسعار الأغذية

يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمجموعة الأغذية مقدار التغير النسبي في أسعار الغذاء والمشروبات التي تمثل الاستهلاك الخاص لمعظم المستهلكين في المجتمع خلال فترة زمنية محددة. وترجع أهمية هذا المؤشر إلى كونه يُعد مؤشراً اقتصادياً هاماً يستخدم من قبل الاقتصاديين ومتخذي القرار في وضع السياسة السعرية للمنتجات الغذائية ومراقبة التضخم والسياسات الحكومية المتعلقة بالتحكم في تكاليف المعيشة.

ويشير الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمجموعة الغذاء خلال الفترة (2012 - 2018) إلى حصول تغير موجب بسيط أي ارتفاع في أسعار الغذاء والمشروبات بمقدار (1%)، وهذا يعني ارتفاع في تكلفة الحصول على الغذاء بالنسبة للمستهلك وذلك نتيجة لأزمة الحصار الاقتصادي التي قادت إلى حصول ارتفاع بسيط في بعض أسعار الأغذية. وتعمل المؤسسات المعنية بالدولة لحماية المستهلك في متابعة أسعار الغذاء وكبح جماح ارتفاعها.

شكل (2.1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمجموعة الغذائية
(2018- 2012)

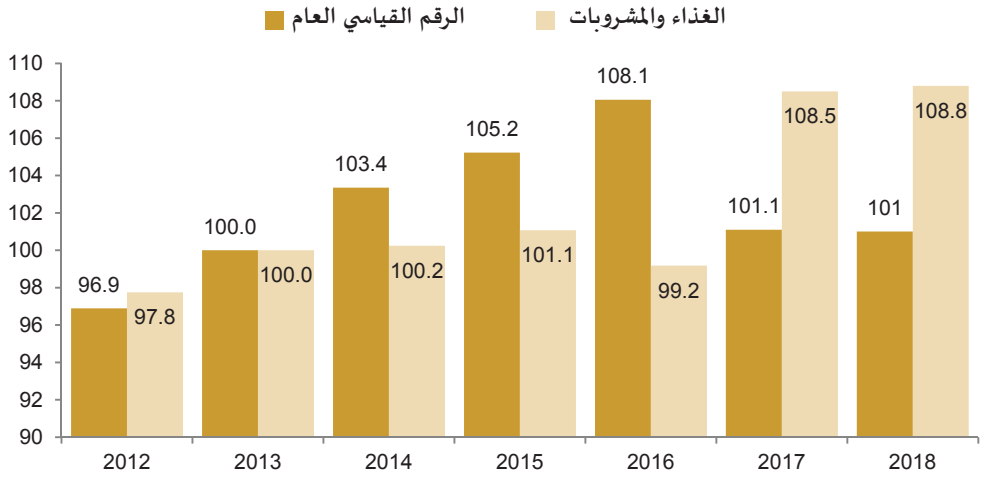

وتأسيساً على ماسبق، يمكن القول بأن أغلب الغايات المرتبطة بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والخاص بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة قد تحققت قبل عام 2030، حيث يحصل جميع سكان قطر على دخول تسهل لهم الحصول على احتياجاتهم الغذائية، علاوة على قيام الدولة باتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على الاحتياطي الغذائي، وهذا ما انعكس تبوء دولة قطر موقع متميز في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، إذ جاءت بالمرتبة الأولى عربياً و الـ(22) عالمياً لعام 2018.

وفي إطار تعزيز الزراعة المستدامة تبنت الدولة برامج ومشاريع تستهدف المحافظة على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة وتأمين الإدارة الكفؤة لهذا التنوع، كما وتتعاون الدولة مع المنظمات والهيئات الدولية والدول لتقاسم المنافع التي تأتي من خلال استخدام الموارد الجينية.

وتواجه دولة قطر تحديات فيما يتعلق بسوء التغذية، والذي انعكس بشكل كبير في بارتفاع نسبة البالغين الذين يعانون من البدانة(40%) والوزن الزائد(70%) وكذلك الأطفال الذين يعانون أيضاً من ارتفاع معدلات زيادة الوزن والبدانة.

٣
الصحة الجيدة والرفاه

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

يرمي الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان توفير الصحة والرفاه للجميع في جميع الأعمار من خلال تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، وإنهاء الأمراض السارية الرئيسة، وخفض الأمراض غير السارية والبيئية، وتحقيق التغطية الصحية للجميع، وضمان حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الآمنة والفعالة والتي يمكن تحملها.

الغاية (3-1): خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة لكل 100,000 من المواليد الأحياء بحلول عام 2030

3-1-1 نسبة الوفيات النفاسية

انخفض معدل وفيات الأمهات لكل مئة ألف مولود حي من (4.7) حالة وفاة عام 2012 إلى (0.0) حالة وفاة عام 2017، وقد حققت دولة قطر هذه الغاية المحددة في خطة التنمية المستدامة عام 2030 بـ (70) حالة وفاة نفاسية لكل مئة ألف ولادة حية متحققة قبل الموعد بفترة طويلة ولا يشكل أي تحدي لدولة قطر، حيث تسعى الجهات الصحية المختصة بالدولة إلى تحقيق حياة آمنة للأمهات قبل الولادة وأثناءها وبعدها، من خلال توفير الخدمات الملائمة في مجال الصحة الإنجابية والجنسية.

جدول (3.1) معدل وفيات الأمهات لكل 100,000 مولود حي حسب الجنسية (2012 -2017)

الجنسية	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطريات	0.0	0.0	0.0	12.1	0.0	0.0
غير قطريات	6.9	0.0	5.7	10.9	0.0	0.0
المجموع	**4.7**	**0.0**	**3.6**	**11.3**	**0.0**	**0.0**

المصدر: وزارة الصحة العامة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء ، نشرة المواليد والوفيات.

3-1-2 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة

تمت جميع الولادات في دولة قطر وبنسبة (100%) داخل المستشفيات وتحت إشراف طبي من قبل أخصائيين مهرة خلال الفترة (2012-2018) وهذا يعكس التغطية الشاملة في توفير خدمات الرعاية الصحية للأمهات أثناء الولادة.

شكل (3.1): نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة (2012 -2018)

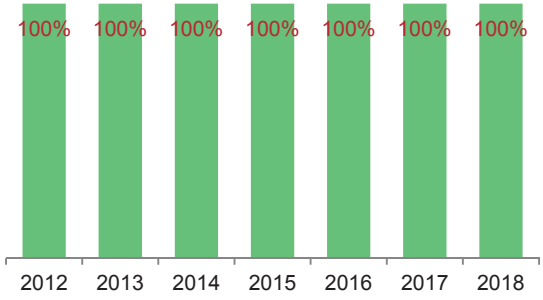

الغاية (3-2): إنهاء وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1,000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 25 حالة وفاة على الأقل في كل 1,000 مولود حي

3-2-1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

يُعد مؤشر معدل وفيات الأطفال مؤشراً مهماً لمعرفة مدى كفاءة النظام الصحي بالدولة، حيث يرتبط في نفس الوقت بالوقاية والاستشفاء. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر لكل ألف مولود حي من (8.8) حالة وفاة عام 2012 إلى (6.7) حالة وفاة عام 2017، غير أنه أفضل من مثيله في أوروبا وآسيا الوسطى البالغ (9)، و في أمريكا الشمالية البالغ (7) حالة وفاة لكل ألف مولود حي دون سنة الخامسة. لكنه أقل من نظيره في الاتحاد الأوروبي (4) . وبهذا حققت دولة قطر هذه الغاية المحددة بالتنمية المستدامة 2030 بـ (25) حالة وفاة في كل ألف مولود حي.

جدول (3.2) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي) حسب الجنسية (2012- 2017)

الجنسية	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطريون	8.5	8.7	8.3	9.9	7.2	6.8
غير قطريين	8.9	6.9	7.9	8.6	7.0	6.6
المجموع	**8.8**	**7.8**	**8.1**	**9.0**	**7.1**	**6.7**

المصدر: وزارة الصحة العامة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء ، نشرة المواليد والوفيات.

ويمكن القول بأن دولة قطر اقتربت من المستوى السائد في الدول المتقدمة وذلك بفضل السياسات الصحية الفعالة التي انتهجتها الدولة والتي ساهمت في توفير مختلف الاحتياجات الأساسية للاطفال من خلال التوسع في بناء مراكز الرعاية الصحية للأطفال والقيام بحملات التطعيم ضد الأمراض الوبائية والمعدية، علاوة عن تنظيم حملات التوعية الصحية.

2-2-3 معدل وفيات حديثي الولادة (0 – 28 يوماً)

انخفض معدل وفيات حديثي الولادة في دولة قطر لكل ألف مولود حي من (4.3) حالة وفاة عام 2012 إلى (3.1) حالة وفاة عام 2017، وهو مايعني أنه انخفض بنسبة 28% خلال الفترة (2012 – 2017). وقد اقترب هذا المعدل من نظيره في الاتحاد الأوربي والذي بلغ (3) حالة وفاة ، ويقل عن نظيره لدى الولايات المتحدة، حيث بلغ معدل وفيات حديثي الولادة فيها (6) حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام 2017، و في المملكة المتحدة التي وصل فيها إلى (4) حالة وفاة لكل ألف مولود حي. وبهذا حققت دولة قطر هذه الغاية المحددة بالتنمية المستدامة 2030بـ (12) حالة وفاة في كل ألف مولود حي.

جدول (3.3) معدل وفيات حديثي الولادة (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي) حسب الجنسية (2012-2017)

الجنسية	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطريون	3.5	4.1	3.3	5.1	3.9	3.8
غير قطريين	4.7	4.0	3.8	4.4	2.8	2.8
المجموع	**4.3**	**4.1**	**3.7**	**4.6**	**3.1**	**3.1**

المصدر: وزارة الصحة العامة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء ، نشرة المواليد والوفيات

وغني عن البيان، فإن انخفاض معدل وفيات المواليد (حديثي الولادة (0 -28 يوم)) في الدولة ويعكس الجهود الحثيثة التي تقوم بها الدولة في مجال السياسات الصحية لاسيما الصحة الانجابية للمرأة، علاوة على تبني برامج للعناية بصحة الطفل حديث الولادة.

الغاية (3-3): القضاء على أوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030

1-3-3 عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1,000 شخص غير مصاب من السكان حسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان

تقترب عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ألف شخص من الصفر طيلة الفترة (2015-2017)،حيث بلغ المعدل (0.01) لكل ألف شخص ، وهذا يعني بأن مرض الإيدز لايمثل مشكلة صحية على مستوى الدولة طبقاً لوثائق وتقارير جهات الاختصاص في وزارة الصحة العامة، وهذا يرجع لعدة أسباب من أهمها الإجراءات الوقائية التي تقوم بها الجهات المختصة، ومن ضمنها السياسة الاحترازية التي تعتمدها إدارة القومسيون الطبي لضمان عدم دخول المرض إلى الدولة من الخارج.

جدول (3.4) عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1,000 شخص غير مصاب من السكان (2015 -2017)

المتغير	البيان	2015	2016	2017
الجنس	ذكور	0.01	0.01	0.01
	اناث	0.00	0.00	0.00
الجنسية	قطريين	0.02	0.02	0.03
	غير قطريين	0.00	0.01	0.01
الفئات العمرية	أقل من 15 سنة	0.00	0.00	0.00
	15 – 24 سنة	0.01	0.01	0.00
	25 سنة فأكثر	0.01	0.01	0.01
الإجمالي		**0.01**	**0.01**	**0.01**

المصدر: وزارة الصحة العامة

وبالرغم من تعدد التركيبة العرقية والثقافية للسكان في دولة قطر غير أن معدّل انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة "الأيدز" في دولة قطر يعدّ منخفضًا نسبيًا، ويعود السبب في ذلك إلى تطبيق البرنامج الوطني لمكافحة الأيدز والذي يتبنى إستراتيجية الكشف المبكر عن المرض ومعالجته. ويهدف البرنامج إلى نشر الوعي حول مرض نقص المناعة المكتسبة "الأيدز" وتوفير أفضل رعاية صحيّة ممكنة للمرضى المصابين بهذا المرض في دولة قطر.

2-3-3 معدل انتشار داء السل لكل 100,000 شخص

انخفض معدل انتشار مرض السل في الدولة خلال الفترة (2012-2018)، حيث انخفض من (27.9 حالة لكل مئة ألف من السكان) إلى (27.2) حالة عام 2018، أي بنسبة أنخفاض قدرها (2.5%).

جدول (3.5) معدل حدوث اصابة بداء السل لكل 100,000 شخص (2012 -2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
27.9	23.5	21.0	22.0	19.3	23.3	27.2

المصدر: وزارة الصحة العامة.

وتجدر الأشارة إلى أن منظمة الصحة العالمية قد أعدت استراتيجية دحر السل واعتمدتها جمعية الصحة العالمية في مايو 2014 لتكون مخططاً لجميع الدول للقضاء على وباء السل بالحد من الوفيات الناجمة عنه وخفض معدلات الإصابة به والتخلص من التكاليف الكارثية الناتجة عنه. وتحدد الاستراتيجية الغايات العالمية المتعلقة بالأثر والمتمثلة في خفض معدل الوفيات الناجمة عن السل بنسبة (90%) ، وخفض عدد الحالات الجديدة بنسبة (80%) في الفترة بين عامي 2015 و2030، وضمان عدم تحمل أي اسرة لتكاليف كارثية ناتجة عن السل.

وغني عن البيان، فقد أسهمت السياسة المتبعة باعتماد فحوصات القومسيون الطبي لجميع المتقدمين للحصول على الإقامة، في التشخيص المبكر، وعلاج الحالات المكتشفة بشكل ناجح، حيث تتضافر فيه جهود وزارة الصحة العامة مع مؤسسة حمد الطبية والرعاية الصحية الأولية وكذلك القطاع الخاص، كما يتم فحص جميع مخالطي مرضى السل والتأكد من تعرضهم أو خلوهم من المرض وإعطائهم العلاج اللازم إذا استدعت الضرورة ذلك.

3-3-3 عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل 1,000 شخص

تشير الإحصاءات إلى تراجع معدل إنتشار الملاريا لكل ألف نسمة من السكان من (0.4) حالة عام 2012 إلى (0.2) حالة عام 2018 أي بمعدل انخفاض قدره (51%) ويأتي ذلك نتيجة للجهود التي تقوم بها المؤسسات الصحية بالدولة للتوعية بمرض الملاريا وأهمية اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة للحماية منه، خصوصاً مع استعداد العديد من السكان للسفر خارج قطر لقضاء عطلات الصيف.

جدول (3.6) معدل حدوث اصابة بالملاريا لكل 1,000 شخص (2012- 2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
0.4	0.4	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2

المصدر: وزارة الصحة العامة.

ومن الجدير بالذكر، فإن مرض الملاريا ليس من الأمراض المتوطنة في قطر، بيد أنه يتم تشخيص مئات الحالات كل عام نتيجة لسفر بعض الأشخاص إلى الدول التي يتوطن فيها هذا المرض.

4-3-3 عدد الإصابات بأمراض إلتهاب الكبد الوبائي (ب) لكل 100,000 من السكان

انخفض معدل انتشار داء إلتهاب الكبد (ب) لكل مئة ألف نسمة في الدولة من (30.6 حالة لكل مئة ألف من السكان) إلى (28.0) حالة بين عامي 2012 و 2018، ويأتي نجاح دولة قطر في مجال مكافحة إلتهاب الكبد الوبائي كأحد ثمار التعاون المستمر بين القطاع الحكومي والمؤسسات والجمعيات الخيرية في مجال الصحة العامة في دولة قطر والذي بات يمثل نموذجاً يحتذى به عالمياً، حيث تنفذ دولة قطر استراتيجية محكمة للسيطرة والقضاء على هذا المرض بالارتكاز على أربعة أركان أساسية يتم تنفيذها عبر تكامل جهود وزارة الصحة العامة ومؤسسة حمد الطبية ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية والهلال الأحمر القطري والخدمات الصحية بوزارة الداخلية والعديد من الجهات الأخرى.

جدول (3.7) معدل حدوث اصابة بإلتهاب الكبد الوبائي لكل 1,000 من السكان (2012- 2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
30.6	39.6	20.0	10.0	8.4	20.3	28.0

المصدر: وزارة الصحة العامة.

5-3-3 عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة

يقصد بالأمراض المدارية المهملة مجموعة من الأمراض التي يمكن الوقاية منها ومعالجتها والتي تؤثر على الناس الأشد فقراً وضعفا والذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، وهي تنتشر في المناطق المدارية، ولما كانت قطر تنتهج سياسة صحية شاملة ترتكز على توفير العلاج الشامل لجميع الأمراض بما فيها الأمراض المدارية، لذا نلاحظ بأن عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج من الأمراض المدارية بسيط جداً ولا يشكل سوى نسبة ضئيلة للغاية من عدد السكان (0.0014) من إجمالي السكان لعام 2018، علماً بأن أغلب هذه الحالات هي من العمالة الوفادة من المناطق المدارية لاسيما من أفريقيا.

جدول (3.8) عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة (2015 -2018)

2015	2016	2017	2018
39	30	78	40

المصدر: وزارة الصحة العامة.

الغاية (3-4): خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بتوفير الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقلية بحلول عام 2030

1-4-3 معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة

انخفض معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو مرض السكري أو أمراض الجهاز التنفسي بين القطرين بين (30-70) عاماً من (10.8) عام 2012 إلى (7.1) من إجمالي حالات الوفيات لعام 2017، أي بنسبة انخفاض قدرها (34.3%) كما ارتفعت حالات الوفيات الناجمة عن هذا الأمراض عند الإناث من (14.4) عام 2015 إلى (15) عام 2017، بينما شهدت حالات الوفيات عند الذكور انخفاضاً من (12.6) عام 2012 إلى (10.9) عام 2017 أي بنسبة انخفاض قدرها (13.5%).

جدول (3.9) معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة (احتمالات الوفاة محولة إلى % بين العمر 30 و العمر 70 سنة) للقطرين (2015 -2017)

		2012	2013	2014	2015	2016	2017
الوفيات الناجمة عن أمراض القلب و الأوعية الدموية أو السرطان أو مرض السكري أو أمراض الجهاز التنفسي	ذكور	12.6	10.9	10.1	9.7	8.4	10.9
	اناث	14.4	12.6	11.8	9.9	11.5	15
	المجموع	**10.8**	**8.9**	**8.6**	**9.6**	**5.7**	**7.1**

المصدر: وزارة الصحة العامة وحسابات جهاز التخطيط والاحصاء

3-4-2 معدل وفيات الانتحار

الانتحار هو الفعل الذي يتضمن تسبب الشخص عمداً في قتل نفسه. يرتكب الانتحار غالباً بسبب اليأس، والذي كثيراً ما يُعزى إلى اضطراب نفسي مثل الاكتئاب أو الهوس الاكتئابي أو الفصام أو إدمان الكحول أو تعاطي المخدرات. ويلاحظ بأن معدل الوفيات بسبب الانتحار في قطر هي متدنية جداً ، حيث قدرت بنحو (1.8) عام 2018.

جدول (3.10) معدل وفيات الانتحار لكل 100,000 نسمة حسب الجنس(2015-2018)

الجنس	2015	2016	2017	2018
ذكور	2.4	1.6	1.6	2.3
اناث	1.2	0.3	0.4	0.1
المجموع	**2.1**	**1.3**	**1.3**	**1.8**

المصدر: وزارة الداخلية وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر بوصفها عضواً في منظمة الصحة العالمية، فقد إلتزمت بموجب خطة عمل منظمة الصحة العالمية للصحة النفسية (2013-2020) بالعمل من أجل تحقيق الهدف العالمي المتعلق بخفض معدل الانتحار في البلدان بنسبة 10% بحلول عام 2020.

الغاية (3-5): تعزيز الوقاية من اساءة استعمال المواد المخدرة، بما في ذلك تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك

3-5-1 نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسانية وخدمات اعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطراب الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة

توفر دولة قطر كافة الخدمات الدوائية والدعم النفسي وخدمة إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة لكافة الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي المخدرات، وبلغت نسبة تغطية التدخلات العلاجية 100% طيلة الفترة (2012-2018).

جدول (3.11) نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسانية وخدمات اعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطراب الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة (2012-2018)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: وزارة الصحة العامة

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة العامة تقوم بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، فيما يتعلق بخططها وبرامجها في مجال مكافحة المخدرات والوقاية منها وعلاج وتأهيل المتعاطين.

الغاية (3-6): خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام 2020

1-6-3 معدلات الوفيات الناجمة عن الاصابات جراء حوادث المرور على الطرق

شهد مؤشر معدل الوفيات الناتجة عن إصابات الحوادث المرورية انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة (2012-2017)، حيث انخفض المعدل بنسبة تقدر بنحو (38%) ما بين عامي 2012 و 2017، فبينما كان معدل الوفيات لكل مئة ألف نسمة (12.6) حالة وفاة عام 2012، أصبح المعدل (7.7) حالة عام 2017، ويلاحظ بأن معدل وفيات الحوادث المرورية في قطر يقل عن المعدل العالمي البالغ (17.4) حالة وفاة .

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض نسبة وفيات وإصابات حوادث المرور يرجع إلى تطور منظومة الإسعاف في قطر، علاوة على زيادة عدد أجهزة ضبط السرعة "الرادار"، والحملات المرورية التي تؤكد على أهمية السلامة المرورية واحترام القانون وتعليمات سير المركبات، وتصاعد الوعي وزيادة الانتباه لقواعد المرور وارتفاع مستوى الثقافة العامة للقيادة.

جدول (3.12) معدل الوفيات الناتجة عن إصابات الحوادث المرورية لكل 100,000 نسمة حسب الجنسية (2012-2017)

الجنسية	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطريون	23.9	37.0	29.0	19.1	19.8	19.6
غير قطريين	10.7	10.1	9.7	8.4	7.1	6.3
المجموع	**12.6**	**13.7**	**12.1**	**9.6**	**8.5**	7.7

المصدر: وزارة الصحة العامة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء ، نشرة المواليد والوفيات.

الغاية (3-7): ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030

1-7-3 نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) واللاتي لُبيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة

بلغت نسبة النساء في سن الإنجاب (15 إلى 49 سنة) اللاتي لُبيت حاجتهن إلى التنظيم الأسرة (38%) وهي تقل عن المعدل العالمي البالغ (25%)، وتصل النسبة إلى (40%) عند القطريات، و37.4%) عند غير القطريات.

شكل (3.2): نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) واللاتي لُبيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة (2012)

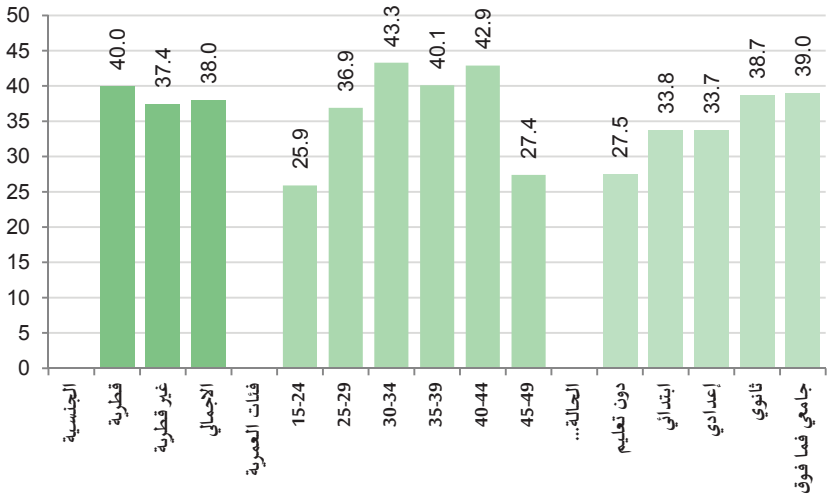

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2012

وعند النظر إلى نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللاتي لُبيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة وفق فئات العمر، نلاحظ بأن النسبة الأعلى كانت في الفئة العمرية (30-34سنة) ، بينما كانت النسبة الأقل في الفئة العمرية (15-24 سنة) وهذا ربما يرجع إلى تدني المستوى الثقافي للمرأة المتزوجة في هذه الفئة العمرية والتي لا تحبذ في مراحل الزواج الأولى إلى تنظيم الأسرة من خلال استخدام موانع الحمل، والمباعدة بين حمل وآخر.

وتتفاوت نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (15 إلى 49 سنة) اللاتي لُبيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة وفق الحالة التعليمية مابين (33.7%) عند حملة الشهادة الاعدادية (38.7%) عند حملة الثانوية، (39.0) لدى حملة الشهادة الجامعية فأعلى وتقترب من (33.8%) عند حملة الشهادة الابتدائية، بينما تبلغ (27.5%) عند اللاتي يقل مستواهن التعليمي عن الشهادة الابتدائية.

2-7-3 معدل الولادات لدى المراهقات (10-14سنة، 15-19 سنة) لكل ألف امرأة في تلك الفئة العمرية

يبلغ معدل الولادات الإجمالي (قطرية وغير قطرية) لدى المراهقات من الفئة العمرية (10-14عاماً) لكل ألف امرأة في دولة قطر صفراً، بينما شهد المعدل لدى المراهقات من الفئة العمرية (15-19) سنة انخفاضاً من حوالي (14.1) حالة ولادة لكل ألف امرأة عام 2012 إلى (9.8) حالة ولادة لكل ألف امرأة عام 2017 ، وهذا المعدل يقل عن نظيره في دول الاتحاد الأوربي وأمريكا الشمالية، حيث بلغ (10.0) و(18.0) ولادة لكل ألف امرأة مراهقة على التوالي لعام 2017. وينخفض المعدل عند المراهقة القطرية إلى (4.9) حالة ولادة لكل ألف امرأة قطرية، بينما يرتفع عند المرأة غير القطرية ليصل إلى (13.0) حالة ولادة لكل ألف امرأة غير قطرية عام 2017.

جدول (3.13) معدل الولادات لدى المراهقات (10-14سنة ، 15-19 سنة) لكل 1000 امرأة حسب الجنسية والفئات العمرية (2012-2017)

الجنسية	الفئات العمرية	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطريون	10- 14 سنة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	15- 19 سنة	7.8	7.5	7.4	6.5	5.7	4.9
غير قطريين	10- 14 سنة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	15- 19 سنة	19.4	17.3	12.7	13.2	13.4	13.0
المجموع	10- 14 سنة	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
	15- 19 سنة	**14.1**	**13.0**	**10.5**	**10.6**	**10.3**	**9.8**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، نشرة المواليد والوفيات.

ويمكن تفسير انخفاض معدل الولادات لدى المراهقات القطريات (15 إلى 19عاماً) إلى تفضيلهم لأكمال تعليمهم على حساب الزواج المبكر، بعكس المراهقات غير القطريات.

ومن الجدير بالذكر، فإن مضاعفات الحمل والولادة هي السبب الرئيسي للوفاة بين الفتيات في الفئة العمرية 15-19 سنة. والفتيات اللاتي يتزوجن في وقت لاحق ويؤخرن الحمل إلى مابعد سن المراهقة تتاح لهن فرصة أكبر للتمتع بصحة أوفر، وتحصيل تعليم أعلى، وبناء حياة أفضل لأنفسهن ولأسرهن.

الغاية (3-8): تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وامكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة

3-8-1 تغطية توافر الخدمات الصحية الاساسية (المعرفة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الاساسية المستندة الى الاجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الانجابية، وصحة الامهات، والمواليد الجدد، والاطفال، والامراض المعدية، والامراض غير المعدية، والقدرة على توفير الخدمات، وامكانية الوصول اليها لدى السكان)

بلغ مؤشر توافر الخدمات الصحية الأساسية حد الشمول الكامل (100%) لجميع السكان المشمولون بالرعاية الصحية الأولية طيلة الفترة (2015- 2018)، الأمر الذي ساهم في القضاء على العديد من الأمراض كشلل الأطفال والكزاز الوليدي والدفتريا والتيتانوس والسعال الديكي ... الخ، حيث اختفت جميعها تقريباً من الدولة.

جدول (3.14) تغطية توافر الخدمات الصحية الاساسية (المعرفة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الاساسية المستندة الى الاجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الانجابية، وصحة الامهات، والمواليد الجدد، والاطفال، والامراض المعدية، والامراض غير المعدية، والقدرة على توفير الخدمات، وامكانية الوصول اليها لدى السكان) (2012-2018)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: وزارة الصحة العامة

وغني عن البيان، فإن تحقيق التغطية الكاملة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الصحية الأساسية لجميع سكان قطر يعود إلى توسع الدولة في إنشاء المراكز الصحية الأولية في مختلف مناطق الدولة، علاوة على بنائها للمستشفيات التخصصية التي تقدم خدماتها أو أنشطتها لكافة المواطنين والمقيمين.

2-8-3 نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع انفاق الأسر المعيشية أو دخلها

بلغت قيمة الإنفاق الشهري على الصحة للفرد حوالي (98.5) ريال قطري تمثل ما نسبته (2.03%) من إجمالي الإنفاق الشهري للفرد و(1.30%) من إجمالي الدخل الشهري للفرد، وترتفع قيمة الإنفاق كلما زاد دخل الفرد لتصل قيمة الإنفاق الشهري على الصحة لدى أصحاب الدخول (50) الف ريال فما فوق إلى (303) ريال قطري تمثل (3.28%) من الدخل الشهري و(5.10%) من الإنفاق الشهري للفرد.

جدول (3.15) متوسط ونسبة إنفاق الفرد شهرياً بالريال القطري على الرعاية والخدمات الصحية (2013/2012)

	فئات الانفاق للرعاية الصحية	نسبة الانفاق الشهري للفرد على الرعاية الصحية من إجمالي الانفاق الشهري للفرد	نسبة الانفاق الشهري للفرد على الرعاية الصحية من إجمالي الدخل الشهري للفرد	متوسط الانفاق الشهري للفرد على الرعاية الصحية
1	أقل من 2,500	0.05	0.04	2.05
2	2,500 - 5,000	0.39	0.23	17.88
3	5,000 - 7,500	0.56	0.37	27.51
4	7,500 - 10,000	0.86	0.52	42.61
5	10,000 - 12,500	1.10	0.69	57.94
6	12,500 - 15,000	1.27	0.86	59.30
7	15,000 - 17,500	1.51	0.96	72.57
8	17,500 - 20,000	1.76	1.11	92.11
9	20,000 - 22,500	2.13	1.12	127.13
10	22,500 - 25,000	2.22	1.40	99.89
11	25,000 - 27,500	2.41	1.70	133.01
12	27,500 - 30,000	2.11	1.28	127.24
13	30,000 - 32,000	2.20	1.27	99.50
14	32,000 - 35,000	2.50	1.57	131.00
15	35,000 - 40,000	3.40	1.95	185.53
16	40,000 - 50,000	3.78	2.17	181.25
17	50,000 فأكثر	5.10	3.28	303.97
	المجموع	**2.03**	**1.30**	**98.49**

** ملاحظة: متوسط دخل الفرد شهريا 7583.2 ريال قطري عام 2013/2012 ، ومتوسط انفاق الفرد شهريا 98.5 ريال قطري.*

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - مسح انفاق ودخل الأسرة 2013/2012.

يتضح من الجدول بأن إنفاق الأفراد على الخدمات والرعاية الصحية متدني جداً وذلك لأن جميع السكان تشملهم الخدمات الصحية المجانية أو شبه المجانية. وكما ويلاحظ ارتفاع الإنفاق الشهري للفرد على الصحة من حوالي (67.5) ريال قطري عام 2006/ 2007 إلى حوالي (98.5) ريال قطري عام 2013/2012 أي بنسبة زيادة بلغت حوالي (46%) كما ارتفعت نسبة انفاق الفرد على الصحة من اجمالي الإنفاق الشهري من (1.9%) عام 2007/2006 إلى (2%) عام 2013/2012، بينما انخفضت نسبة الإنفاق الشهري على الصحة من إجمالي دخل الفرد من (1.8%) عام 2007/2006 إلى (1.3%) عام 2013/2012، وذلك بسبب ارتفاع دخل الفرد الشهري بمعدل أعلى من ما يخصصه من الدخل لخدمات الرعاية الصحية.

جدول (3.16) نسبة انفاق الأفراد على الخدمات والرعاية الصحية كنسبة من إجمالي الانفاق الأسري أو الدخل (2013-1982)

السنوات	قيمة انفاق الفرد على الخدمات والرعاية الصحية للفرد (شهرياً بالريال القطري)	اجمالي دخل الفرد (شهرياً بالريال القطري)	اجمالي انفاق الفرد (شهرياً بالريال القطري)	نسبة انفاق الفرد على الخدمات والرعاية الصحية من اجمالي دخله الشهري%	نسبة انفاق الفرد على الخدمات والرعاية الصحية من اجمالي انفاقه الشهري%
1982/1983	2.0	...	1260.56	....	0.2%
1988	16.0	1587	1672	1.0%	1.0%
2006/2007	67.5	3845.4	3591.16	1.8%	1.9%
2012/2013	98.49	7583.17	4846.78	1.3%	2.0%

...: غير متوفر.

المصدر: مسح انفاق ودخل الأسرة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

شكل (3.3): نسبة انفاق الفرد على خدمات والرعاية الصحية كنسبة من إجمالي انفاقه الشهري أو دخله الشهري (1982 – 2013)

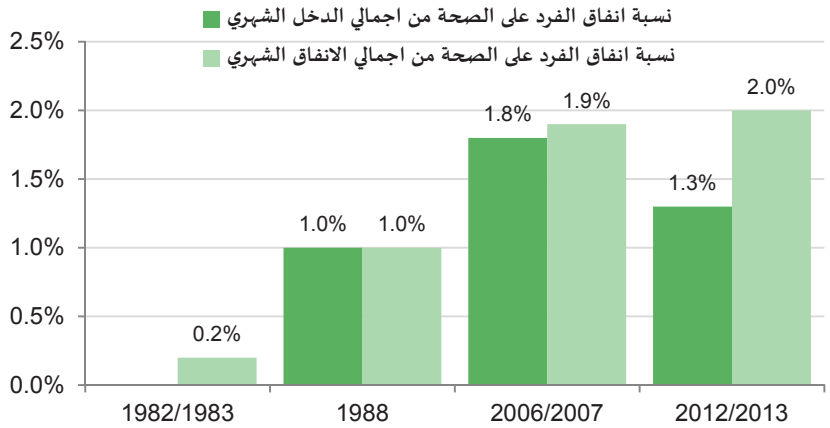

الغاية (3-9): الحد بقدر كبير من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030

1-9-3 معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونه، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة، والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)

نظراً لتوفر مياه مأمونة وصرف صحي آمن وكذلك توفر مواد التنظيف لجميع السكان في دولة قطر ، لذلك لم تسجل حالة وفيات تنسب إلى المياه غير المامونة وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة، والافتقار إلى المرافق الصحية طيلة الفترة (2012-2018) .

جدول (3.17) معدل الوفيات لكل 100,000 نسمة حسب المخاطر البيئة (2012-2018)

المخاطر البيئية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مياه غير آمنة	0	0	0	0	0	0	0
صرف صحي غير آمن	0	0	0	0	0	0	0
نقص مواد التنظيف	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	0	0	0	0

2-9-3 معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد

تشير البيانات الخاصة بمؤشر معدل الوفيات المنسوبة للتسمم غير المتعمد إلى وجود تباين في المؤشر بين القطريين وغير القطريين، ففي الوقت الذي لم تسجل فيه أي حالة وفاة بين القطريين خلال الفترة (2012-2015) أي أن المعدل كان صفراً، بينما بلغ المعدل (0.8) لكل مئة ألف من غير القطريين، ولم يتخطى المعدل الإجمالي (0.51) طيلة الفترة (2012-2017) بإستثناء عام 2014، حيث وصل المعدل إلى (0.1) حالة وفاة لكل مئة ألف من السكان.

جدول (3.18) معدل الوفيات لكل 100,000 نسمة حسب التسمم غير المتعمد (2012 -2017)

الجنسية	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطريون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.68	0.66
غير قطريين	0.3	0.5	0.9	0.51	0.09	0.50
المجموع	**0.2**	**0.4**	**0.8**	**0.45**	**0.15**	**0.51**

المصدر: وزارة الصحة العامة - وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء ، نشرة المواليد والوفيات.

3-9-3 معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة، والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)

توفر دولة قطر خدمات الحصول على مياه مأمونة وخدمات صرف صحي لجميع السكان بالدولة، وهذا انعكس على عدم تسجيل حالة وفاة بالدولة ناجمه عن التعرض لخدمات غير مأمونة سواء تعلق الأمر بمياه الشرب المأمونة أو خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية طيلة الفترة (2012-2018).

جدول (3.19) معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة، والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع) (2012-2018)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد	0	0	0	0	0	0	0
المعدل	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: وزارة الصحة العامة

الغاية (3-أ): تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء

3-أ-1 معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حالياً لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر

تشير بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي أجري عام 2012 إلى أن معدل انتشار التدخين لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق بلغ (17.1%)، ويرتفع معدل الانتشار عند غير القطريين عن مثيله لدى القطريين، من الذكور والإناث، كما يرتفع المعدل كلما عند الفئة العمرية مابين (25 -44 سنة)، ثم يهبط بعد ذلك. وكذلك ترتفع النسبة كلما تدنى المستوى التعليمي، حيث تصل النسبة إلى (32.3%) عند مستوى التعليم الأبتدائي، بينما كانت بحدود (16.7%) عند حملة الشهادة الجامعية فما فوق.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل انتشار التدخين في قطر عند الذكور من سن (15سنة فأكثر) هو أقل من المعدل العالمي البالغ (35%)، والمعدل في دول الاتحاد الأوربي (30%) و مثيله في دول أمريكا الشمالية (19%).

شكل (3.4): معدل الانتشار موحد السن لاستعمال التبغ لدى الأشخاص (15 سنة فأكثر) حسب الجنس والجنسية (2012)

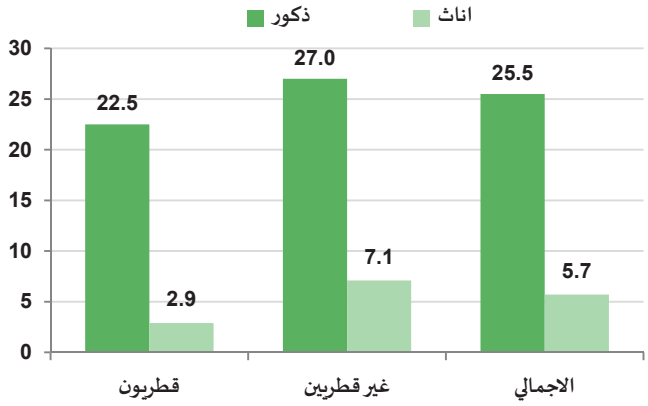

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء -مسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2012.

وتسعى دولة قطر من خلال التثقيف بمضار التدخين عبر وسائل الإعلام المختلفة والمنابر الدينية إلى التقليل من معدل انتشاره، كما قامت بخطوة توسيع عيادات الإقلاع عن التدخين لتشمل المراكز الصحية لتعزيز الجهود وإتاحة إمكانية أكبر أمام الراغبين في الإقلاع عن التدخين؛ للوصول إلى الخدمات المقدمة في هذا الجانب، وذلك في إطار الحد من انتشار التدخين بنسبة (30%) بحلول عام 2022 وفق ما جاء باستراتيجية التنمية الوطنية (2018-2022).

الغاية (3-ب): دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية.

3-ب-1 نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني لبلدهم

يحصل جميع سكان قطر من المواطنين والمقيمين على جميع الأدوية الأساسية، حيث تدعم الدولة سعر الدواء بنسبة كبيرة من قيمته بالنسبة لغير القطريين، أما بالنسبة للقاحات فتوفرها الدولة من خلال مراكزها الخاصة بالرعاية الصحية للجميع بالمجان وفي كافة مناطق الدولة.

جدول (3.20) نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار ميسورة (2012 -2017)

2012	2013	2014	2015	2016	2017
100%	100%	100%	100%	100%	100%

و تشير استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022) إلى أن الدولة وفي إطار بناء نموذج متكامل لتقديم رعاية صحية رفيعة المستوى، اشتملت على برنامج خاص يتعلق بضمان توافر الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة، وبرنامج وضع سياسات وأنظمة للحصول على أقصى قيمة من الأدوية والخدمات التشخيصية.

أما فيما يتعلق بنسبة تغطية التطعيمات للأطفال خلال السنة الأولى من العمر، فقد اقتربت النسبة من التغطية الشاملة بالنسبة لمرض الخناق الكزاز السعال الديكي خلال الفترة (2015-2018)، وبالنسبة للتحصين ضد الحصبة، فقد انخفضت النسبة من (100%) عام 2012 إلى (92%) عام 2018 ، وبلغت نسبة تغطية التطعيم الخاصة بجرعة المكورات الرئوية الثالثة 100% خلال عامي 2013 و2014، ثم انخفضت قليلاً عام 2016، لتعاود الارتفاع وتقترب من التغطية الكاملة عام 2018.

جدول (3.21) نسبة تغطية التطعيمات للأطفال خلال السنة الأولى من العمر (2012 -2018)

السنة	الخناق الكزاز السعال الديكي من بين الذين أعمارهم أقل من سنة (%)	الحصبة التي تحتوي على تغطية التحصين بالجرعة الثانية (MCV2) حسب العمر الموصي به على المستوى	الجرعة المكورات الرئوية الثالثة (PCV3)
2012	93	100	93
2013	96	100	100
2014	89	95	100
2015	99	91	96.1
2016	98.2	92	96.6
2017	97.1	93	97.7
2018	98	95	98

المصدر: وزارة الصحة العامة

ومن المتوقع أن تبقى نسبة تحصين الأطفال من الأمراض المعدية في الأجلين المتوسط والطويل في ظل تبني الدولة لسياسات وخطط ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022) تهدف إلى الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة للأطفال.

3-ب-2 مجموع صافي المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى القطاعات الصحية الأساسية والبحوث الطبية

ارتفعت قيمة المساعدات المقدمة من دولة قطر لدعم جهود الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من حوالي (3.5) مليار ريال قطري عام 2015 إلى قرابة (4.2) مليار ريال قطري عام 2017 ، أي ارتفعت بنسبة (20%) ، كما ارتفعت المساعدات المقدمة في مجال الصحة والرفاهية من (173) مليون ريال عام 2015 إلى (583) مليون ريال عام 2017 ، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو (237%)، وشكلت المساعدات المقدمة لمساعدة الدول النامية لاسيما الأقل نمواً لتحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030 ما نسبته (13.9%) من إجمالي المساعدات الإنمائية القطرية لعام 2017.

جدول (3.22) قيمة المساعدات الانمائية حسب الهدف الثالث (بالريال القطري) (2015 - 2017)

الهدف	اسم الهداف	2015	2016	2017
3	صحة جيدة و رفاهية	172,943,020	182,101,602	583,052,607

المصدر: وزارة الخارجية

3-ب-3 نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة أساسية من الأدوية الضرورية التي تفي بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام

قامت الدولة بتوفير المرافق الصحية المتمثلة بالمستشفيات والمراكز الصحية في كافة مناطق الدولة، وتتوفر فيها كافة الأدوية الضرورية والتي توزع بصورة منظمة تتيح للجميع الحصول عليها وبكلفة رمزية، وبالتالي فإن نسبة توفر هذه المرافق هي 100% طيلة الفترة (2012-2018).

جدول (3.23) نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة أساسية من الأدوية الضرورية التي تفي بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام (2012 -2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

الغاية (3-ج): تحقيق زيادة كبيرة في تمويل قطاع الصحة، وتوظيف قوى عاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية

3-ج-1 معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم

بقي معدل عدد الأطباء لكل ألف من السكان عند مستوى منخفض فهو لم يتخطى(2.7) طبيباً وهو أقل من نظيره في المملكة المتحدة البالغ (2.8) وفي النمسا البالغ (5.2) طبيباً لكل ألف شخص، لكنه يتخطى المتوسط العالمي (1.5)، ومن المتوقع أن يرتفع المعدل مع زيادة أعداد الخريجين من كلية طب وايل كورنيل وكذلك خريجي كلية الطب بجامعة قطر التي من المتوقع أن تبدأ بتخريج أول دفعة عام 2021.

جدول (3.24) كثافة وتوزيع العاملين في مجال الصحة لكل 1000 نسمة حسب المهنة (2012-2016)

العاملين في الصحة	2102	2013	2014	2015	2016
ممرضون	5.8	6.2	5.8	6.1	6.5
صيادلة	1.0	1.0	0.9	1.0	1.1
أطباء أسنان	0.6	0.6	0.7	0.8	0.8
أطباء بشريون	2.5	2.1	2.5	2.3	2.7

المصدر: وزارة الصحة العامة و حسابات جهاز التخطيط والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية (فصل إحصاءات الخدمات الصحية).

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن عدد الممرضين لكل ألف نسمة فلم يتخطى (6.5) وهذا المعدل يتجاوز المتوسط العالمي البالغ (2.94)، لكنه يقل عن نظيره في كل من فرنسا والمملكة المتحدة البالغ (10.6) و(8.4) ممرض لكل ألف شخص. ومن المتوقع أن يرتفع المعدل خلال السنوات القادمة مع تصاعد أعداد الخريجين والخريجات في التخصصات التمريضية من جامعة كالجاري .

الغاية (3-د): تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية

3-د-1 القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية

تتوفر في دولة قطر القدرات المطلوبة في مجال اللوائح الصحية الدولية والاستعداد للطوارىء وهذا ما تمت الاشارة إليه في الاستراتيجية الوطنية الأولى للصحة (2011 - 2016)، حيث تضمنت تنفيذ مشروع التأهب لحالات الطوارىء، وتم إنشاء إدارة جديدة للتأهب والاستجابة لحالات الطوارىء في وزارة الصحة العامة.

جدول (3.25) مدى القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية (2012-2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: وزارة الصحة العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة العامة وفي إطار تطبيق استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022)، تنفذ مشروع الخطة الوطنية للتاهب لحالات الطوارئ وتعزيز نهج شامل لجميع الأخطار في التأهب للاستجابة وبدعم من مؤسسة حمد الطبية، وكافة مؤسسات الرعاية الصحية بالدولة، ووزارة الداخلية.

وخلاصة القول، فقد حققت دولة قطر إنجازات بارزة في الرعاية الوقائية في مجالات مختلفة، منها الكشف المبكر عن الأمراض، وتشجيع الجمهور على ممارسة سلوكيات صحية، وتحسين الشفافية على صعيد حقوق المرضى ومسوؤياتهم واستطاعت الدولة تخفيض معدلات الوفيات المبكرة الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وغيرها من الأمراض الممزمنة بأكثر من النسبة المحددة بمقدار الثلث، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من (25) حالة لكل ألف مولود حي ووفيات الأطفال الرضع إلى أقل من (12) حالة وذلك قبل الموعد المحدد عام 2030. كما حققت دولة قطر خفضا كبيرا في معدل حالات الوفاة الناجمة عن حوادث المرور من (12.6) حالة وفاة إلى(7.7) حالة عام 2017 لكل مائة الف شخص والذي يقل عن المعدل العالمي البالغ (17.4) حالة وفاة

وحققت الدولة إنجازات ملموسة في مواجهة الأمراض المعدية، حيث لم تسجل أي اصابة بفيروس المناعة البشرية سوى بمعدلات ضئيلة جداً طيلة الفترة (2012 - 2018)، وانخفض معدل انتشار السل والملاريا وإلتهاب الكبد الوبائي (ب) إلى معدلات متدنية جداً، وانخفضت معدلات الوفيات الناجمة عن مخاطر البيئة إلى حدود منخفضة جداً.

٤
التعليم
الجيد

الهدف الرابع: ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

يركز الهدف الرابع على اكتساب المهارات التأسيسية والمهارات الأعلى درجة وتحقيق المزيد من الوصول إلى التعليم والتدريب التقني والمهني وبصورة أكثر انصافاً والتدريب طوال الحياة، والمهارات والمعارف والقيم اللازمة للتعامل جيداً مع المجتمع والمساهمة فيه.

الغاية (4-1): ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030

4-1-1 نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث، (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية، (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (1) القراءة، (2) والرياضيات، حسب الجنس

تُعد الكفاءة في مواد اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم ضرورية للطالب القطري للمنافسة ومواكبة متطلبات هذا العصر، حيث إن نجاح الطالب فيها يكون مؤشراً لنجاحه في باقي المواد، وتدرس هذه المواد في كل دول العالم لكافة الطلبة في جميع المراحل حتى التخرج.

ترتفع نسبة الطلاب الذين حصلوا على الحد الأدنى من الكفاءة في مادة الرياضيات في الصف الثالث والسادس الإبتدائي، لكنها تنخفض عند طلبة المرحلة الأولى في التعليم الثانوي، أما بالنسبة للغة العربية فنجد بأن المستوى يتصاعد كلما تقدم الطالب في مراحل الدراسة، ففي الوقت الذي تنخفض فيه النسبة عند طلبة الصف الثاني / الثالث الابتدائي إلى (71%) نجدها ترتفع عن طلبة المرحلة النهائية للتعليم الابتدائي (84%) وإلى (87%) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي. أما بالنسبة للذين يحققون الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في اللغة الانجليزية، فهي ترتفع في الصف التاسع وتتخطى الـ(90%) لكنها تنخفض في الصف السادس لتصل إلى (60%)، بينما تجاوزت النسبة (75%) في الصف الثالث الابتدائي.

ويلاحظ بأن نسبة الطلاب في الصف التاسع الذين حققوا على الأقل المستويات الدنيا من الكفاءة في الرياضيات في قطر والبالغة (49%) تقل عن نظيرتها في المناطق المتقدمة النمو والبالغة (75%).

ويلاحظ كذلك بأن الإناث يتفوقن على الذكور ممن تقدموا للاختبار الوطني وحصلوا على الحد الأدنى من الكفاءة في التحصيل في القراءة والرياضيات طيلة الفترة (2016-2018) ، حيث وصلت النسبة على سبيل المثال إلى (78%) للإناث و69% للذكور بالنسبة للقراءة عام 2018، بينما بلغت النسبة في الرياضيات (90%) للإناث و(87%) للذكور في الصف الثالث.

جدول (4.1) نسبة الطلاب ممن تقدموا للاختبار الوطني وحصلوا على الحد الأدنى من الكفاءة في التحصيل في القراءة والرياضيات بالصف الثالث الابتدائي (2016-2018)

الجنس	القراءة			الرياضيات		
	2016	2017	2018	2016	2017	2018
ذكور	70%	64%	69%	82%	71%	87%
إناث	74%	75%	77%	82%	76%	90%
المجموع	**72%**	**70%**	**73%**	**82%**	**74%**	**89%**

المصدر: وزارة التعليم والتعليم العالي

ونفس الشيء بالنسبة للاختبار الوطني للمرحلة الابتدائية، فقد تفوقت الإناث على الذكور ممن تقدموا للاختبار الوطني وحصلوا على الحد الأدنى من الكفاءة في التحصيل في القراءة طيلة الفترة (2016-2018) فعلى سبيل المثال بلغت النسبة في عام 2018 (85%) للإناث و(69%) للذكور ، وفي الرياضيات (69%) للإناث و(49%) للذكور. أما في اللغة الإنجليزية فقد وصلت النسبة إلى (73%) للإناث 62% للذكور.

جدول (4.2) نسبة الطلاب ممن تقدموا للاختبار الوطني وحصلوا على الحد الأدنى من الكفاءة في التحصيل في القراءة والرياضيات و الإنجليزية نهاية المرحلة الابتدائية (2016-2018)

الجنس	القراءة			الرياضيات			الانجليزي		
	2016	2017	2018	2016	2017	2018	2016	2017	2018
ذكور	81%	56%	69%	85%	69%	49%	62%	63%	62%
إناث	86%	74%	85%	84%	84%	69%	58%	75%	73%
المجموع	**84%**	**66%**	**78%**	**84%**	**77%**	**60%**	**60%**	**69%**	**68%**

المصدر: وزارة التعليم والتعليم العالي

أما فيما يتعلق بنسبة الطلاب ممن تقدموا للاختبار الوطني وحصلوا على الحد الأدنى من الكفاءة في التحصيل في القراءة، والرياضيات والإنجليزية للصف التاسع، فقد تفوق الإناث على الذكور طيلة الفترة (2016-2018)، حيث كانت النسبة في القراءة (84%) للإناث و(66%) للذكور، وفي الرياضيات (64%) للإناث و(43%) للذكور، بينما كانت النسبة في اختبار اللغة الإنجليزية (92%) للإناث و(84%) للذكور في عام 2018.

جدول (4.3) نسبة الطلاب ممن تقدموا للاختبار الوطني وحصلوا على الحد الأدنى من الكفاءة في التحصيل في القراءة والرياضيات و الإنجليزية للصف التاسع (نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي) (2016-2018)

الجنس	القراءة			الرياضيات			الانجليزي		
	2016	2017	2018	2016	2017	2018	2016	2017	2018
ذكور	83%	60%	66%	47%	34%	43%	92%	64%	76%
إناث	91%	73%	84%	51%	40%	64%	93%	78%	92%
المجموع	**87%**	**67%**	**75%**	**49%**	**37%**	**54%**	**92%**	**71%**	**84%**

المصدر: وزارة التعليم والتعليم العالي

الغاية (4-2): كفالة أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان، بحلول عام 2030، فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي

4-2-2 معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي) حسب الجنس

شهد معدل التحاق الاجمالي للقطريين في رياض الاطفال ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2012 - 2017)، حيث ارتفعت من (52.7%) عام 2012 إلى (62.3%) عام 2017 أي بنسبة زيادة بلغت (18.2%)، وكانت نسبة الزيادة لدى الإناث القطريات (18.3) أكبر من نظيرتها لدى الذكور القطريين (17.6%)، ونفس الشيء بالنسبة لغير القطريين حيث أوضحت البيانات بأن نسبة الزيادة عند الإناث بلغت (4.33%) وعند الذكور (2.95%).

جدول (4.4) معدل الالتحاق الاجمالي في رياض الأطفال حسب الجنس والجنسية (2012-2017)

السنة	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2012	52.9	52.6	52.7	54.2	53.0	53.6	73.5	72.0	72.8
2013	56.6	57.6	57.1	52.4	52.5	52.4	53.8	54.3	54.1
2014	60.7	61.3	61.0	53.8	55.1	54.4	56.1	57.2	56.6
2015	62.4%	64.1%	63.3%	60.2%	60.0%	60.1%	60.9%	61.3%	61.1%
2016	60.5%	64.3%	62.3%	63.9%	62.5%	63.2%	62.8%	63.1%	62.9%
2017	62.2%	62.4%	62.3%	55.8%	55.3%	55.5%	57.6%	57.3%	57.4%

المصدر: وزارة التعليم العالي وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

الغاية (4-4): تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الاعمال الحرة، بحلول عام 2030

4-4-1 نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة

ارتفعت المؤشرات الخاصة بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الشباب والبالغين خلال الفترة (2015-2018) ، فبالنسبة لمؤشر إرسال رسائل البريد الإلكتروني مع الملفات المرفقة، ارتفعت النسبة من (56%) عام 2015 إلى (57%) عام 2018 ، وترتفع النسبة لدى الذكور أكثر من الإناث، حيث كانت الفجوة بينهما (2.21%) لصالح الذكور عام 2018.

أما بالنسبة لمؤشر استخدام أدوات النسخ واللصق لتكرار أو نقل المعلومات داخل المستند، فقد ارتفعت النسبة من (33.50%) عام 2015 إلى (41.53%) عام 2018، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو (24%)، وتتفوق الإناث على الذكور في هذا المؤشر، حيث كانت الفجوة بينهما بحدود (6.35%) لعام 2018. كما شهد مؤشر توصيل وتثبيت أجهزة جديدة هو الأخر ارتفاعاً خلال الفترة (2015-2018)، حيث ارتفع من (27.30%) عام 2015 إلى (33.96%)، عام

2018 أي بنسبة زيادة قدرها (24.4%)، وترتفع النسبة لدى الإناث أكثر من الذكور، حيث كانت الفجوة بينهما (7.14%) لصالح الإناث لعام 2018.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة الشباب والبالغين الذين لديهم مهارة استخدام صيغة حسابية أساسية في جداول بيانات، فقد شهد انخفاضاً بنسبة (15.6%) ما بين عامي 2015 و2018، وتفوق الذكور على الإناث في هذا المؤشر، حيث كانت الفجوة بينهما (9.21%) لصالح الذكور عام 2018. وبالنسبة لمؤشر كتابة برنامج كمبيوتر باستخدام لغة برمجة متخصصة، فشهد هو الأخر انخفاضاً طفيفاً خلال الفترة (2015-2018) ، حيث انخفض من (5.60%) عام 2015 إلى (5.36%) عام 2018. وتفوق الإناث على الذكور في عامي 2015و2016، بينما ارتفعت النسبة عند الذكور على الإناث في عامي 2017و2018، حيث كانت الفجوة بينهما (0.63%) (1.47%) على التوالي. كما شهد مؤشر إنشاء عروض تقديمية إلكترونية باستخدام برنامج العروض التقديمية، انخفاضاً بنسبة (11.4%)، وتفوقت الإناث على الذكور في هذا المؤشر.

أما بالنسبة لمؤشر البحث عن البرامج وتنزيلها وتثبيتها وتكوينها، فقد بقيت نسبة الشباب والبالغين الذين لديهم هذه المهارة تقريباً ثابتة خلال الفترة (2015-2018) عند (37.30%) وتفوقت الإناث على الذكور في هذا المؤشر عامي (2015و2016) بينما كانت النسبة لصالح الذكور في عامي 2017و2018، حيث بلغت الفجوة بينهما عام 2018 (3.35%) لصالح الذكور. كما انخفضت نسبة الشباب والبالغين الذين تتوفر لديهم مهارة نقل الملفات بين الكومبيوتر والأجهزة الأخرى من (43.50%) عام 2015 إلى (34.66%) عام 2018، أي بنسبة انحفاض قدرها (20.32%). وتخطت النسبة عند الذكور نظيرتها عند الإناث طيلة الفترة (2015-2018)، وكانت الفجوة بينهما في عام 2018 بحدود(7.66%) لصالح الذكور.

جدول (4.5) نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة (2015-2018)

نوع المهارة		2015	2016	2017	2018
إرسال رسائل البريد الإلكتروني مع الملفات المرفقة	ذكور	59.60%	58.30%	57.03%	58.14%
	اناث	52.50%	54.87%	57.25%	55.93%
	المجموع	**56.00%**	**56.55%**	**57.14%**	**57.01%**
استخدام أدوات النسخ واللصق لتكرار أو نقل المعلومات داخل المستند	ذكور	32.90%	34.70%	36.50%	38.29%
	اناث	33.50%	37.55%	41.10%	44.64%
	المجموع	33.50%	36.16%	38.84%	41.53%
توصيل وتثبيت أجهزة جديدة	ذكور	25.30%	26.98%	28.65%	30.32%
	اناث	29.40%	32.07%	34.77%	37.46%
	المجموع	**27.30%**	**29.58%**	**31.77%**	**33.96%**
استخدام صيغة حسابية أساسية في جدول بيانات	ذكور	36.60%	34.91%	33.21%	31.51%
	اناث	27.00%	25.49%	23.00%	22.37%
	المجموع	**31.80%**	**30.10%**	**28.48%**	**26.85%**

جدول (4.5) نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة (2015-2018)

نوع المهارة		2015	2016	2017	2018
كتابة برنامج كمبيوتر باستخدام لغة برمجة متخصصة	ذكور	5.10%	5.41%	5.75%	6.10%
	اناث	6.10%	5.61%	5.12%	4.63%
	المجموع	5.60%	5.51%	5.43%	5.35%
إنشاء عروض تقديمية إلكترونية باستخدام برنامج العروض التقديمية	ذكور	26.90%	25.32%	23.75%	22.18%
	اناث	25.80%	25.41%	24.97%	24.54%
	المجموع	**26.40%**	**25.36%**	**24.37%**	**23.38%**
البحث عن البرامج وتنزيلها وتثبيتها وتكوينها	ذكور	34.90%	36.28%	37.63%	38.98%
	اناث	39.70%	38.33%	36.98%	35.63%
	المجموع	37.30%	37.32%	37.30%	37.27%
نقل الملفات بين الكمبيوتر والأجهزة الأخرى	ذكور	46.80%	44.07%	41.32%	38.57%
	اناث	40.10%	37.04%	33.98%	30.91%
	المجموع	**43.50%**	**40.48%**	**37.57%**	**34.66%**

المصدر: وزارة المواصلات والاتصالات

ومن المتوقع أن ترتفع كافة المؤشرات المتعلقة بنسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لأن أغلب المشتغلين الجدد في سوق العمل سواء في القطاع العام أو الخاص يجيدون مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، علاوة على توجه الدولة نحو التوسع في تطبيقات الحكومة الإلكترونية بما يسهم في الوصول إلى وزارات ومؤسسات بلا ورق .

الغاية (4-5): القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة تكافؤ فرص الوصول الى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الاعاقة وأفراد الشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظروف هشة، بحلول عام 2030

1-5-4 مؤشرات التكافؤ (انثى/ذكر، وريفي/حضري، وأدنى/أعلى خمس السكان ثراء، وفئات أخرى مثل ذوي الاعاقة وأفراد الشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاعات) لجميع مؤشرات التعليم المندرجة في هذه القائمة التي يمكن تصنيفها

يقيس هذا المؤشر التقدم نحو تكافؤ الجنسين في فرص التعلم المتاحة للاناث بالمقارنة مع الذكور. وهو يعكس كذلك مستوى تعزيز وضع النساء في المجتمع. ولما كانت قيمة مؤشر المساواة تساوي واحد، فهذا يعني تكافؤ الفرصة بين الإناث والذكور في فرصة التعليم بمراحل التعليم كافة طيلة الفترة (2015-2018) .

جدول (4.6) مؤشر التكافؤ بين الجنسين حسب لمؤشرات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (2015- 2018)

البيان			2015	2016	2017	2018
الطلاب ممن تقدموا للاختبار الوطني وحصلوا على الحد الأدنى من الكفاءة في التحصيل في القراءة والرياضيات بالصف الثالث	القراءة	مؤشر المساواة بين الجنسين	...	1.06	1.17	1.12
	الرياضيات	مؤشر المساواة بين الجنسين	...	1.00	1.07	1.03
الطلاب ممن تقدموا للاختبار الوطني وحصلوا على الحد الأدنى من الكفاءة في التحصيل في القراءة والرياضيات و الإنجليزية نهاية المرحلة الابتدائية	القراءة	مؤشر المساواة بين الجنسين	...	1.06	1.32	1.23
	الرياضيات	مؤشر المساواة بين الجنسين	...	0.99	1.22	1.41
	الانجليزي	مؤشر المساواة بين الجنسين	...	0.94	1.19	1.18
الطلاب ممن تقدموا للاختبار الوطني وحصلوا على الحد الأدنى من الكفاءة في التحصيل في القراءة والرياضيات و الإنجليزية للصف التاسع (نهاية المرحلة الاولى من التعليم الثانوي)	القراءة	مؤشر المساواة بين الجنسين	...	1.10	1.22	1.27
	الرياضيات	مؤشر المساواة بين الجنسين	...	1.09	1.18	1.49
	الانجليزي	مؤشر المساواة بين الجنسين	...	1.01	1.22	1.21
معدل الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي	ذكور		60.9	62.8	57.6	...
	اناث		61.3	63.1	57.3	...
مؤشر المساواة بين الجنسين			1.01	1.00	0.99	...
معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي	ذكور		101.2	104.0	106.2	...
	اناث		101.0	103.4	106.0	...
مؤشر المساواة بين الجنسين			1.00	0.99	1.00	...
معدل الالتحاق بالتعليم متوسط	ذكور		95.4	95.1	104.1	...
	اناث		97.6	99.3	102.6	...
مؤشر المساواة بين الجنسين			1.02	1.04	0.99	...
معدل الالتحاق بالتعليم ثانوي	ذكور		92.9	90.3	98.2	...
	اناث		100.5	101.0	99.1	...
مؤشر المساواة بين الجنسين			1.08	1.12	1.01	...
إرسال رسائل البريد الإلكتروني مع الملفات المرفقة	مؤشر المساواة بين الجنسين		0.88	0.94	1.00	0.96
استخدام أدوات النسخ واللصق لتكرار أو نقل المعلومات داخل المستند	مؤشر المساواة بين الجنسين		1.02	1.08	1.13	1.17

جدول (4.6) مؤشر التكافؤ بين الجنسين حسب لمؤشرات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (2015- 2018)

البيان		2015	2016	2017	2018
توصيل وتثبيت أجهزة جديدة	مؤشر المساواة بين الجنسين	1.16	1.19	1.21	1.24
استخدام صيغة حسابية أساسية في جدول بيانات	مؤشر المساواة بين الجنسين	0.74	0.73	0.69	0.71
كتابة برنامج كمبيوتر باستخدام لغة برمجة متخصصة	مؤشر المساواة بين الجنسين	1.20	1.04	0.89	0.76
إنشاء عروض تقديمية إلكترونية باستخدام برنامج العروض التقديمية	مؤشر المساواة بين الجنسين	0.96	1.00	1.05	1.11
البحث عن البرامج وتنزيلها وتثبيتها وتكوينها	مؤشر المساواة بين الجنسين	1.14	1.06	0.98	0.91
نقل الملفات بين الكمبيوتر والأجهزة الأخرى	مؤشر المساواة بين الجنسين	0.86	0.84	0.82	0.80
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (15 سنة فأكثر)	مؤشر المساواة بين الجنسين	1.00	1.00	1.00	1.00
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب (15-24) سنة	مؤشر المساواة بين الجنسين	1.01	1.01	1.00	1.01

المصدر: وزارة التعليم والتعليم العالي

المصدر: وزارة المواصلات والاتصالات وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

الغاية (4-6): كفالة أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

1-6-4 نسبة السكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من الكفاءة في المهارات الوظيفية المتصلة بما يلي: (أ) الأمية و (ب) الحساب، حسب الجنس

انخفض معدل الأمية لدى السكان البالغين (15 عاماً فأكثر) من (3.3%) عام 2012 إلى (1.0%) عام 2018 أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي (70%)، وهذا يعني بأن قطر باتت على أعتاب محو الأمية الأبجدية الكاملة وكانت نسبة الانخفاض بين الإناث أكثر من الذكور، سواء بين القطريين أو غير القطريين، حيث انخفضت نسبة الأمية عند القطريات من (6.5%) عام 2012 إلى (2.2%) عام 2018، بينما انخفضت النسبة لدى الإناث غير القطريات من (3.4%) عام 2012 إلى (0.7%) عام 2018. وبالنسبة للذكور القطريين وغير القطريين، فقد انخفض معدل الأمية بنسبة (71.4%، و70.9%) على التوالي بين عامي 2012و2018. ويتخطى المؤشر العام لنسبة الأمية لدى البالغين البالغ (1.0%) عام 2018 المتوسط العالمي البالغ (14%) ويساوي نظيره في دول الاتحاد الأوروبي البالغ (1.0%).

جدول (4.7) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب (15 سنة فأكثر) حسب الجنس والجنسية (2012-2018)

السنة	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2012	97.9	93.5	95.7	96.9	96.6	96.8	96.9	95.8	96.7
2013	98.2	94.4	96.3	97.5	97.9	97.6	97.6	97.1	97.5
2014	98.5	95.0	96.7	97.8	98.4	97.9	97.8	97.6	97.7
2015	99.0	96.2	97.6	98.4	98.9	98.5	98.4	98.3	98.4
2016	99.2	97.1	98.1	98.5	98.9	98.6	98.5	98.5	98.5
2017	0.7	2.5	1.6	1.3	0.9	1.2	1.2	1.2	1.2
2018	0.6	2.2	1.3	0.9	0.7	0.9	0.9	1.0	1.0

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح القوى العاملة بالعينة.

الغاية (4-7): كفالة أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة من أمور منها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

4-7-1 مدى تعميم (1) تعليم المواطنة العالمية (2) التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الانسان، وذلك على جميع الصعد في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني، و(ب) المناهج الدراسية، و (ج) تدريب المعلمين، و (د) تقييم الطلاب

توفر دولة قطر التعليم للشامل، العادل، ذو الجودة والنوعية العالية لفئات المجتمع كافة بهدف تكوين رأس المال البشري الذي يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، كما وتعمل على تشجيع التعليم المستمر وتوفير فرصه للجميع، وتضع الدولة السياسات الوطنية التي تضمن الاستمرار في تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين في فرص التعليم والتعلم.

جدول (4.8) إلى أي مدى: (أ) توفير تعليم شامل (ب) التعليم من أجل التنمية المستدامة بما يشمل المساواة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان، متضمنة في جميع المستويات (مستوى السياسات الوطنية) و(مستوى المناهج) و (مستوى المعلم) (2012-2018)

البيان		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
توفير تعليم الشامل للمواطنين (نعم/لا)	السياسات الوطنية للتعليم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	المناهج الدراسية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	تدريب المعلمين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	تقييم الطلاب	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

جدول (4.8) إلى أي مدى: (أ) توفير تعليم شامل (ب) التعليم من أجل التنمية المستدامة بما يشمل المساواة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان، متضمنة في جميع المستويات (مستوى السياسات الوطنية) و(مستوى المناهج) و (مستوى المعلم) (2012-2018)

البيان		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مدى توفير تعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك بما يشمل المساواة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان) (نعم/لا)	السياسات الوطنية للتعليم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	المناهج الدراسية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	تدريب المعلمين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	تقييم الطلاب	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: وزارة التعليم والتعليم العالي

الغاية (4- أ): بناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال، وذوي الإعاقة، والفروق بين الجنسين، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع

4-أ-1 نسبة المدارس التي تحصل على (أ) الطاقة الكهربائية، و(ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية، و(ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم، و(د) بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة، و(هـ) مياه الشرب الأساسية، و(و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة، و(ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)

تتوفر في المدارس بدولة قطر كافة المتطلبات التي تسهم في خلق بيئة تعليمية مناسبة للإبداع، حيث تتوفر في كافة المدارس أجهزة الحاسوب لجميع الطلاب، وجميع المدارس مرتبطة بشبكة الإنترنت، وتتوفر فيها المرافق الصحية الملائمة لكل الجنسين. كما قامت الدولة بتوفير كافة المرافق التعليمية والمتطلبات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة والتي تساعد على دمجهم بالمدارس، ويمكن الإشارة إلى هذه المرافق بالآتي:-

- جميع المباني المدرسية المنشأة بعد عام 2000 مزودة بمصعد كهربائي
- جميع المدارس ورياض الأطفال مزودة بمنحدرات في مداخلها المختلفة.
- تتوفر في جميع المباني المدرسية دورة مياه خاصة بذوي الإعاقة ضمن كل مجموعة دورات مياه خاصة بالطلاب أو الهيئة التدريسية والادارية.
- تتوفر في منطقة مواقف السيارات، مواقف مخصصة لذوي الإعاقة، وفيها اللافتات التي تشير الى ذلك.
- تميزت المباني المدرسية المنشأة بعد عام 2010 باضافة المعايير الخاصة بالمكفوفين، حيث تم تركيب أرضيات ببروزات عند بداية السلالم والمداخل والمخارج وروعي تركيب مصاعد تسهل استخدامها من ذوي الإعاقة البصرية.
- تركيب مبردات المياه بارتفاعين بحيث تتيح استخدامها بسهولة من الطلاب من ذوي الاعاقة الحركية.

جدول (4.9) نسبة المدارس التي تتوفر بها المرافق والبنية التحتية والتكنولوجيا والانترنت (2012-2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
توفر طاقة كهربائية	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
توفر شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
توفر أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
مرافق صحية أساسية غير مختلطة	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
مرافق أساسية لغسل الأيدي	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: وزارة التعليم والتعليم العالي

الغاية (4-ب): التوسع بصورة ملحوظة على الصعيد العالمي في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى بحلول 2030

4-ب-1 حجم تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لتقديم المنح الدراسية بحسب القطاع ونوع الدراسة

ارتفعت المساعدات المقدمة من دولة قطر في مجال تحقيق تعليم ذو جودة عالية في الدول النامية من (528) مليون ريال عام 2015 إلى (635) مليون ريال عام 2017، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو (20.3%)، وشكلت المساعدات المقدمة لمساعدة الدول النامية لاسيما الأقل نمواً لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 ما نسبته (15.1%) من إجمالي المساعدات الإنمائية القطرية لعام 2017.

جدول (4.10) قيمة المساعدات الانمائية في الهدف الرابع(بالريال القطري) (2015 -2017)

الهدف	اسم الهدف	2015	2016	2017
4	تعليم ذو جودة عالية	529,876,620	849,986,138	634,913,292

المصدر: وزارة الخارجية

الغاية (4-ج): تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بوسائل منها التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

4-ج-1 نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ماقبل التعليم الابتدائي، و(ب) التعليم الابتدائي، و(ج) التعليم الإعدادي، و(د) التعليم الثانوي، الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (كالتدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب

تشير البيانات الخاصة بنسبة المعلمين الذين تلقوا الحد الأدنى من التدريب التربوي المنصوص عليه وفق المعايير الوطنية بأن كافة كافة المعلمين في دولة قطر بمختلف المراحل التعليمية سواء المواطنين أو الذي تم استقدادهم للعمل من الخارج تلقوا التدريب، وهذا النسبة مرتفعة مقارنة بنسبة تدريب معلمي المدارس الابتدائية على الصعيد العالمي (86%) والنسبة أقل في جنوب آسيا (77%) والكاريبي (70%).

جدول (4.11) عدد ونسبة المعلمين في (أ) مرحلة ماقبل التعليم الابتدائي، و(ب) التعليم الابتدائي، و(ج) التعليم الإعدادي، و(د) التعليم الثانوي، الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (كالتدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب (2015 -2018)

المرحلة	الجنس	2015	2016	2017	2018	النسبة المئوية
رياض الأطفال	ذكور	-	-	-	-	-
	إناث	1,236	1,246	1,280	1,056	100%
	المجموع	1,236	1,246	1,280	1,056	100%
المرحلة الابتدائية	ذكور	243	504	694	763	100%
	إناث	6,316	6,396	6,358	5,922	100%
	المجموع	6,559	6,900	7,052	6,665	100%
المرحلة الإعدادية	ذكور	1,359	1,550	1,528	1,399	100%
	إناث	1,522	1,572	1,669	1,626	100%
	المجموع	2,881	3,122	3,197	3,025	100%
المرحلة الثانوية	ذكور	1,445	1,628	1,668	1,551	100%
	إناث	1,607	1,656	1,691	1,508	100%
	المجموع	3,052	3,284	3,359	3,059	100%

ملاحظة: يشترط لقبول المرشحين للعمل كمعلمين في مدارس التعليم الحكومي و الخاص الحصول على مؤهل تربوي قبل الخدمة. و يتلقى جميع المعلمين في مدارس التعليم الحكومي تدريبا سنوياً أثناء الخدمة.

المصدر: وزارة التعليم والتعليم العالي.

وانطلاقاً مما تقدم، فإنه يمكن القول بأن دولة قطر قد حققت العديد من الغايات المتعلقة بالهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، حيث حققت الغاية المرتبطة بضمان أن تلم نسبة كبيرة من جميع الشباب الكبار والنساء على حد سواء بالقراءة والكتابة والحساب قبل الموعد المحدد بحلول عام 2030، حيث ارتفع معدل القرائية عند البالغين حتى وصل إلى (99.0%) عام 2018. كما قامت الدولة بتوفير المرافق التعليمية التي تأخذ بنظر الاعتبار الفروق بين الجنسين وحالات الإعاقة، وكذلك قامت بتأمين المرافق والبنية التحتية والتكنولوجيا والإنترنت في المؤسسات التعليمية كافة.

كما وفرت الدولة التعليم العادل والشامل لكافة أفراد المجتمع وهي تعمل على تشجيع التعليم المستمر وتضع السياسات الهادفة إلى الاستمرار في تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم والتعلم، وكذلك تأهيل المعلمين قبل البدء في الخدمة وأثنائها، حيث أن جميع أعضاء الأسرة التعليمية في مراحل التعليم كافة قد تلقوا الحد الأدنى من التدريب.

وبالرغم من هذه الإنجازات المتحققة إلا أنه توجد بعض التحديات لتأمين التعليم الجيد فلازالت نسبة الملتحقين بالتعليم المبكر منخفضة، حيث لم تتخطى (58%) عام 2018 بالرغم من أهمية مرحلة رياض الأطفال لتحسين مخرجات التعليم في المراحل التعليمية اللاحقة، ولا زال هناك تحدي أخر يتمثل في ضعف مستوى طلاب الصف التاسع في الكفاءة في مادة الرياضيات، حيث حقق فقط (43%) منهم المستويات الدنيا من الكفاءة، وكذلك (49%) بالنسبة للمرحلة الابتدائية لعام 2017.

5
المساواة بين
الجنسين

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

يرمي الهدف الخامس إلى تمكين النساء والفتيات من تحقيق أقصى إمكاناتهن، المسألة التي تستدعي القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضدهن، بما في ذلك الممارسات الضارة، وهو يسعى إلى ضمان توفر جميع الفرص لهن في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وفيما يرتبط بحقوقهن الإنجابية، والاعتراف الواجب بعملهن بدون أجر، وإمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية بشكل كامل، والتمتع بالمشاركة على قدم المساواة مع الرجال في الحياة العامة والسياسية والاقتصادية.

الغاية (5-1): القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان

5-1-1 ما إذا كان ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس

تبنت دولة قطر سياسة واضحة لتعزيز وتمكين المرأة في الميادين كافة، وهذا ما تضمنته في رؤية قطر الوطنية 2030م التي أكدت على "*تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية وخاصة المتعلقة بصناعة القرار*" كما أكدت على "*زيادة فرص العمل أمام المرأة القطرية ودعمها مهنياً*".

قامت دولة قطر وبالاستناد على الأسس الدستورية في تعزيز المساواة بين الجنسين، في إتاحة الفرص للمرأة في التعليم وفي الحصول على الخدمات الصحية وفرص العمل، وكذلك المشاركة في مختلف ميادين العمل، علاوة على المشاركة السياسية، حيث تتواجد المرأة القطرية في مجلس الشورى والمجلس البلدي، كما قامت الدولة بالمصادقة على اتفاقية إزالة كافة أشكال التميز ضد المرأة عام 2009، وضعت في استراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016) استراتيجية التماسك الأسري وتمكين المرأة.

جدول (5.1) مدى توفر استراتيجية المساواة وعدم التمييز (2012-2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الغاية (5-2): القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلا الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

1-2-5 نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشر ومافوق تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الأثني عشر شهراً السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر

بالرغم من ارتفاع عدد النساء من سن (15 سنة فما فوق) اللاتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي من قبل الزوج الحالي أو السابق من (118) امرأة عام 2015 إلى (140) امرأة عام 2018، غير أن نسبة هولاء من إجمالي النساء في هذه الفئة العمرية تكاد تكون بسيطة. ويلاحظ بأن حالات العنف ارتفعت بين النساء في الفئتين العمريتيت (30-34 و35-39 سنة)، حيث مثلت ما نسبته (42.1%) من الإجمالي لعام 2018 ، وتقل حالات التعرض للعنف كلما تقدم سن المرأة، حيث لا وجود لها عند النساء في سن (65 سنة) فما فوق لعام 2018. أما فيما يتعلق بأماكن وقوع حالات التعرض للعنف، فأغلبها يقع في المنزل، حيث مثلت حالات تعرض النساء للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي من قبل الزوج في محل السكن أكثر من (90%) من إجمالي الحالات لعام 2018.

جدول (5.2) عدد النساء (15 سنة فما فوق) اللاتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي من قبل الزوج الحالي أو السابق (2015-2018)

البيان		2015	2016	2017	2018
عدد النساء (15 سنة فما فوق) اللاتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي من قبل الزوج الحالي أو السابق		118	117	153	140
الفئات العمرية	15 – 19 سنة	2	4	3	2
	20 – 24 سنة	7	8	10	12
	25 – 29 سنة	28	27	29	30
	30 – 34 سنة	31	28	49	29
	35 – 39 سنة	26	25	37	37
	40 – 44 سنة	12	8	18	16
	45 – 49 سنة	8	6	5	9
	50 – 54 سنة	3	6	1	3
	55 – 59 سنة	0	2	0	1
	60 – 64 سنة	1	1	0	1
	65 سنة فاكثر	0	0	0	0
	غير مبين	0	2	1	0
	المجموع	118	117	153	140
مكان حدوث العنف	مكان السكن	113	103	139	127
	بر	0	0	0	0
	شارع	1	7	8	5
	مدرسة	0	1	1	1
	أخرى	4	6	5	7

المصدر: وزارة الداخلية

2-2-5 نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشر ومافوق تعرضن لعنف جنسي من غير العشير، خلال الأثني عشر شهراً السابقة، بحسب العمر ومكان حدوث العنف

بالرغم من ارتفاع عدد النساء من سن (15 سنة فما فوق) اللاتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي من قبل غير العشير من (154) أمراة عام 2015 إلى (214) أمرأة عام 2018، غير أن نسبة هولاء من إجمالي النساء في هذه الفئة العمرية تكاد تكون بسيطة . ويلاحظ بأن حالات العنف ارتفعت بين النساء في الفئة العمرية (30-34 سنة و35-39 سنة)، حيث مثلت ما نسبته (42%) من الإجمالي، وتقل حالات التعرض للعنف كلما تقدم سن المرأة، حيث لا وجود لها عند النساء في سن (65 سنة فما فوق) لعام 2018. أما فيما يتعلق بأماكن وقوع حالات التعرض للعنف، فأغلبها يقع في المنزل، حيث مثلت حالات تعرض النساء للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي من قبل الزوج في محل السكن حوالي (57.5%) من إجمالي الحالات لعام 2018.

جدول (5.3) عدد النساء (15 سنة فما فوق) اللاتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي من قبل أشخاص غير العشير (2015 -2018)

البيان		2015	2016	2017	2018
عدد النساء (15 سنة فما فوق) اللاتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي من قبل غير العشير		154	229	224	214
الفئات العمرية	15 – 19 سنة	5	13	5	7
	20 – 24 سنة	26	18	18	20
	25 – 29 سنة	23	53	42	30
	30 – 34 سنة	32	45	47	52
	35 – 39 سنة	19	36	36	35
	40 – 44 سنة	16	24	30	23
	45 – 49 سنة	14	19	22	19
	50 – 54 سنة	9	9	13	12
	55 – 59 سنة	3	6	3	6
	60 – 64 سنة	5	4	2	2
	65 سنة فاكثر	1	1	3	4
	غير مبين	5	13	5	7
	المجموع	158	241	226	217
مكان حدوث العنف	مكان السكن	96	122	119	123
	بر	0	0	1	2
	شارع	15	37	33	31
	مدرسة	2	10	10	11
	أخرى	41	60	61	47

المصدر: وزارة الداخلية

الغاية (5-3): القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث

1-3-5 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة، اللاتي تزوجن قبل بلوغ سن الخامسة عشرة سنة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة سنة

لم تسجل المحاكم القطرية عام 2012 أي حالة زواج لفتيات قبل بلوغهن الخامسة عشر من العمر، أما بالنسبة لنسبة النساء في سن 20 إلى 24 عاماً ممن أبلغن عن كونهم قد تزوجن قبل عيد ميلادهن الثامن عشر، فقد بلغ (6.2%) مقارنة بنسبة (26%) على الصعيد العالمي.

جدول (5.4) نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة، اللاتي تزوجن قبل بلوغ سن الخامسة عشرة سنة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة سنة (2012)

الفئات العمرية	النسبة %
قبل بلوغ 15 عام	0.0
قبل بلوغ 18 عام	6.2

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2012.

2-3-5 نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً، واللاتي خضعن لعملية تشوية/بتر الأعضاء التناسلية، حسب العمر

بلغت نسبة النساء والبنات في سن 15 إلى 49عاماً ممن خضعن للختان في دولة قطر صفراً خلال الفترة (2012-2018) وذلك لأن الأعراف الاجتماعية في الدولة تمنع ممارسة هذه الظاهرة الضارة التي تشوه الأعضاء التناسلية للمرأة.

جدول (5.5) نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً، واللاتي خضعن لعملية تشوية/بتر الأعضاء التناسلية (2012-2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

المصدر: وزارة الصحة العامة

الغاية (5-4): الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وتقديرها، بتوفير الخدمات العامة والهياكل الأساسية، ووضع سياسات للحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني

1-4-5 نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بحسب الجنس، والعمر، والمكان

يشير مؤشر معدل الوقت المستخدم في تنفيذ النشاط لمن قاموا بالنشاط بحسب الفئة العمرية إلى ارتفاع المؤشرلكلا الجنسين لدى القطريين وغير القطريين في الفئة العمرية من (35 إلى 44عاماً)، حيث بلغ (2:53) و(3:30) ساعة، بينما كان أقل معدل للوقت المستخدم لدى القطريين لكلا الجنسين في الفئة العمرية من (25 إلى 34 عاماً)، حيث بلغ (2:42) ساعة، بينما لدى غير القطريين كان عند الفئة العمرية 45 و أكثر ، حيث بلغت (3:15) ساعة. أما بالنسبة لمعدل الوقت المستخدم في تنفيذ أنشطة الرعاية وأعمال المنزل، فهي تقترب عند الإناث والذكور القطريين، بينما ترتفع عند الإناث غير القطريات إلى أكثر من ضعف الوقت لدى الذكور في مختلف الفئات العمرية بإستثناء الفئة العمرية (15-24 عاماً) .

أما بالنسبة لمؤشر نسبة الأفراد الذين قاموا بالأنشطة، فهي ترتفع كلما ارتفع عمر الفرد، سواء للقطريين أو غير القطريين ومن كلا الجنسين، حيث بلغت النسبة (45.54%) لدى الفئة العمرية 45 سنة فأكثر لكلا الجنسين عند القطريين، وحوالي (47%) لدى غير القطريين.

جدول (5.6)

توزيع الوقت المستخدم في مجموعات الأنشطة (الرعاية وأعمال المنزل) ونسبة الأفراد الذين قاموا بالأنشطة ومعدل الوقت المستخدم للأفراد الذين قاموا بالأنشطة حسب الجنس للفئة العمرية، معدل لكل أيام الأسبوع بالساعات والدقائق (2013/2012)

الفئات العمرية	معدل الوقت المستخدم في تنفيذ النشاط لمن قاموا بالنشاط			نسبة الأفراد الذين قاموا بالأنشطة %			الوقت المستخدم في مجموعات الأنشطة		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
	24 : 00	24 : 00	24 : 00	%	%	%	24 : 00	24 : 00	24 : 00
قطريون									
24-15 سنة	2:46	2:48	2:44	22.65	28.45	16.62	0:38	0:47	0:29
34-25 سنة	2:42	2:42	2:41	36.14	48.90	20.57	0:59	1:20	0:34
44-35 سنة	2:53	3:04	2:23	43.32	57.88	25.35	1:16	1:48	0:36
45 سنة فأكثر	2:44	2:49	2:33	45.54	61.64	29.63	1:14	1:43	0:45
غير قطريين									
24-15 سنة	2:55	3:07	2:12	36.61	54.68	16.69	0:55	1:23	0:20
34-25 سنة	3:17	3:45	1:46	42.41	51.74	26.60	0:57	1:16	0:22
44-35 سنة	3:30	4:08	1:59	45.93	64.20	27.13	1:12	1:49	0:26
45 سنة فأكثر	3:15	4:00	1:57	46.98	78.88	27.91	1:20	2:36	0:29

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح استخدام الوقت، 2013/2012.

أما بالنسبة لتوزيع الوقت المستخدم في مجموعات الأنشطة وفق البلدية، فكان أفضل وقت مستخدم تحقق لدى القطريين من كلا الجنسين في بلدية أم صلال، ثم الظعاين والشمال، فالخور، ثم الدوحة، فالريان وأخيراً الوكرة. أما بالنسبة لغير القطريين من كلا الجنسين فكان أفضل وقت مستخدم في الوكرة، يليها الخور، ثم الدوحة، فالريان، ثم الظعاين، وأخيراً أم صلال. وكان الوقت المستخدم في مجموعات الأنشطة لدى الإناث أكثر لدى الإناث القطريات وغير القطريات مقارنة بالذكور القطريين وغير القطريين، وهذا يعني بأن النساء والفتيات يقُمن بالجانب الأعظم من العمل غير المأجور بما في ذلك مهام الرعاية والأعمال المنزلية من قبيل الطهي والتنظيف.

جدول (5.7) توزيع الوقت المستخدم حسب البلدية والجنسية الجنس. معدل لكل أيام الأسبوع بالساعات والدقائق (2013/2012)

الجنسية والجنس	البلدية						
	المجموع	الظعاين و الشمال	الخور	أم صلال	الوكرة	الريان	الدوحة
خلال 24 ساعة	24 : 00	24 : 00	24 : 00	24 : 00	24 : 00	24 : 00	24 : 00
قطريون	**01:00**	1:11	1:02	1:14	0:44	0:57	1:01
ذكور قطريون	**0:36**	0:41	0:44	0:44	0:34	0:30	0:39
اناث قطريات	**1:21**	1:36	1:17	1:46	0:53	1:20	1:20
غير قطريين	**43.40**	16.59	48.15	35.56	58.76	38.35	46.15
ذكور غير قطريين	**25.47**	16.40	38.20	19.64	45.30	23.07	23.85
اناث غير قطريات	**59.56**	16.71	56.76	49.61	71.77	50.56	68.26

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح استخدام الوقت، 2012/ 2013.

وغني عن البيان، فإن النساء والفتيات القطريات يمكثن في العمل ساعات أطول من الرجال، وبالتالي، فإن لديهم قدراً أقل من الوقت المخصص للراحة والعناية بالنفس والتعليم وغير ذلك من أنشطة.

الغاية (5-5): كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

1-5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية و(ب) الحكومات المحلية

من خلال انتخابات المجلس البلدي المركزي في دوراته الخمس مازالت نسبة مشاركة النساء في المجلس البلدي المركزي منخفضة بالرغم من ارتفاعها من (3.4%) في دورة الثانية عام 2003 إلى (6.9%) في دورة الخامسة عام 2017، حيث شغلت سيدتان فقط مقاعد في المجلس البلدي المنتخب عام 2015. مازالت نسبة المشاركة السياسية للنساء القطريات ضعيفة جداً.

جدول (5.8) نسبة مقاعد النساء في المجلس البلدي المركزي (2012 -2017)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
3.4	3.4	3.4	6.9	6.9	6.9	**3.4**

المصدر: وزارة الداخلية.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في السلطة التشريعية (مجلس الشورى) تقدر بنحو (8.9%) لعام 2018، حيث تم تعيين أربع سيدات[4] من إجمالي عدد المقاعد (45) عام 2017.

2-5-5 نسبة النساء في المناصب الإدارية

مازالت نسبة النساء القطريات وغير القطريات اللواتي يشغلن مناصب إدارية منخفضة فلم تتخطى (21%) طيلة الفترة 2012 - 2018، وتتسم بالثبات النسبي لدى النساء القطريات، حيث ارتفعت النسبة من (19.6%) عام 2012 إلى (20.9%) عام 2018، ولم تتخطى (14%) لدى النساء غير القطريات طيلة الفترة (2012-2018).

جدول (5.9) نسبة النساء في المناصب الإدارية حسب الجنسية (2012-2018)

الجنسية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطرية	19.6	20.5	19.6	19.7	20.1	20.5	20.9
غير قطرية	8.4	10.4	12.3	13.3	13.4	13.6	11.8
المجموع	**11.0**	**12.4**	**13.8**	**14.7**	**15.0**	**15.2**	**14.1**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن المشاركة السياسية للمرأة في قطر مازالت منخفضة بالرغم من تولي بعض النساء لمواقع متقدمة في صنع القرار وفي الوظائف العليا القيادية الأمر الذي يتطلب وضع برنامج للارتقاء بمستوى تمثيل المرأة القطرية في مجلس الشورى والمجلس البلدي المركزي.

(4) https://www.gco.gov.qa/ar/about-qatar/

الغاية (5-6): كفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما

5-6-1 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة و49 سنة واللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية

بلغت نسبة النساء في سن الإنجاب (15 إلى 49 عاماً) اللاتي لُبيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة (12.4%) وهي تقل عن المعدل العالمي البالغ (25%)، حيث أن هناك ثلاث نساء من أصل كل أربعة تقريباً في سن الإنجاب، من المتزوجات يحققن احتياجاتهن في مجال تنظيم الأسرة بإستخدام وسائل منع الحمل الحديثة.

شكل (5.1): نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة و49 سنة واللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية (2012)

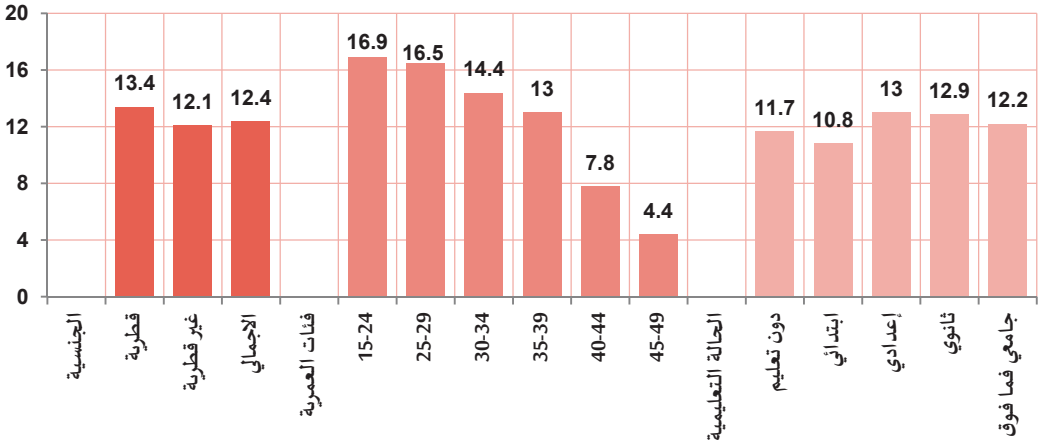

المصدر: المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2012.

5-6-2 عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء والرجال في سن 15 سنة فأكثر على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والانجابية على نحو كامل وعلى قدم المساواة

توفر الدولة خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية لجميع النساء في دولة قطر، حيث تنتشر مراكز الرعاية الصحية التي تقدم هذه الخدمات في كافة مناطق الدولة وفق معايير الجودة العالمية الخاصة بخدمات الرعاية الصحية. وحظيت برامج الصحة الإنجابية التي تُعد الركيزة الرئيسة لتعزيز صحة الأمهات بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الوطنية للصحة المنفذة في إطار استراتيجية التنمية الوطنية.

جدول (5.10) مدى توفر قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء والرجال في سن 15 سنة فأكثر على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والانجابية على نحو كامل وعلى قدم المساواة (2012-2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
توفر خدمات الرعاية الصحية الجنسية (نعم/ لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
توفر خدمات الرعاية الصحية الانجابية (نعم / لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الغاية (5-أ): إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والسيطرة على الأرض وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية

5-أ-1 (أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أرض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس، و(ب) حصة المرأة بين الملاّك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، حسب نوع الحيازة

تتيح التشريعات والقوانين القطرية حماية حقوق التملك لكافة الأشخاص بدون تمييز بين الجنسين، وبالتالي، فإن نسبة الأشخاص الذين لهم ملكية أو لهم حقوق مصانة للأرض الزراعية قد وصلت التغطية الكاملة أي بنسبة (100%) خلال الفترة (2012 - 2018).

جدول (5.11) نسبة الأشخاص الذين لهم ملكية أو لهم حقوق مصانة للأرض الزراعية حسب الجنس (2012-2018)

الجنس	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ذكور	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
إناث	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
الاجمالي	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

أما فيما يتعلق بنسبة النساء من إجمالي المالكين للمزارع الفردية، فهي مازالت منخفضة بالرغم من ارتفاعها من (9.6%) عام 2014 إلى (10.3%) عام 2016 ، أما بالنسبة لنسبة للإناث المالكات للمزارع من اجمالي ملاك المزارع الفردية والجماعية فهي مازالت منخفضة بالرغم من ارتفاعها من (16.1%) عام 2012 إلى (18.1%) عام 2016، ويمكن تفسير انخفاض نسبة تملك الإناث للمزارع إلى تفضيلهن للاستثمار في الأنشطة التجارية والعقارية والصناعية على الاستثمار في المجال الزراعي.

جدول (5.12) حصة الاناث بين الملاّك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الحيازة (2012-2016)

نوع الأرض	نوع الحيازة	البيان	2012	2013	2014	2015	2016
أراضي زراعية (المزارع)	ملكية الفردية والجماعية	نسبة الاناث المالكات للمزارع من إجمالي ملاك المزارع الفردية والجماعية	...	...	8.8	8.9	9.1
	الملكية الفردية	نسبة الاناث المالكات للمزارع من إجمالي ملاك المزارع الفردية فقط	...	...	9.6	10	10.3
أراضي العزب للثروة الحيوانية	الملكية الفردية والجماعية	نسبة الاناث المالكات للمزارع من إجمالي ملاك المزارع الفردية والجماعية	16.1	20.5	17.4	17.7	18.1

...: غير متوفر.

العزب: هي كل مبنى شيد لإدارة وممارسة الأنشطة الخاصة بمجال الثروة الحيوانية أو النباتية أو الإثنين معاً، وعادة ما يكون المبنى مشيد على مساحات محدودة نسبياً. ومجهزة لرعاية الحيوانات أو زراعة النباتات أو كليهما بهدف غير تجاري، وغالباً مايمارس النشاط فيه بشكل شخصي (مصدر التعريف: جهاز التخطيط والإحصاء)

المصدر: وزارة البلدية والبيئة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء.

5-أ-2 نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها

يكفل الدستور القطري للمرأة المساواة مع الرجل في التملك، حيث أشارت المادة (26) من الدستور على أن "*الملكية ورأس المال مقومان أساسيان لكيان الدولة الاجتماعية وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية، ينظمها القانون*"، كما أشارت المادة (27) أن "*الملكية الخاصة مصونة، فلا يحرم أحد من ملكه إلا بسبب المنفعة العامة، وفي الأحوال الذي يبينها القانون، وبالكيفية التي ينص عليها وبشروط تعويضية عنها تعويضاً عادلاً*".

جدول (5.13) مدى توفر الإطار القانوني الذي يضمن للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها (2012-2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
توفر الإطار القانوني الرسمي (نعم / لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
توفر الإطار القانوني العرفي (نعم / لا)	لا يوجد قانون عرف في قطر						

المصدر: وزارة العدل

وتجدر الإشارة إلى أن القانون القطري يسمح للمرأة القطرية الحق في تملكها للأراضي الممنوحة من الدولة وفقاً للشروط والضوابط المحددة في القانون رقم (2) لسنة 2007 بنظام الإسكان، وقرار مجلس الوزراء رقم (17) لسنة 2007.

الغاية (5-ب): تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة

5-ب-1 نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول حسب الجنس

يعكس هذا المؤشر تقدم وسهولة عملية الاتصال، والاستفادة من تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي، ويقترب معدل انتشار الهاتف المحمول في قطر عند الإناث البالغ (99.6%) من نظيره عند الذكور (99.7%) لعام 2018، ويقترب الرقم الإجمالي من التغطية الكاملة.

جدول (5.14) نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول حسب الجنس (2015 - 2018)

الجنس	2015	2016	2017	2018
ذكور	100%	100%	100%	100%
اناث	100%	100%	100%	100%
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر: وزارة المواصلات والاتصالات

وخلاصة القول فإن دولة قطر قطعت شوطاً بارزاً في تحقيق الغايات المتربطة بالهدف الخامس المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ففيما يتعلق بالغاية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان فهي متحققة، حيث صادقت دولة قطر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 2009، وكذلك الغاية المرتبطة بالقضاء على جميع الممارسات الضارة من قبيل زواج الأطفال، فلا وجود لأي حالة زواج للقاصرات قبل سن (15) عاماً. وتوفر الدولة خدمات الصحة الإنجابية والجنسية لجميع النساء، كما تتيح القوانين والتشريعات القطرية حماية حقوق التملك للمرأة.

وبالرغم من هذه الإنجازات المحققة أعلاه، مازالت مشاركة المرأة القطرية في المناصب الإدارية منخفضة، حيث لم تتخطى (21%)، كما أن المشاركة السياسية للمرأة مازالت منخفضة بالرغم من تولي بعض النساء لمناصب عليا بالدولة وفي الوظائف القيادية، حيث لم تتخطى نسبة النساء في المجلس البلدي المركزي المنتخب (7%)،ونسبة (9%) من مجلس الشورى لعام 2018، الأمر الذي يستدعي وضع خطة للنهوض بمستوى تمثيل النساء في المجالس الوطنية المنتخبة.

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

الهدف السادس: كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

يتناول الهدف السادس موضوعات أبعد من مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية، حيث يتناول أيضاً نوعية الموارد المائية ومدى استدامتها. ويعني تحقيق هذا الهدف الذي تُعلق عليه أهمية حاسمة لبقاء الإنسان والكوكب توسيع نطاق التعاون الدولي وحشد الدعم على مستوى المجتمعات المحلية من أجل تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

الغاية (6-1): تحقيق هدف حصول الجميع على نحو منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030

6-1-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة

تشير البيانات المتاحة حول نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة إلى أن دولة قطر قد حققت نجاحاً كبيراً تمثل في توفير هذه الخدمات للجميع السكان بالرغم من الظروف المناخية والجغرافية للدولة، وما ترتب عليها من شح الموارد المائية الطبيعية والتكلفة العالية لتوفيرها، وتعتمد الدولة على مياه البحر كمصدر أساسي في توفير المياه العذبة، حيث قامت بإنشاء العديد من محطات تحلية المياه لسد احتياجات القطاعات المدنية من المياه، كما قامت الدولة في سبتمبر 2017 افتتاح مشروع خزانات استراتجية لتأمين احتياجاتها من المياه.

ويوجد لدى قطر مشروع منذ سنوات وهو حفر 450 بئراً لمياه الأمطار والحفاظ عليها والاستفادة منها في زيادة كميات المياه الجوفية المخزنة بدلاً من تبخرها في الهواء، وهذه الآبار التي حفرت ستساعد على زيادة المياه الجوفية بنسبة 30 إلى 35 %.

جدول (6.1) نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة (2012-2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: المؤسسة القطرية للكهرباء والماء

ومن المتوقع أن تتم مواكبة التوسع في التحلية لتلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان وبصورة مستمرة، لاسيما في ظل تنامي عدد سكان الدولة، واتخاذ الجهات المختصة قرارات بتوجيه المزيد من الاستثمارات في مجال المياه، مع التركيز على أهمية الاستمرار في سياسة نشر التوعية والتثقيف حول المياه وتبني السياسات المناسبة لترشيد استخدام المياه والحافظ على الموارد والاستثمار في زيادتها.

الغاية (6-2): تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وإنهاء التغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في أوضاع هشة، بحلول عام 2030

6-2-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه

تشير المعطيات الإحصائية إلى أن جميع سكان قطر يستخدمون مرفقاً محسناً للصرف الصحي طيلة الفترة (2012 - 2018)، وهذا يعني عدم وجود لممارسة التغوط في العراء وأن الإدارة الحكومية للفضلات البشرية ومياه النفايات تتسم بالأمان ولا وجود لأي مخاطر على الصحة العامة للسكان والبيئة في دولة قطر.

جدول (6.2) نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه (2012-2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: هيئة الأشغال العامة

الغاية (6-3): تحسين نوعية المياه بالحد من التلوث، ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة، وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030

6-3-1 نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة

تتم معالجة مياه الصرف الصحي بنسبة (100%) وبالتالي فقد بلغت نسبة المياه العادمة المعالجة بطرق أمنة بدولة قطر (100%) طيلة الفترة (2012 - 2018)، وهذا يعني عد وجود أي تأثير سلبي للمياه العادمة على البيئة وعلى صحة الإنسان.

شكل (6.1): نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة (2012 -2018)

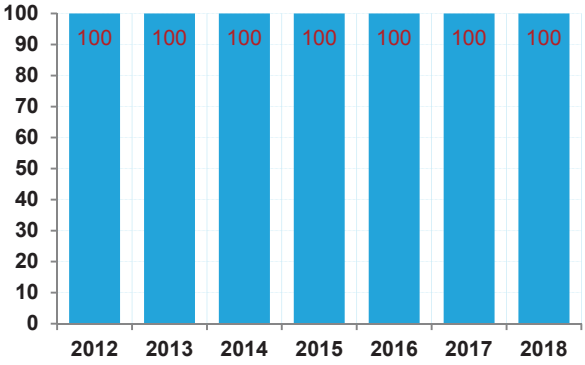

المصدر: هيئة الأشغال العامة

2-3-6 نسبة المسطحات المائية حيث جودة المياه المحيطة بها جيدة

المؤشر لاينطبق على دولة قطر

الغاية (6-4): تحقيق زيادة كبيرة في كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات، وكفالة سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بقدر كبير من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030

1-4-6 التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن

أدخلت إدارة الحدائق العامة بوزارة البلدية والبيئة نظام التحكم المركزي بالري في عام 2004م. وكان أول اهتماماتها الترشيد في استهلاك مياه الري وذلك بتقنين الكميات التي تروى بها المزروعات وتحديد الحاجة الفعلية لكل نوع منها دون الهدر، مع مراقبة أن لا يكون هناك تأثيرات سلبية على تلك المزروعات، وقد ساعد ذلك في سهولة مراقبة كافة عمليات الري من خلال هذا النظام، وعلى الفور بدأت الإدارة بتخفيض حصص الري لكل نوع من النباتات ومراقبة حالة النباتات إلى أن تم الوصول إلى معدلات منخفضة نسبياً من الري بأقل كمية ممكنة من المياه دون أثار سلبية على النباتات.

وجدير بالذكر، فإن استخدام نظام الري المركزي في حال تعميمه على كافة مناطق الزراعة التابعة لإدارة الحدائق العامة وأقسام الحدائق في جميع البلديات والعديد من أماكن الزراعات التجميلية التي تتبع نظام الري المركزي، سوف يسهم توفير كمية مياه الري المستخدمة بنسبة (62.5%) بالنسبة للنخيل و(68.75%) بالنسبة للأشجار و(40%) للمغطيات والزهور الموسمية و(53.33%) بالنسبة للمسطحات الخضراء، وبلغت كمية المياه التي تم توفيرها حوالي (8.2) مليار متر لتر.

جدول (6.3) التوفير في كمية مياه الري في حال استخدام نظام التحكم المركزي في الري (2016)

م	الجهة	النخيل	أشجار	مغطيات	زهور موسمية	مسطح أخضر
1	كمية الري (لتر باليوم) حسب QCS	120	80	10	10	15
2	كمية الري حسب إدارة الحدائق العامة (لتر باليوم)	45	25	6	6	7
3	الوفرة (لتر باليوم)	75	55	4	4	8
	النسبة المئوية للوفرة(%)	62.5%	68.8%	4.0%	4.0%	53.3%
4	المساحات والاعداد الاجمالية التابعة لإدارة الحدائق العامة	10247	108590	335213	172325	1719812
5	التوفير حسب نوع المزروعات (لتر باليوم)	768525	5972450	1340852	689300	13758496
6	التوفير حسب نوع المزروعات (لتر بالسنة)	280511625	2179944250	489410980	251594500	5021851040
7	مجموع التوفير (لتر بالسنة)	8223312395				
8	مجموع التوفير (بالمتر المكعب)	8223312				
9	مجموع التوفير (بالمليون غالون)	2122				

المصدر: وزارة البلدية والبيئة- إدارة الحدائق العامة.

وجدير بالذكر، فإن عمليات الري وفقاً لحاجة النباتات من المياه وليس لزمن الري سوف يسهم في توفير الكثير من مياه الري، الأمر الذي سيسهم في زيادة المساحات الممكن زراعتها بنفس كمية المياه المتوفرة سابقاً .

وغني عن البيان، فإن قيام المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) في تطبيق أحكام قانون الترشيد رقم (20) لسنة 2015 و استخدام صنابير ضخ بالهواء والليزر الاستشعاري وكفاءة استخدام المياه في الزراعة وري الحدائق واستخدام الري بالتنقيط سوف يسهم في التقليل من الهدر في استخدام المياه وتعزيز كفاءة هذا الاستخدام.

2-4-6 حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة

ارتفع معدل الضغط أو الإجهاد على استهلاك المياه المتمثل بمعدل سحب المياه النقية التي تسحبها القطاعات الرئيسية كلها بالنسبة لمصادر المياه النقية المتوفرة من (100%) 2012، إلى (247%) في عام 2017، وهذا يشكل اتجاه سلبي يؤشر على زيادة حجم الضغط الذي تتعرض له المياه .

وغني عن البيان، فإن نسبة الضغط البالغة (25%) تشكل الحد الأدنى الذي يسجل بداية الضغط أو الأجهاد المائي الفعلي الذي يعيق استدامة الموارد الطبيعية.

شكل (6.2): حجم الضغط الذي تتعرض له المياه (2012 -2017)

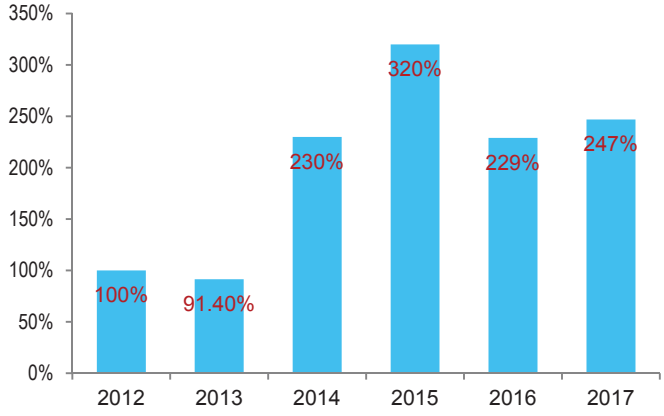

المصدر: المؤسسة القطرية للكهرباء والماء

الغاية (6-5): تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بوسائل منها التعاون العابر للحدود، حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030

1-5-6 درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر - 100)

يحظى النهج المتكامل للموارد المائية بقبول دولي فيما يتصل بإدارة المياه لأغراض متعدّدة، خاصة في الدول محدودة الموارد المائية كدولة قطر، نظراً لأن هذا النهج يأخذ في الاعتبار إدارة كافة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية للوفاء بكافة الأغراض والاستخدامات بصورة لا تهدر أي مورد مائي. ويمكن من خلال تطبيق هذا النهج المتكامل تحسين كفاءة وفاعلية عملية التخطيط فيما يتعلق بالموارد المائية، فضلاً عن الاستثمارات والعمليات في هذا المجال، إلى جانب تحقيق الأهداف الخاصة باستدامة المياه والأمن المائي.

يُعد تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه أحد الجوانب الأساسية من الإدارة المستدامة للمياه والتي تأتي في إطار متابعة خطة جوهانسبرغ في التنفيذ لعام 2002، وتتوفر لدى دولة قطر خطة خاصة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية والتي بلغت درجة تنفيذها (82.0) وتباين الإنجاز وفق ركائز الإدارة ما بين (100) بالنسبة للمؤسسات والمشاركة وكانت أقل المحاور في التنفيذ يتمثل في البيئة التمكينية التي لم تتجاوز نسبة التنفيذ (55)، أما درجة التنفيذ بالنسبة لركيزة أدوات الإدارة والتمويل فبلغت (87.5) و(85) على التوالي.

جدول (6.4) درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر - 100) (2016 -2018)

البيان	2016	2017	2018
البيئة التمكينية	55	55	55
المؤسسات والشركات	100	100	100
أدوات الادارة	79	87.5	87.5
التمويل	85	85	85
درجة تنفيذ الادارة المتكاملة لموارد المياه (0-100)	80	82	82

المصدر: المؤسسة القطرية للكهرباء والماء

الغاية (6-6): حماية وترميم النظم الايكلوجية المتصلة بالمياه بمافي ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والانهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات بحلول عام 2020

1-6-6 التغير في مدى النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه على مر الزمن

المؤشر لاينطبق على دولة قطر

الغاية (6-أ): توسيع نطاق التاون الدولي وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات الى البلدان النامية في الأنشطة والبرامج المتصلة بالمياه والصرف الصحي بما في ذلك جمع المياه وإزالة ملوحتها وكفاءة استخدام المياه ومعالجة المياه المستعملة وتكنولوجيات اعادة التدوير واعادة الاستخدام

1-أ-6 مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءاً من خطة إنفاق تتولى الحكومة تنسيقها

انخفضت المساعدات المقدمة من دولة قطر لقطاع المياه والصرف الصحي في الدول النامية من (203) مليون ريال عام 2015 إلى (114) مليون ريال عام 2017 ، أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو (43.8%)، وشكلت المساعدات المقدمة للدول النامية لاسيما الأقل نمواً لتحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلق بكفالة توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع ما نسبته (2.7%) من إجمالي المساعدات الإنمائية القطرية لعام 2017، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (6.5) قيمة المساعدات الإنمائية في الهدف السادس (بالريال القطري) (2015 -2017)

الهدف	اسم الهدف	2015	2016	2017
6	مياه نظيفة و صرف صحي	202,888,070	126,131,351	113,593,525

المصدر: وزارة الخارجية

الغاية (6-ب): دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

6-ب-1 نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي

تتوفر في جميع البلديات في دولة قطر وبالتعاون مع السكان المتواجدين في نطاق هذه البلديات، تدابير وإجراءات تتيح للمجتمعات المحلية المشاركة الفعالة إدارة المياه والصرف الصحي في مناطقها.

شكل (6.3): نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي (2012 -2018)

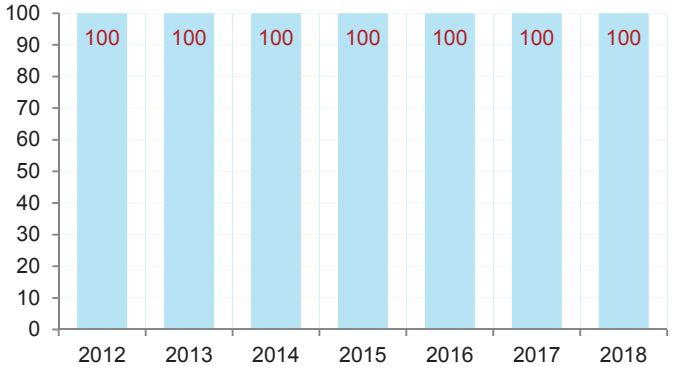

المصدر: المؤسسة القطرية للكهرباء والماء وهيئة الأشغال العامة.

استطاعت دولة قطر أن تحقق أغلب الغايات المتعلقة بالهدف السادس المتعلق بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام، حيث تبنت دولة قطر نهجاً تنموياً يقوم على توفير مياه الشرب المأمونة الميسورة التكلفة وكذلك خدمات الصرف الصحي لجميع سكان الدولة في كافة المناطق من خلال إنشاء العديد من محطات التحلية لتوفير الاحتياجات للقطاعات المختلفة من المياه، وكذلك قامت بتنفيذ العديد من مشاريع الصرف الصحي في مختلف مدن الدولة مما ساهم في توفير خدمات الصرف الصحي المناسب لكافة الأفراد. واستطاعت تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة وزيادة إعادة التدوير وإعادة استخدامها، كما عملت الدولة على تحقيق الغاية المرتبطة بزيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات، لكنها تواجه تحدي ارتفاع معدل الضغط على استهلاك المياه، حيث ارتفع معدل سحب المياه النقية التي تسحبها القطاعات الرئيسية بنسبة (147%) بين عامي 2012 و2018، كما بلغت درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتي تشكل أحد الجوانب الرئيسة في الإدارة المستدامة للمياه نسبة (82%). كما وتتوفر في جميع البلديات سياسات وتدابير مؤسسية وإجرائية لمشاركة المجتمع المحلي في إدارة المياه والصرف الصحي.

٧

طاقة نظيفة
وبأسعار معقولة

الهدف السابع: كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

يسعى الهدف السابع إلى تعزيز الحصول الأوسع على الطاقة والاستخدام المحسن للطاقة المتجددة، بسبل منها تعزيز التعاون الدولي والتوسع في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا الخاصة بالطاقة النظيفة، وتركز استراتيجية قطاع الطاقة في دولة قطر في الفترة المقبلة على الطاقة المتجددة، حيث تعمل وزارة الطاقة حالياً على تنفيذ مشروع ضخم للطاقة الشمسية بقدرة 500 ميجاوات.

الغاية (7-1): كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030

7-1-1 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء

يتمتع جميع سكان قطر بالحصول على خدمات الطاقة الكهربائية التي تتوفر مجاناً للسكان القطريين وبصورة مدعومة للسكان غير القطريين، وهذا ما تؤكده المعطيات الإحصائية التي تشير بان نسبة التغطية للمستفيدين من خدمة الكهرباء بلغت (100%) طيلة الفترة (2012-2018).

شكل 7.1: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (2012- 2018)

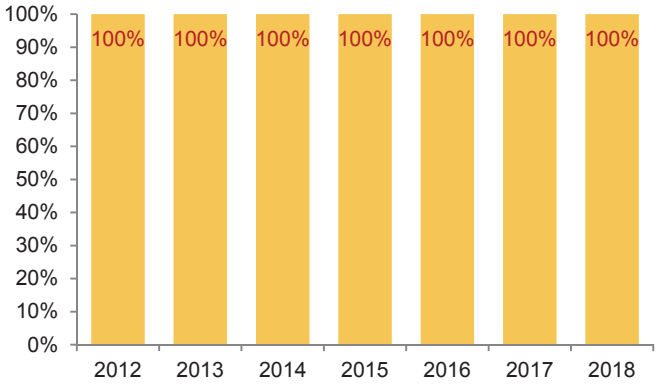

المصدر: المؤسسة القطرية للكهرباء والماء

وغني عن البيان فإن أسعار الكهرباء في قطر مازالت منخفضة، حيث تبلغ (0.05) دولار أمريكي لكل كيلو واط/ الساعة، في حين تبلغ التسعيرة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة (0.15، 0.10) دولار لكل كيلو واط / ساعة على التوالي.

2-1-7 نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين

بلغت نسبة سكان قطر الذي يحصلون على أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي، كالغاز والكهرباء (100%) خلال الفترة (2012 - 2018)، وهذا يعني عدم وجود لأي نسبة من السكان القطريين والمقيمين الذين يعتمدون على أنواع من الوقود والتكنولوجيات الملوثة لأغراض الطهي.

شكل 7.2: نسبة السكان الذين يعتمدون بصورة أولية على الوقود والتكنولوجيا النظيفين (2012 -2018)

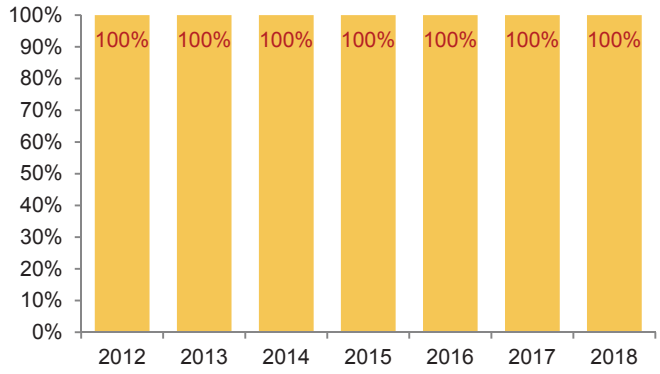

الغاية (7-2): تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي

1-2-7 حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي

بلغ حجم الطاقة المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة نحو (45) ميجاواط بواقع (5) ميجاواط من الطاقة الشمسية، ونحو (40) ميجاواط من من حرق النفايات لعام 2018، وشكلت مصادر الطاقة المتجددة هذه ما نسبته (0.0001) من مجموع الاستهلاك النهائي للكهرباء.

جدول (7.1) حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للكهرباء (مجموع استهلاك القطاعات المختلفة من الكهرباء) 2015-2017 (%) مجموع الاستهلاك النهائي للكهرباء (2015-2018)

القطاع	2015	2016	2017	2018
	الاستهلاك (ميجاواط)			
فاقد النقل والتوزيع	2,474,889	2,532,392	2,694,696	2,786,404
استهلاك الكهرباء في محطات التوليد	2,647,006	2,641,801	2,831,204	3,258,544
استهلاك الكهرباء في القطاع صناعي	11,886,696	12,026,249	11,261,941	12,197,379
استهلاك الكهرباء المنزلي	24,490,670	25,107,915	32,095,345	32,765,544
مجموع الاستهلاكات (A)	39,024,372	39,775,965	46,188,490	44,962,923

جدول (7.1) حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للكهرباء (مجموع استهلاك القطاعات المختلفة من الكهرباء) 2015-2017 (%) مجموع الاستهلاك النهائي للكهرباء (2015-2018)

	2015	2016	2017	2018
إجمالي صافي الإنتاج المرسل للشبكة	N.A.	40,135,345	43,459,957	45,065,903
اجمالي انتاج الكهرباء	41,499,260	42,306,607	45,554,730	47,912,684
كمية الطاقة المتجددة المنتجة (ميجا واط)				
الطاقة المتجددة				
من الشمس (ميجا واط)	6	8	10	5
من حرق النفايات (ميجا واط)	40	4	40	40
مجموع الطاقة المتجددة (B)	46	48	50	45
مجموع استهلاك الكهرباء الكلي المتجدد وغير المتجدد (ميجا واط)	39,024,418	39,776,013	46,188,540	44,962,968
حساب المؤشر حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للكهرباء من (مجموع الاستهلاكات) (%)	0.0001%	0.0001%	0.0001%	0.0001%

المصدر: المؤسسة القطرية للكهرباء والماء

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء- الإحصاءات الاقتصادية

الغاية (7-أ): تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والانظف، وتشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030

7-أ-1 التدفقات المالية الدولية الموجهة إلى البلدان النامية لدعم أنشطة البحث والتطوير في مجالات الطاقة النظيفة وانتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك النظم الهجينة

ارتفعت المساعدات المقدمة في مجال توفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة في الدول النامية من نحو (197) مليون ريال عام 2015 إلى (623) مليون ريال عام 2017، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو (216.2%)، وشكلت المساعدات المقدمة لمساعدة الدول النامية لاسيما الأقل نمواً لتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 ما نسبته (14.8%) من إجمالي المساعدات الإنمائية القطرية لعام 2017.

جدول (7.2) قيمة المساعدات الإنمائية حسب الهدف السابع(2015 -2017)

الهدف	اسم الهداف	2015	2016	2017
7	طاقة نظيفة بأسعار معقولة	197,054,879	79,284,884	623,031,444

المصدر: وزارة الخارجية

الغاية (7-ب): توسيع نطاق الهياكل الأساسية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان غير الساحلية، وفقاً لبرامج الدعم المقدم لكل منها بحلول عام 2030

7-ب-1 الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومبلغ الاستثمار الاجنبي، في شكل تحويلات مالية، من أجل توفير الهياكل الأساسية والتكنولوجيا اللازمة لأغراض التنمية المستدامة.

ارتفعت قيمة الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة من (20) مليون ريال قطري عام 2015 إلى (22) مليون ريال قطري عام 2018 أي بنسبة زيادة قدرها (10%) وتشكل قيمة الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة ما نسبته (0.002%) من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر لعام 2018.

جدول (7.3) قيمة الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي/ ومبلغ الاستثمار الأجنبي في شكل تحويلات مالية، من أجل توفير الهياكل الاساسية والتكنولوجيا اللازمة لأغراض التنمية المستدامة (2015 – 2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
القيمة مليون ريال	20	26	29	22

المصدر: المؤسسة القطرية للكهرباء والماء.

استطاعت دولة قطر تحقيق الغاية المرجوة في إطار الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة بضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة قبل الموعد المحدد عام 2030، حيث بلغت نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء 100%، كما أن جميع سكان قطر يعتمدون بصورة أساسية على الوقود النظيف والصحي لأغراض الطهي والتكنولوجيا النظيفة. وأن نجاح دولة قطر في تحقيق هذا الغاية يستدعي التوسع في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا الخاصة بالطاقة النظيفة والمتجددة وهو ما تعمل عليه الدولة في إطار تنفيذ استراتيجية الطاقة في ظل استراتيجية التنمية الوطنية (2018-2022).

كما ساهمت دولة قطر في دعم جهود الدول النامية لتوفير الطاقة بتكلفة ميسورة، حيث قدمت مساعدات في هذا المجال بلغت نحو (623) مليون ريال شكلت ما نسبته (14%) من إجمالي المساعدات القطرية المقدمة لعام 2017.

٨

العمل اللائق
ونمو الاقتصاد

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

يُعد النمو الاقتصادي المستدام والمتواصل والشامل للجميع شرطاً مسبقاً لتحقيق الازدهار. ويرمي الهدف الثامن إلى إتاحة الفرص للعمالة الكاملة والمنتجة وللعمل اللائق للجميع وصولاً في ذات الوقت إلى القضاء على العمل القسري والاتجار بالبشر وعمالة الأطفال.

الغاية (8-1): الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً

8-1-1 معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد

حقق معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية نمواً موجباً للعام 2011-2012 بلغ (5%)، غير أنه حقق نمواً سالباً طيلة الفترة (2012-2017) وهذا يُعد منخفضاً جداً مقارنة بنظيره في بلدان المناطق النامية وفي المناطق المتقدمة النمو والبالغة (4.1% و1.3%) على التوالي.

جدول (8.1) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد بالأسعار الجارية بالريال القطري (2011-2017)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لكل فرد	352453	371037	361016	338717	248505	236577	230917
معدل النمو السنوي	-	5%	-3%	-6%	-5.86%	-4.80%	-2.39%

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الغاية (8-2): تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بطرق تشمل التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة

8-2-1 معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

شهد معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل ارتفاعاً خلال العام (2011-2012) بلغ (11%) وذلك نتيجة لارتفاع عوائد النفط والغاز ومساهمة قطاع الهايدركربون في الناتج المحلي الإجمالي، بينما شهد المؤشر بعد ذلك انخفاضاً حاداً وصل إلى أدنى مستوياته عام (2015 - 2016)، حيث بلغ (-2.71 %) نتيجة

لانخفاض الطلب على النفط وتدني عوائد قطاع الهايدركربون، مما أثر على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم على معدل نمو الناتج المحلي للفرد العامل، ومع تحسن أسعار النفط والغاز عام 2017 حقق نمواً موجباً تخطى (1.5%).

جدول (8.2) معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (ر.ق) (2011 -2017)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد عامل (ر.ق)	455550	507298	470757	446389	310122	301729	306280
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي لكل فرد عامل	-	11%	-7%	-5%	-10.59%	-2.71%	-1.51%

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - مسح القوى العاملة بالعينة

الغاية (8-3): تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بطرق منها الحصول على الخدمات المالية

1-3-8 نسبة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية حسب الجنس

تشير البيانات المتاحة في دولة قطر حول نسبة العمالة غير الرسمية إلى العمالة غير الزراعية إلى أن النسبة بلغت صفراً الفترة (2012 - 2018)، وذلك لغياب القطاع غير الرسمي لأن جميع العاملين بقطر يشتغلون في القطاع الرسمي.

جدول (8.3) نسبة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية (2012-2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
0	0	0	0	0	0	0

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - مسح القوى العاملة بالعينة

الغاية (8-5): تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030

1-5-8 متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين حسب الوظيفة والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة

ارتفع إجمالي متوسط الأجر الشهري للمشتغلين من الذكور والإناث من (8654) ريال قطري عام 2012 إلى (11121) ريال قطري عام 2018، محققاً زيادة بنسبة (28.5%)، كما ارتفع المؤشر الإجمالي لمتوسط الأجر الأجر الشهري للذكور من (9,089) ريال قطري عام 2012 إلى (11,571) ريال قطري عام 2018، محققاً زيادة قدرها (27.4%)، بينما حقق ذات المؤشر ارتفاعاً لدى الإناث من (7,445) ريال قطري عام 2012 إلى 10,034 ريال قطري عام 2018 أي بنسبة زيادة قدرها (34.8%).

جدول (8.4) متوسط الأجر الشهري (بالريال القطري) للمشتغلين بأجر (15 سنة فأكثر) حسب الجنس (2012 -2018)

الجنس	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الذكور	9,089	10,057	10,893	11,034	11,166	11,560	11,571
الاناث	7,445	8,510	9,294	9,406	9,845	9,960	10,034
المجموع	**8,654**	**9,667**	**10,483**	**10,568**	**10,793**	**11,099**	**11,121**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح القوى العاملة بالعينة

2-5-8 معدل البطالة، حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة

شهد المعدل الإجمالي للبطالة انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة 2012 - 2018، حيث انخفض من (1.6%) عام 2012 إلى (0.1%) عام 2018 إي أن سوق العمل في قطر يقترب من حالة التشغيل التام، حيث يُعد معدل البطالة في قطر الأدنى في العالم، بالمقارنة مع المتوسط العالمي (5.5%) وفي دول الاتحاد الأوروبي (6.4%)، لعام 2018

وبقي معدل بطالة الذكور عند مستوى (0.1%) في عامي 2012 و2018، بينما شهد معدل بطالة الإناث انخفاضاً ملموساً من (2.8%) عام 2012 إلى(0.4%) عام 2018 وبالرغم من تخطي معدل بطالة الإناث في قطر نظيره لدى الذكور غير أن الفجوة بينهما تُعد منخفضة مقارنة بنسبة النساء اللواتي يتعرضن للبطالة في مختلف العالم، حيث تزيد بنسبة (15%) عن نسبة تعرض الرجال للبطالة.

أما فيما يتعلق بمعدل البطالة بحسب الجنسية ، فقد شهد انخفاضاً عند القطريين من (3%) عام 2012 إلى (0.1%) عام 2018 ، وكذلك بالنسبة لغير القطريين ، فقد شهد هو الآخر انخفاضاً من (0.3%) عام 2012 إلى (0.1%) عام 2018.

أما بالنسبة للبطالة بحسب فئات العمر، فيلاحظ ارتفاعها عند فئة الشباب (15إلى 24 عاماً)، وتقل بتقدم العمر، وقد شهد معدل بطالة الشباب انخفاضاً ملموساً من (1.6%) عام 2012 إلى (0.3%) عام 2018، وهي من أقل معدلات البطالة مقارنة بدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي البالغة (11.1%)، والولايات المتحدة (8.6%) والمملكة المتحدة (11.3%).

جدول (8.5) معدل البطالة (15 سنة فأكثر) حسب الجنس والجنسية والفئات العمرية (2012-2018)

البيان		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجنس	الذكور	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
	الإناث	2.8	1.5	1.1	0.8	0.7	0.6	0.4
	المجموع	**1.6**	**1.1**	**0.8**	**0.6**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
الجنسية	قطريين	3	1.5	0.9	0.8	0.4	0.3	0.2
	غير قطريين	0.3	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1

جدول (8.5) معدل البطالة (15 سنة فأكثر) حسب الجنس والجنسية والفئات العمرية (2012-2018)

البيان		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجنس والجنسية	ذكور قطريين	1.3	0.7	0.4	0.4	0.2	0.2	0.1
	اناث قطريات	6.4	3.3	1.8	1.5	0.7	0.6	0.3
	ذكور غير قطريين	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.0
	اناث غير قطريات	2.1	1.2	0.9	0.7	0.7	0.6	0.5
الفئات العمرية	24 -15	1.6	1.1	0.8	0.6	0.5	0.5	0.3
	34 -25	0.4	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1
	44 -35	0.3	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1
	54 -45	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	64 -55	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	65 سنة فأكثر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - مسح القوى العاملة بالعينة

الغاية (8-6): الحد بقدر كبير من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020

1-6-8 نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب

انخفضت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15- 24سنة) الذين لا يتلقون تعليماً أو تدريبياً أو يعملون من (4.8%) عام 2012 إلى (2.3%) عام 2018 أي بنسبة انخفاض قدرها (52%) ، وهذا يعكس جهود الدولة في توفير فرص العمل والتدريب والدراسة لفئة الشباب من كلا الجنسين بالدولة.

شكل 8.1: نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب من اجمالي الشباب (2012 -2018)

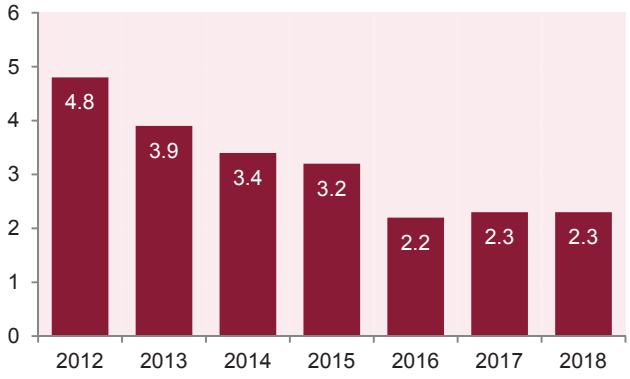

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - مسح القوى العاملة بالعي

الغاية (8-7): اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025

1-7-8 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم حسب الجنس والعمر

تشير المعطيات الإحصائية بأن دولة قطر خالية تماماً من عمالة الأطفال، حيث تبلغ نسبة الأطفال (5-17 عاماً) المنخرطين في سوق العمل صفراً طيلة الفترة (2012 - 2018)، وهذا يعني بأن الغاية المتعلقة بإنهاء عمل الأطفال بمختلف أشكاله قد تم تحقيقها قبل الموعد المحدد بعشر سنوات، حيث تحظر التشريعات القطرية عمل القاصرين، وتشير المادة (86) من قانون العمل رقم (14) لعام 2004 "*لا يجوز تشغيل من لم يبلغ السادسة عشر من العمر في أي عمل من الأعمال، ولا يسمح له بدخول أي من أماكن العمل*".

جدول (8.6) نسبة وعدد الأطفال (5-17 سنة) المنخرطين في عمل الأطفال (2012 -2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد	0	0	0	0	0	0	0
النسبة	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - مسح القوى العاملة بالعينة

الغاية (8-8): حماية حقوق العمل، وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

1-8-8 التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة حسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم

انخفض عدد الإصابات المهنية البليغة والمتوسطة في دولة قطر من (532) إصابة عام 2013 إلى (446) إصابة عام 2018، أي بمعدل انخفاض قدره (16.2%)، ويرجع السبب في ذلك إلى التشدد في تطبيق إجراءات السلامة المهنية، وخلق بيئة عمل آمنه للعمال، وشكلت الإصابات لدى الذكور ما نسبته (98.7%) من إجمالي الإصابات لعام 2018، ويمكن تفسير ذلك لأن أغلب الإصابات تحدث في قطاع البناء والتشييد الذي يقتصر العمل به في الغالب على الذكور. وارتفعت حالات الوفيات نتيجة إصابات العمل البليغة من (28) حالة وفاة عام 2013 إلى (123) حالة وفاة عام 2018 وهذا يرجع إلى تزايد أعداد العمالة المشتغلة في قطاع البناء والتشييد في الدولة.

جدول (8.7) عدد الإصابات المهنية والقاتلة حسب الجنس (2013 -2018)

البيان		2013	2014	2015	2016	2017	2018
إصابة بليغة ومتوسطة	الذكور	528	580	...	580	487	440
	الإناث	5	4	...	4	7	6
	المجموع	**532**	**584**	**...**	**584**	**494**	**446**
الوفيات	الذكور	28	19	24	35	11	121
	الإناث	0	0	0	0	6	2
	المجموع	**28**	**19**	**24**	**35**	**117**	**123**

...: غير متوفر.

المصدر: وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر تتسم باقتصاد ديناميكي، حيث تشكل القوى العاملة الحرفية السواد الأعظم من السكان . وأمام هذه الصورة، تشكل الإصابات والأمراض الناجمة عن العمل تحديات مهمة للصحة العامة تتطلب معالجتها بطريقة مناسبة لضمان صحة ورفاهية القوى العاملة. وهذا يستدعي تكثيف برامج الصحة المهنية، لاسيما تلك التي تركز على تثقيف العمال الحرفيين وضمان مراعاة معايير السلامة، الأمر الذي سوف يسهم في الحد من هذه النسبة.

2-8-8 مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، حسب الجنس ووضع المهاجرين

ينص قانون العمل رقم (14) لسنة 2004م، في فصله الثاني عشر بشأن (التنظيمات العمالية)، وفصله الثالث عشر بشأن (اللجان المشتركة والتفاوض الجماعي والاتفاقات المشتركة)، على آليات واشتراطات وتنظيم الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، وقد وقعت دولة قطر اتفاقية التعاون الفني (2018-2020) مع منظمة العمل الدولية خلال اجتماع مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورته 331 المنعقد بجنيف حيث تتضمن خطة التعاون على عدة أهداف، منها الهدف (5) المتعلق بإعطاء صوت للعمال، وفي سبيل ذلك سيتم تنفيذ 6 مشاريع، وهي :-

5-1 تحسين الآليات الوطنية لتقديم الشكاوى بالنسبة للعمال.

5-2 تكوين دعم من منظمة العمل الدولية للعاملين لتقديم الشكاوى من خلال الآلية الوطنية، بما في ذلك المتابعة بهدف ضمان المعاملة السريعة والعادلة وتجنب الانتقام.

5-3 إنشاء لجان عمالية مشتركة.

5-4 توعية العمال الوافدين حقوقهم والتزاماتهم ، وخاصة فيما يتعلق بتقديم الشكاوى والوثائق المطلوبة ومختلف المواضيع الإجرائية الأخرى.

5-5 تحسين التشريعات وأداء لجان العمال.

5-6 القيام بحملة وطنية للتوعية بشأن الحقوق في العمل وبناء القدرات لجميع العاملين وأصحاب العمل والمسؤولين الحكوميين المعنيين في قطر .

الغاية (8-10): تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع امكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها

8-10-1 (أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل 100,000 شخص بالغ، و (ب) عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ

تتوفر في دولة قطر شبكة واسعة من المصارف التجارية الوطنية والأجنبية لها فروع حديثة منتشرة في جميع أنحاء الدولة تقوم بتقديم خدمات لكافة أفراد المجتمع . وبلغ عدد فروع المصارف بكافة أنواعها (التجارية، الإسلامية، الأجنبية) لكل مائة ألف شخص بالغ (45) فرعاً عام 2018 مقارنة بـ (61) فرعاً عام 2015، كما أنخفض مؤشر عدد أجهزة الصرف الآلي لكل مائة ألف شخص بالغ من (291.1) جهاز صرف آلي إلى (259) جهاز صرف آلي عام 2018 ، وهذا يرجع إلى زيادة عدد السكان.

جدول (8.8) (أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل 100,000 شخص بالغ، و (ب) عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ (2015 -2018)

Description		2015	2016	2017	2018
البنوك التجارية	عدد فروع البنوك التجارية	42	36	33	29
	عدد أجهزة الصرف الآلي ATM	194	189	178	169
البنوك الاسلامية	عدد فروع للبنوك الاسلامية	15	13	13	13
	عدد أجهزة الصرف الآلي ATM	92	88	83	81
البنوك الاجنبية	عدد فروع للبنوك الاجنبية	4	3	3	2
	عدد أجهزة الصرف الآلي ATM	12	11	11	9
اجمالي البنوك	اجمالي البنوك	61	52	46	45
	اجمالي أجهزة الصرف الآلي ATM	297	288	271	259

المصدر: مصرف قطر المركزي وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

الغاية (8-أ): زيادة دعم المعونة المقدمة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بوسائل منها الاطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة الى أقل البلدان نمواً

8-أ-1 المعونة المقدمة من أجل الالتزامات والمدفوعات المتصلة بالتجارة

ارتفعت المساعدات المقدمة في مجال توفير عمل لائق ونمو اقتصادي، بما فيها المتعلقة بالالتزامات والمدفوعات المرتبطة بالتجارة في الدول النامية، من نحو (139) مليون ريال عام 2015 إلى (1165) مليون ريال عام 2017، وشكلت المساعدات المقدمة لمساعدة الدول النامية لاسيما الأقل نمواً لتحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة 2030 ما نسبته (27.8%) من إجمالي المساعدات الإنمائية القطرية لعام 2017.

جدول (8.9) قيمة المساعدات الإنمائية للهدف الثامن (بالريال القطري) (2015 -2017)

الهدف	اسم الهدف	2015	2016	2017
8	عمل لائق و نمو اقتصادي	139,202,254	1,184,391,086	1,164,688,774

المصدر: وزارة الخارجية

الغاية (8-ب): وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص للعمل، الصادر عن منظمة العمل الدولية، بحلول عام 2020

8-ب-1 وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعة قيد التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب، سواء بوصفها استراتيجية قائمة بذاتها أو عنصراً من استراتيجية وطنية للتشغيل

تتضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022) تصميم وتنفيذ سياسات توظيف الشباب، وذلك من خلال وضع خطة استراتيجية للموارد البشرية، وتطوير البرامج المحفزة لاستقطاب الشباب للابتعاث، وتشجيع الشباب القطري على ريادة الأعمال وإيجاد فرص للباحثين عن عمل. وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل القطري بالأخص الجهات الحكومية، ووضع استراتيجية وطنية للموارد البشرية للدولة مع إعطاء الأولوية للجهات ذات الوظائف المركزية. وترتكز استراتيجية تشغيل الشباب على المرتكزات التالية:

1. استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2020).
2. خطة الابتعاث الحكومي.
3. خطة توطين الوظائف في القطاع الخاص.
4. قانون العمل القطري رقم (14) لسنة 2004.
5. قانون الموارد البشرية المدنية رقم (15) لسنة 2016.

جدول (8.10) مدى وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعة قيد التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب، سواء بوصفها استراتيجية قائمة بذاتها أو عنصراً من استراتيجية وطنية للتشغيل (2015 -2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
مدى وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعة قيد التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب، سواء بوصفها استراتيجية قائمة بذاتها او عنصرا من استراتيجية وطنية للتشغيل (نعم/ لا)	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

وخلاصة القول فقد استطاعت الدولة أن تحقق الغاية المتعلقة بتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير فرص العمل اللائق لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء، حيث تُعد معدلات البطالة في قطر الأدنى على الصعيد العالمي، والتي تبلغ (0.1%). أي أن سوق العمل يقترب من التشغيل الكامل، كما استطاعت الدولة أن تنهي ظاهرة عمل الأطفال إذ لا وجود لها في سوق العمل القطري، كما عملت الدولة على حماية حقوق العاملين، وتوفير بيئة عمل سالمة، حيث أصدرت الدولة التشريعات التي تؤمن الحماية لأجور العمال من خلال قانون حماية الأجور .

كما ساهمت دولة قطر بدعم جهود الدول النامية في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والعمل اللائق في الدول النامية لاسيما الفقيرة منها من خلال تقديم مساعدات إنمائية شكلت ما نسبته (27%) من إجمالي المساعدات القطرية المقدمة للدول النامية عام 2017.

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الهدف التاسع: إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

يركز الهدف التاسع على تعزيز تنمية الهياكل الأساسية والتصنيع والابتكار، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الدعم والبحث والابتكار في المجالات المالية والتكنولوجية والتقنية على الصعيدين الدولي والمحلي، وزيادة إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات.

الغاية (9-1): إقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك هياكل أساسية إقليمية وعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة

1-1-9 نسبة السكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول

تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في نطاق (2) كيلومتر من طرق صالحة للنقل لجميع فصول السنة (100%) طيلة الفترة (2012 - 2018)، علماً بأنه لا يوجد ريف في دولة قطر.

شكل (9.1): نسبة السكان الذين يعيشون في نطاق 2كم من طرق صالحة لجميع الفصول (2012 -2018)*

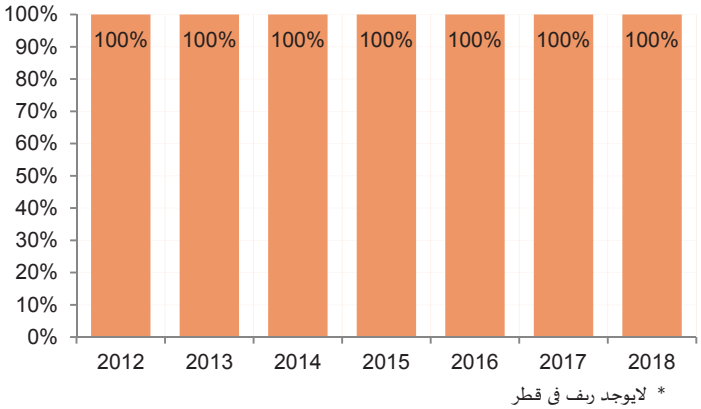

* لايوجد ريف فى قطر

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

2-1-9 عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل

شهدت حركة النقل الجوي بقطر تطوراً سواء في حركة المسافرين أو في حجم الشحن الجوي، حيث ارتفع عدد القادمين من حوالي (11.6) مليون مسافر عام 2013 إلى حوالي (17.6) مليون مسافر عام 2017 أي بنسبة زيادة تقدر بنحو (51.7%)، كما ارتفع عدد المغادرين من حوالي (11.8) مليون مسافر عام 2013 إلى (17.6) مليون مسافر عام 2017 أي بنسبة زيادة قدرها (49.6 %)، ويمكن تفسير هذه الزيادة في عدد القادمين والمغادرين إلى افتتاح مطار حمد الدولي عام 2014 والذي تصل طاقته الإستيعابية إلى 50 مليون مسافر في العام، وسوف تصل إلى 70 مليون مسافر مع انتهاء المرحلة الثالثة التي بدأ العمل بها عام 2017.

أما فيما يخص الشحن الجوي ، فقد ازدادت عمليات شحن البضائع والبريد (الصادر والوارد) بنسبة 133.6% مابين عام 2013 و2017 لتصل إلى مستوى تخطى (2) مليون طن في عام 2017. ويمكن تفسير هذه الطفرة بالنقل الجوي للبضائع إلى الحصار الذي أوقف الشحن البري في يونيو 2017، وازداد الاعتماد على النقل الجوي في توفير البضائع.

شكل (9.2): عدد الركاب القادمين والمغادرين من مطار الدوحة الدولي بالمليون (2013-2017)

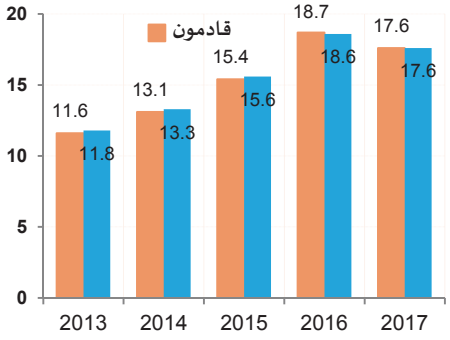

شكل (9.3): الصادر والوارد من بضائع والبريد من مطار الدوحة الدولي بالألف (2013-2016)

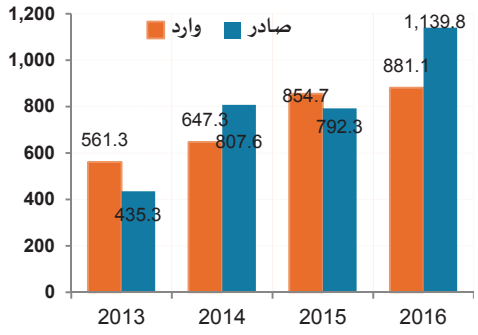

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

وغني عن البيان، فقد استثمرت دولة قطر بشكل كبير في زيادة القدرة الاستيعابية لمطار حمد الدولي وتحسين الخدمات المقدمة وفي إعادة تصميم عملياته التشغيلية بشكل يلبي متطلبات الحركة المتزايدة خلال السنوات القادمة لاسيما وأن الدولة مقبلة على استضافة حدث عالمي كبير هو تنظيم كأس العالم لكرة القدم 2022.

أما فيما يتعلق بحركة النقل البحري، فقد شهدت انخفاضا خلال الفترة (2012-2018) ، حيث انخفض صافي الحمولة من (128.1) ألف طن عام 2012 إلى (65.8) الف طن عام 2018، أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو (48.6%) ، كما أن إجمالي الحمولة انخفض من حوالي (294.9) ألف طن عام 2012 إلى (135.2) ألف طن عام 2018، أي بانخفاض قدره (54.2%)، ويمكن تفسير هذا الإنخفاض بأنه نتيجة الحصار المضروب على قطر منذ يونيو 2017 من دول المجاورة الذي أوقف التعامل مع العديد من الموانئ البحرية في المنطقة، وانعكس ذلك في قلة حركة النقل البحري بين موانئ دولة قطر ودول الحصار .

شكل (9.4): اجمالي حمولة السفن وصافي الحمولة (بالمليون) (2012-2018)

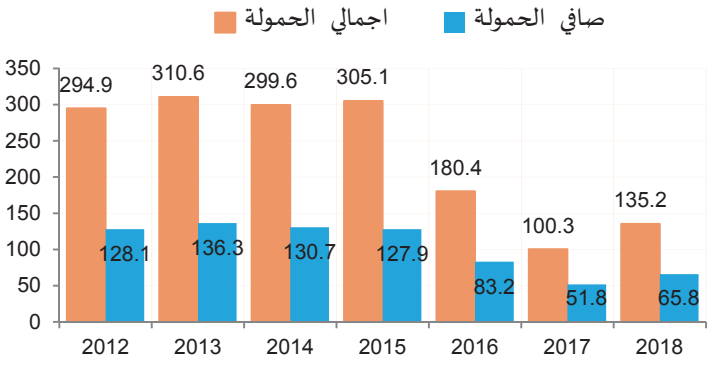

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

وتجدر الإشارة إلى أن عدد السفن القادمة وحمولتها الاجمالية والصافية سوف يرتفع خلال الأعوام القادمة بعد أن تم افتتاح ميناء حمد في سبتمبر 2017، والذي يمثل أهم بوابة بحرية للتجارة الخارجية لدولة قطر، والميناء قادر على استقبال السفن والبواخر بمختلف أحجامها وأوزانها، ومن المتوقع أن يستحوذ الميناء على أكثر من ثلث تجارة الشرق الأوسط، كما سيسهم في خفض كلفة الاستيراد ورفع قدرة البلاد على تخزين المواد الأساسية، حيث تصل القدرة الاستيعابية لميناء حمد إلى ستة ملايين حاوية في العام الواحد، ويحتوي على محطة للبضائع العامة بطاقة استيعابية تبلغ 1.7 مليون طن سنوياً، ومحطة للحبوب بطاقة استيعاب تبلغ مليون طن سنوياً، ومحطة لاستقبال السيارات بطاقة استيعاب تبلغ خمسمائة ألف سيارة سنوياً، ومحطة لاستقبال المواشي، ومحطة لسفن أمن السواحل، ومحطة للدعم والإسناد البحري.

الغاية (9-2): تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً

9-2-1 القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد

شهد مؤشر القيمة المضافة للتصنيعية (الصناعة التحويلية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بدولة قطر انخفاضاً خلال الفترة (2012 - 2017)، حتى وصلت إلى (8.7)، عام 2017، وهي تقل عن نظيرتها على الصعيد العربي البالغة (11.1%) لعام 2016. أما بالنسبة لنصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية، فقد انخفض من حوالي (10.1) ألف دولار عام 2012 إلى نحو (5.3) الف دولار أمريكي عام 2017 أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو (47.5%)، ويمكن تفسير هذا الانخفاض للزيادة في حجم السكان، وانخفاض حجم مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .

شكل (9.5): نسبة القيمة المضافة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي (2012-2017)

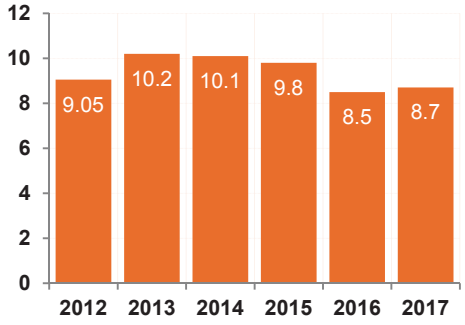

شكل (9.6): نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (بالدولار الامريكي) (2012 - 2017)

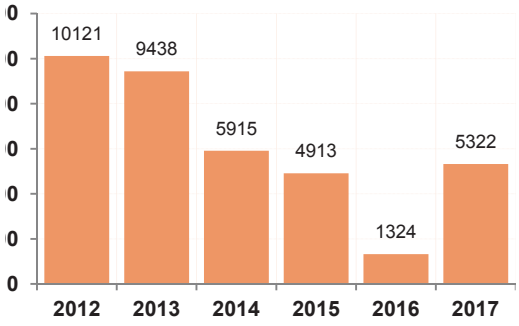

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

2-2-9 العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة

بقيت نسبة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية من إجمالي القوى العاملة في دولة قطر مستقرة نسبياً طيلة الفترة (2012 - 2018)، حيث ارتفعت من (5.9%) عام 2012 إلى (7.3%) عام 2017، ويمكن تفسير ارتفاع الأهمية النسبية لقوة العمل بالصناعات التحويلية لإجمالي قوة العمل في الاقتصاد الوطني إلى اتباع الأسلوب التكنولوجي المكثف لرأس المال في العديد من فروع الصناعة التحويلية.

شكل (9.7): عمالة الصناعة التحويلية كنسبة من العمالة الكلية (2012 -2018)

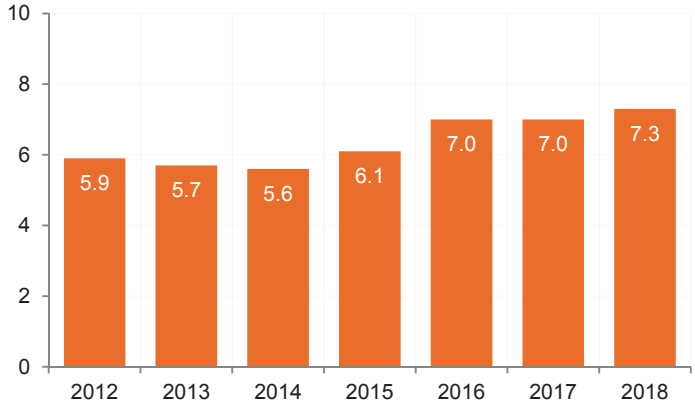

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح القوى العاملة بالعينة.

الغاية (3-9): زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق

1-3-9 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات

أولت استراتيجية التنمية الوطنية الأولى (2011-2016) أهمية كبيرة لمسألة التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص من خلال تشجيع ريادة الأعمال وتنمية المشاريع الصغير والمتوطة.حيث تم تحديد 3 أهداف والمتمثلة في:

- العمل على بدء أنشطة جهاز قطر للمشاريع المتوسطة والصغيرة (قطر للمشاريع).
- قيام بنك قطر للتنمية بتقديم منتجات وخدمات جديدة من شأنها توسيع نطاق عمله ومهامه.
- إصلاح التشريعات المتعلقة بالمشتريات الحكومية لتخفيف الاعباء عن الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- وقد تم تحقيق تقدم ملحوظ خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية 2011-2016 في مجال نشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتدشين انشطة التمويل ميسورة الكلفة لجهاز قطر للمشاريع المتوسطة والصغيرة (قطر للمشاريع) والذي تم دمجه في مرحلة لاحقة مع بنك قطر للتنمية، كما أنبنك قطر للتنمية قد وسع بشكل كبير نطاق عمله وعدد المنتجات والخدمات المتنوعة التي يقدمها لدعم القطاع الخاص ورواد الأعمال. أما فيما يتعلق بالهدف الثالث، فقد صدر قانون المشتريات الحكومية الجديد عام 2015 وبدأ العمل به في شهر يونيو من عام 2016. ومواصلة لجهد الدولة في هذا المجال، ستعمل استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 على تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، ولا سيما لدى المواطنين القطريين نظرا لأهمية دعم ريادة الأعمال وقدرات الإبداع والابتكار في تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة والذي بدوره يعزز جهود التنويع الاقتصادي، حيث تم تحديد الهدفين التاليين :
- تشجيع ريادة الأعمال في القطاعات ذات الأولوية وتمكين قطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة من النمو والمنافسة خلال الفترة 2018-2022.
- رعاية وتنمية قدرات الابتكار، وتبنيها، وترسيخها في القطاعات ذات الأولوية خلال الفترة 2018-2019.

بالرغم من أهمية الصناعات الصغيرة في خلق القيمة المضافة في القطاع الصناعي، غير أن نسبة القيمة المضافة للصناعات الصغيرة لمجموعة القيمة المضافة للصناعة، مازالت منخفضة بالرغم من ارتفاعها من (1.9%) عام 2012 إلى (2.9%) عام 2015.

شكل (9.8): نسبة القيمة المضافة للصناعات الصغيرة الحجم إلى مجموع القيمة المضافة للصناعة (2012 -2015)

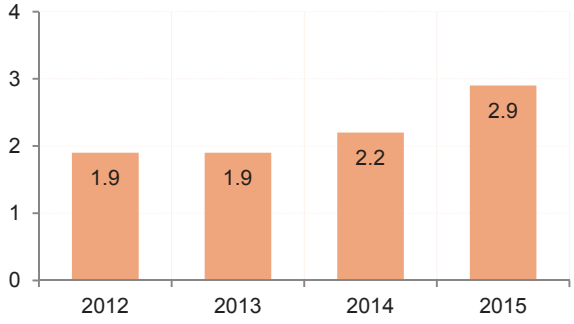

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الغاية (9-5): تعزيز البحث العلمي، وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار وتحقيق زيادة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير

1-5-9 الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

بالرغم من انخفاض قيمة الإنفاق على البحث والتطوير في دولة قطر من حوالي (3255) مليون ريال قطري عام 2012 إلى (3054) مليون ريال قطري عام 2015، غير أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من (0.47%) عام 2012 إلى (0.51%) عام 2015، أي بنسبة زيادة قدرها (8.5%).

شكل (9.9): الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2012 و2015)

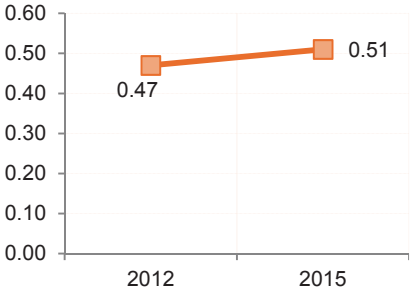

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح البحث العلمي والتطوير

وتُعد نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير بدولة قطر منخفضة بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول المتقدمة (2.4%) وكذلك بالمتوسط العالمي (1.7%)، و(2.2%) في سنغافورة، و(1.5%) في لوكسمبورغ .

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإنفاق على البحث العالمي والتطوير خلال الأعوام القادمة مع تنفيذ برامج في القطاعات ذات الأولوية والمجالات الرئيسة التي أكدت عليها استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018 -2022)، وتطوير حوافز البحث وآليات التمويل لبناء ميزة تنافسية تعزز من جهود الدولة في بناء اقتصاد المعرفة، خلال الفترة (2018 - 2022).

9-5-2 العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة

شهد مؤشر عدد الباحثين المشتغلين بدوام كامل لكل مليون نسمة ارتفاعاً بنسبة (24.1%)، حيث ارتفع المعدل من (941) باحثاً لكل مليون نسمة عام 2012 إلى (1168) باحثاً لكل مليون نسمة عام 2015. وبالرغم من تخطيه للمعدل العالمي، غير أنه مازال منخفضا بالمقارنة مع السويد (7022) باحثاً، وسنغافورة (6625) باحثاً.

شكل (9.10): معدل العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة 2012 و2015

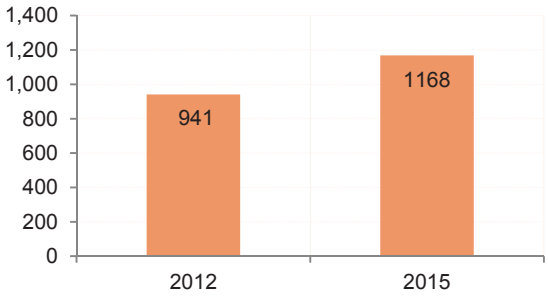

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، مسح البحث العلمي والتطوير

الغاية (9-ب): دعم أنشطة التطوير والبحث والابتكار في التكنولوجيا المحلية في البلدان النامية، بوسائل منها كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى

9-ب-1 نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة

بلغت نسبة القيمة المضافة للصناعات التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة في دولة قطر لعامي 2015 و2016 (42%) و(41.2%) على التوالي .

جدول (9.1) نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة (2015 و 2016)

2015	2016
42.0	41.2

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

يمكن لدولة قطر أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة صناعيا إذا قامت بتطوير قدراتها التكنولوجية، وتوسيع طاقتها الإنتاجية والاستثمار في بنيتها التحتية. وتنويع اقتصادها، فزيادة التنافسية الصناعية تتطلب تدخلات سياسات إنتقائية، يتم من خلالها استغلال المزايات النسبية في حين يتم إنشاء مزايا تنافسية جديدة، وهذا سينعكس إيجاباً على ارتفاع القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموعة القيمة المضافة.

الغاية (9-ج): تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020

9-ج-1 نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا

يبلغ معدل التغطية بالهواتف المحمولة (100%) من إجمالي عدد السكان وهذا يعكس تطور إيجابي نحو بناء مجتمع واقتصاد المعرفة الذي يعتمد على توفر تكنولوجيا متقدمة في التواصل المعرفي.

جدول (9.2) نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول حسب التكنولوجيا (2015 -2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
الحاصلون على شبكة الهاتف المحمول على الأقل 2 جيجا	100%	100%	100%	100.0%
الحاصلون على شبكة الهاتف المحمول على الأقل 3 جيجا	98%	99.6%	99.7%	100.0%
الحاصلون على شبكة الهاتف المحمول على الأقل 4 جيجا	95%	99%	99.5%	99.5%
الحاصلون على شبكة الهاتف المحمول على الأقل 5 جيجا	NA	NA	NA	NA

المصدر: وزارة المواصلات والاتصالات

وخلاصة القول فإن دولة قطر استطاعت أن تحقق بعض الغايات المتعلقة بالهدف التاسع المتعلق بإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الإبتكار، ففيما يتعلق بغاية إقامة بنية تحتية جيدة ومستدامة وقادرة على الصمود، فقامت الدولة بإنشاء الطرق السريعة وإقامة الجسور الحديثة، كما قامت بإنشاء المطارات والموانىء الحديثة التي سهلت إجراءات دخول السلع والمنتجات وحركة نقل الركاب، كما و إقامت الدولة بانشاء شبكة المترو والقطارات السريعة وفق أحدث التصاميم التي تؤمن الاستدامة والصمود بوجه التحديات البيئية. واستطاعت الدولة أن تحقق غاية زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تبلغ نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول (100%).

كما تعمل الدولة بصفة دورية على تحقيق الغايات المرتبطة بتعزيز التصنيع الشامل وزيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة على الخدمات المالية، وتعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاع الصناعي، ودعم وتطوير التكنولوجيات المحلية والبحث والابتكار، حيث تشتمل استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022) على تنفيذ جملة من البرامج والأنشطة التي ستعزز من مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وفي استيعاب قوة العمل، فضلاً عن تبني مشروعات تستهدف زيادة القدرات البشرية العاملة في مجالات البحث والتطوير ، ورفع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير الذي يشكل العنصر الديناميكي في تعزيز القدرات الابتكارية التي تسهم في بناء اقتصاد المعرفة الذي يمثل المدخل لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث لا زالت المؤشرات الخاصة بالبحث العلمي والتطوير فيما يتعلق بالقوى البشرية العاملة والانفاق عليه منخفضة مقارنة بالوضع في الدول المتقدمة.

١٠

الحدّ من أوجه عدم المساواة

الهدف العاشر: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

يدعو الهدف العاشر إلى الحد من أوجه عدم المساواة في الدخل، وكذلك عدم المساواة المستند على الجنس والعمر والإعاقة والعرق والطبقة والإثنية والدين والفرص سواء داخل البلدان أو فيما بينها، كما يرمي إلى ضمان أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة وهو يتناول المسائل المرتبطة بتمثيل الدول النامية في اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي وفي المساعدات الإنمائية.

الغاية (10-1): التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030

10-1-1 معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 في المائة من السكان ومجموع السكان

بلغ متوسط الدخل الشهري للفرد القطري في عام 2013/2012 نحو (10,200) ريال قطري، وعند النظر إلى مصادر الدخل المختلفة للقطريين، نجد بأن العمل يمثل المصدر الرئيسي للأسرة القطرية، حيث أن مستويات المعيشة للأسرة تستند بالدرجة الأساس على فرص أفرادها في كسب الدخل .

ويشير الجدول التالي إلى أن أدنى خُمسين يحصلان على حوالي (30%) من إجمالي مصادر الدخل للقطريين، بينما يحصل أغنى خُمسين (أغنى 40% من الأفراد) على (49%) من الدخل الإجمالي للقطريين، مما يعكس صورة عن التفاوت في مستويات الدخول بين الأخماس المختلفة. ويصل متوسط دخل الفرد القطري الذي ينتمي للخمس الأدنى من الدخل إلى (6,960) ريالاً قطرياً شهرياً، ويتزايد هذا المتوسط بالنسبة للخمس الثاني، ويزداد بصورة مطردة حتى يصل إلى (14,341) ريالاً قطرياً شهرياً للخمس الأغنى.

جدول (10.1) متوسط الدخل للفرد والأسرة في كل خمس حسب مصادر الدخل والتوزيع النسبي للدخل (2013/ 2012)

مصادر الدخل	التوزيع النسبي للأخماس %					
	الخمس الأول	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الخامس	القطريون
أجور ورواتب%	76.6	67.7	67.3	63.7	64.0	66.9
مشاريع خاصة ومهن حرة%	2.2	4.4	3.9	4.7	5.5	4.4
دخول ممتلكات%	0.3	1.5	1.6	2.1	4.2	2.2
معاشات تقاعدية%	7.1	9.2	8.7	9.1	7.2	8.2
تحويلات أو مصادر أخرى%	0.9	0.8	0.6	0.8	0.5	0.7
الدخل من الايجار المحتسب%	12.9	16.6	17.9	19.7	18.6	17.6
جملة الدخل%	100.0	100	100	100	100	100
متوسط دخل الأسرة (ر.ق) شهرياً	84,561	85,947	87,837	83,615	95,982	88,217
متوسط دخل الفرد (ر.ق) شهرياً	6,960	8,769	10,295	10,628	14,341	10,200

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء- مسح انفاق ودخل الأسرة 2012/ 2013

ويتضح من الجدول أدناه الذي يبين مصادر الدخل المختلفة للقطريين، بأن الأجور والمرتبات تشكل المصدر الرئيس للدخول لجميع الأخماس، بينما تصل نسبة الأجور والمرتبات من إجمالي الدخل إلى (81%) من الدخل بدون إضافة الدخل المحتسب من المساكن المملوكة لقاطنيها و(67%) من إجمالي الدخل بعد إضافة الدخل المحتسب، إلا أن (77%) من إجمالي دخول الأسرة القطرية التي تقع في الفئة الأولى (الخمس الأدنى) هي من الأجور والمرتبات، في حين نلاحظ أن (64%) فقط من دخول الطبقة العليا هي الأجور والمرتبات. ويُعد الدخل من المعاشات التقاعدية المصدر الثاني في الأهمية النسبية بالنسبة لجميع الأخماس، وإن كان يشكل أهمية أكبر بالنسبة للطبقات المتوسطة. ويمثل الدخل من المشروعات أهمية أكبر نسبياً للاخماس الأغنى (6% من دخل الخمس الأغنى في مقابل 2% للخمس الأدنى)، مما يعني أن المشروعات تشكل نشاطاً لا بأس به بالنسبة للأسر التي تنتمي إلى الفئات العليا، ونفس الملاحظة تنطبق على الدخل الذي يأتي من الممتلكات.

شكل (10.1): حصة الخمس الأدنى والأغنى للقطريين من مصادر الدخل المختلفة (2013/2012)

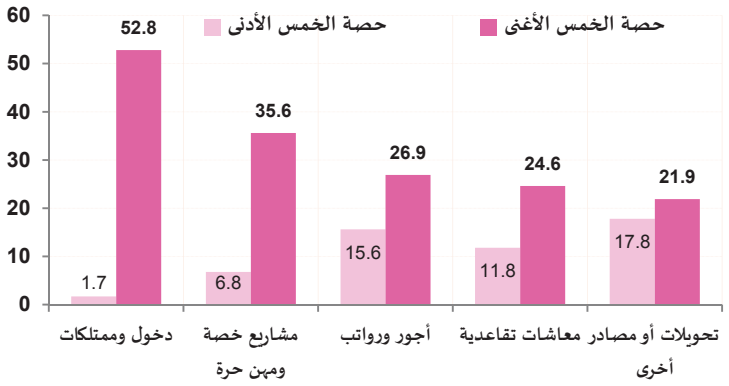

جدول (10.2) متوسط الدخل للفرد والأسرة وتوزيع مصادر الدخل في كل خمس حسب مصادر الدخل (2013/ 2012)

مصادر الدخل	التوزيع النسبي لمصادر الدخل					
	الخمس الأول	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الخامس	القطريون
أجور ورواتب	15.6	17.4	20.3	19.8	26.9	100
مشاريع خاصة ومهن حرة	6.8	17.2	18.0	22.4	35.6	100
دخول ممتلكات	1.7	11.4	14.9	19.2	52.8	100
معاشات تقاعدية	11.8	19.2	21.3	23.1	24.6	100
تحويلات أو مصادر أخرى	17.8	19.8	18.1	22.5	21.9	100
الدخل من الايجار المحتسب	10.0	16.2	20.5	23.3	29.9	100
جملة الدخل	13.6	17.2	20.2	20.8	28.2	100
متوسط دخل الأسرة (ر.ق) شهرياً	84,561	85,947	87,837	83,615	95,982	88,217
متوسط دخل الفرد (ر.ق) شهرياً	6,960	8,769	10,295	10,628	14,341	10,200

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء- مسح انفاق ودخل الأسرة 2012/ 2013

ومن جهة أخرى نلاحظ أنه بينما يمثل أفراد الأسر القطرية التي تنتمي إلى الخمس الأدنى نسبة (20%) من إجمالي دخل القطريين، إلا أنهم يحصلون على (16%) تقريباً من إجمالي الأجور والمرتبات، بينما تحصل أسر الخمس الأعلى على (27%) من إجمالي الأجور، ولا تحصل الأسر التي تنتمي إلى الخمس الأدنى إلا على حوالي (2%) من إجمالي دخول الممتلكات، بينما تستأثر الطبقة الغنية (الخمس الأعلى) على (53%) من إجمالي الدخول من هذا المصدر. وينطبق ذلك ولكن بدرجة أقل على الدخول من المشروعات فتحصل الأسر الأقل على (7%) من إجمالي الدخول من المشروعات والممتلكات العقارية، بينما تحصل الطبقة الغنية على (36%). وتجدر الإشارة إلى أن التحويلات الحكومية الجارية تتوزع بالتساوي إلى حد ما بين شرائح القطريين.

وإنطلاقاً مما تقدم ، فإنه ينبغي توجيه الاهتمام والعناية إلى أصحاب الأجور والمرتبات متلقي التحويلات الجارية الحكومية لا سيما الفئات ذات الأجور القليلة، حيث أن هذا المصدر يمثل المصدر الرئيس لدخول الأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض (الخمس الأدنى).

الغاية (10-2): تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بصرف النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030

10-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل، حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة

بلغت نسبة القطريين ذوي الدخل المحدود الذين يقل دخلهم المكافىء عن نصف وسيط الدخل المكافىء للقطريين حوالي (3%) وهؤلاء يمكن اعتبارهم من ذوي المستوى المعيشي المنخفض بالمقارنة مع القطريين الآخرين.

وترتفع نسبة محدودي الدخل وذوي المستوى المعيشي المنخفض عندما تكون الحالة التعليمية لرب الأسرة دون الابتدائية وفي الفئة العمرية (60 عاماً فأكثر)، وعند الأسر القطرية التي ترأسها الإناث، وكذلك بين الأسر القطرية التي لم يحصل رب الأسرة فيها على التعليم الابتدائي، ومن هم خارج قوة العمل، كما أنها ترتفع كلما زاد عدد أفراد الأسرة، أو عدد الأطفال في الأسرة، وكلما قل عدد العاملين بها.

جدول (10.3) نسبة الأسر القطرية ذات المستوى المعيشي المنخفض والدخل المحدود حسب الخصائص المختارة عام (2013/2012)

خصائص رب الأسرة		نسبة الأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض	نسبة الأسر ذات الدخل المحدود
نسبة الأسر القطرية		3.0	6.4
نوع رب الأسرة	الذكور	6.2	6.2
	الإناث	7.6	7.6
عمر رب الأسرة	أقل من 30 سنة	2.7	2.7
	30 – 39 سنة	3.8	3.8
	40 – 49 سنة	8.9	8.9
	50 – 59 سنة	5.8	5.8
	60 سنة فأكثر	6.3	6.3
الحالة التعليمية لرب الأسرة	دون الابتدائية	14.5	14.5
	الابتدائية والإعدادية	9.4	9.4
	الثانوية	5.6	5.6
	دبلوم فوق الثانوي	0.6	0.6
	جامعي فما فوق	1.6	1.6
الحالة الزواجية لرب الأسرة	لم يسبق له/ها الزواج	1.1	1.1
	متزوج/ه	6.6	6.6
	مطلق/ه	12.1	12.1
	أرمل/ه	4.7	4.7
الحالة العملية لرب الأسرة	مشتغل	4.7	4.7
	متعطل	0.0	0.0
	طالب	0.0	0.0
	متفرغة للمنزل	8.1	8.1
	أخرى	10.0	10.0
حجم الأسرة	1 - 3	1.7	1.7
	4 - 6	4.4	4.4
	7 - 9	4.3	4.3
	10 - 12	8.6	8.6
	13 فأكثر	14.6	14.6
عدد الأطفال في الأسرة	لايوجد أطفال	3.3	3.3
	1 - 2	4.1	4.1
	3 - 4	3.6	3.6
	5 فأكثر	16.2	16.2

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء- مسح انفاق ودخل الأسرة ، 2013/2012

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن نسبة الأسر القطرية التي تنتمي إلى المستوى الأدنى من المعيشة تصل إلى أقصاها بين أرباب الأسر الأرامل (4%)، بينما تقل إلى (3%) فيما بين أرباب الأسر المتزوجين. وأن الأسر القطرية التي يرأسها ذكور أفضل في مستوى المعيشة من الأسر التي ترأسها أناث (4% للإناث مقابل 3% للذكور). وتتركز الأسر القطرية ذات الدخل المحدود التي لها أرباب أسر في الفئات العمرية الأكبر سناً لاسيما الفئة من (50 إلى 59عاماً)، وتزيد نسبة محدودي الدخل بزيادة حجم الأسرة القطرية لتصل إلى ذروتها بين الأسرة القطرية المكونة من 13 فرداً فاكثر (12%)، وكذلك بزيادة الاطفال بها.

الغاية (10-3): كفالة تكافؤ الفرص، والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بوسائل منها إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.

10-3-1 نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهراً لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الانسان التمييز على أساسها

بلغ عدد الأشخاص الذي أبلغوا عن شعورهم شخصياً بالتمييز ضدهم وفق القانون العالمي لحقوق الإنسان حوالي (39) شخصاً عام 2016 أي بنسبة (0.002%) من إجمالي عدد السكان وهي نسبة منخفضة جداً، وهذا يرجع إلى تمتع الجميع في قطر مواطنين ومقيمين بكافة حقوقهم وهم متساوون ولا تمييز بينهم في أي شأن من الشؤون المدنية والخدمية.

جدول (10.4) عدد ونسبة السكان الذين أبلغوا عن شعورهم شخصياً بالتمييز ضدهم 2016/2015

البيان	2015/2016
العدد	39
النسبة %	0.002%

المصدر: اللجنة الوطنية لحقوق الانسان و حسابات جهاز التخطيط والإحصاء

الغاية (10-4): اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات مالية وسياسات بشأن الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق مزيد من المساواة تدريجياً

10-4-1 حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية

شهد مؤشر حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي بما ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2012 - 2017)، حيث ارتفع من (5.9%) عام 2012 إلى (10.35%) عام 2017، أي بنسبة زيادة قاربت (100%).

شكل (10.2): حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية (2012- 2017)

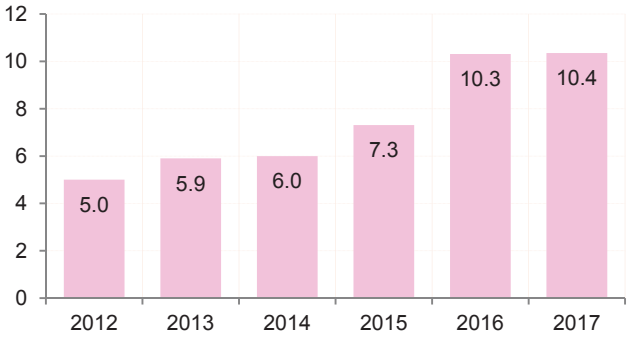

الغاية (10-5): تحسين تنظيم الأسواق والمؤسسات المالية العالمية ورصدها وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات

10-5-1 مؤشرات السلامة المالية

تُعد مؤشرات السلامة المالية من أهم الأدوات التي عن طريقها تتم عملية مراقبة النظام المالي لمعرفة مدى قدرة هذا النظام على التعامل مع التذبذبات في حركة رؤس الأموال .وهناك العديد من المؤشرات ذات الصلة بالسلامة المالية منها على سبيل المثال مؤشر نسبة كفاية رأس المال ، وراس مال الطبقة 1 إلى الموجودات، والقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، والقروض المتعثرة إلى رأس المال، والعائد على متوسط الموجودات وصافي هامش الفائدة ونسبة التكلفة إلى الدخل ونسبة القروض إلى الودائع.

وتوفر مؤشرات السلامة المالية المزيد من المدخلات للتغيرات في مخاطر القطاع المصرفي، ولقد تحسنت نسبة كفاية رأس المال (نسبة راس المال البنك الى مخاطره) بشكل ملحوظ خلال الفترة (2015-2018)، حيث ارتفعت من (14.99%) عام 2015 إلى (17.6%) عام 2018 ، وهذا يعكس التنفيذ الجيد المخطط لمصرف قطر المركزي. وكانت نسبة رأس المال تتحسن منذ عام 2016 بعد اعتدالها عام 2015 مع إدخال متطلبات رأس المال من بازل (3).

وقاد ارتفاع مستوى رأس المال للقطاع المصرفي إلى تمكين البنوك من مواجهة نقاط الضعف غير المتوقعة، ومواصلة تقديم الائتمان للتنمية الاقتصادية. وبالرغم من أن نسبة القروض غير العاملة قد ارتفعت بشكل هامشي من (1.55%) عام 2015 إلى (1.88%) عام 2018، غير أن نسبة المخصصات للبنوك تحسنت مما زاد من قدرة البنوك على امتصاص الصدمات، ومع ارتفاع رأس المال تراجعت نسبة صافي القروض غير العاملة إلى رأس المال أكثر في عام 2017 .

وتجدر الإشارة إلى أن تراكم الربح لم يكن متناسباً مع الزيادة في رأس المال والموجودات في القطاع المصرفي المحلي، وبالتالي انخفض معدل العائد على متوسط الموجودات والعائد على حقوق المساهمين من (1.96%) و(16.15%) عام 2015 إلى (1.60%) و(15.3.%) عام 2018 على التوالي . ومع ذلك ، كان الانخفاض هامشياً ولا يشكل أي زيادة كبيرة في المخاطر. وفي الوقت نفسه تحسنت معدلات الربحية الأخرى، فعلى سبيل المثال، تحسن هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل من (74.61%) عام 2015 إلى (76.97%) عام 2018، إلى جانب قياس كفاءة أفضل. وانخفضت الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات بشكل طفيف من (28%) عام 2015 إلى (25.88%) عام 2018، في حين بقيت تغطية الموجودات السائلة إلى المطلوبات غير المستقرة عند مستويات مريحة، حيث لم تتخطى (30%) طيلة الفترة (2015-2018).

جدول (10.5) جميع فروع البنوك التجارية داخل قطر (2015-2018)

مؤشرات السلامة المالية	2015/12	2016/12	2017/12	2018/12
رأس المال/ إجمالي الموجودات	11.27	10.69	10.7	10.11
الشريحة الأولى من الأسهم العادية/ الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	13.62	12.48	13.12	12.66
الشريحة الأولى من رأس المال التنظيمي / الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	14.73	15.57	16.11	16.83
رأس المال التنظيمي / الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	14.99	15.76	16.23	17.6
القروض غير المنتظمة/ إجمالي القروض	1.55	1.33	1.57	1.88
مخصص القروض غير المنتظمة/ القروض غير المنتظمة	79.83	79.88	83.23	75.77
صافي الربح/ متوسط حقوق المساهمين	16.15	14.49	13.87	15.3
صافي الربح/ متوسط إجمالي الموجودات	1.96	1.67	1.54	1.6
صافي الفوائد/ إجمالي الدخل	74.61	75.13	78.12	76.97
الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات	28	28.78	26.76	25.88
الموجودات السائلة/ المطلوبات السائلة	28.49	29.57	28.18	29.11
الموجودات السائلة/ المطلوبات السائلة	47.11	54.69	54.23	62.65

المصدر: مصرف قطري المركزي

الغاية (10-6): ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية،من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات

10-6-1 نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية

انضمت دولة قطر منذ استقلالها عام 1971م لأغلب المنظمات الدولية العامة والمتخصصة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي الآن عضو فاعل ويمتلك حق التصويت في المنظمات والهيئات الاقتصادية والمالية الدولية المتمثلة بالآتي:

جدول (10.6) المنظمات والهيئات التي تشارك قطر في عضويتها وتمتلك حق التصويت

المنظمة/ الهيئة	العضوية	حق التصويت
البنك الدولي للأعمار والتنمية	نعم	نعم
مؤسسة التمويل الدولية	نعم	نعم
صندوق النقد الدولي	نعم	نعم
الجمعية العامة للأمم المتحدة	نعم	نعم
منظمة التجارة العالمية	نعم	نعم

المصدر: وزارة الخارجية

الغاية (10-7): تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بطرق منها تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة

10-7-1 التكاليف التي يتحملها الموظف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد

بموجب حكم المادة رقم (33) من قانون العمل رقم (14) لسنة 2004م، فإنه يحظر على المرخص له بأن يتقاضى من العامل المستقدم أي مبالغ بصفة أتعاب أو مصاريف استقدام أو غير ذلك من التكاليف، علماً بأن تأشيرات العمل الممنوحة للمنشآت، مجانية ولا يوجد عليها أي رسوم، وبالتالي لا توجد كلفة للاستقدام يتحملها العامل كنسبة من دخله السنوي الذي يتلقاه.

10-7-2 عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة

قامت دولة قطر وفي إطار تنفيذ سياسات تعلق بحماية حقوق العمالة الوافدة باتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى تنظيم إجراءات العمل الخاصة بالمهاجرين وحماية حقوقهم المادية وغير المادية.

جدول (10.7) مدى تنفيذ سياسات الوافدين متسمة بحسن الإدارة (2015-2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
مدى تنفيذ سياسات الوافدين المتسمة بحسن الإدارة (نعم/ لا)	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية

ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

1. **إنشاء لجان فض المنازعات**

صدر القانون رقم (13) لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام قانون العمل ، متضمناً إنشاء لجنة أو أكثر تختص بالفصل في جميع المنازعات الناشئة عن أحكام قانون العمل أو عن عقد العمل ، ويكون لقرار اللجنة قوة السند التنفيذي، وتشكل اللجنة برئاسة قاضي وتختص بالفصل على وجه الاستعجال خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أسابيع في جميع المنازعات الناشئة عن احكام قانون العمل أو عن عقد العمل، وأجاز المشرع لذوي الشأن الطعن في القرارات النهائية التي تصدرها اللجنة امام المحكمة المختصة خلال شهر من صدور قرار اللجنة.

2. **قانون المستخدمين في المنازل**

إصدار القانون رقم (15) لسنة 2017 بشأن المستخدمين في المنازل والذي ينظم العلاقة بين أصحاب العمل والمستخدمين في المنازل . حيث ينهض القانون الجديد بحقوق العمالة المنزلية ويحدد الشروط المدرجة في العقد ويرسم طريقاً واضحاً لتحقيق العدالة في حال انتهاك القانون بما يتفق وأحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (189) والخاصة بالعمل اللائق للعمال المنزليين .

3. **اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر**

سعياً من حكومة دولة قطر نحو تحسين ألياتها وبنيتها التشريعية في مكافحة الاتجار بالبشر ، أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (15) لسنة 2017 بأنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر لتقوم بدور المنسق الوطني لتوحيد الجهود اللازمة لمكافحة الإتجار بالبشر . وتباشر اللجنة اختصاصات عديدة منها وضع خطة وطنية شاملة لمكافحة الإتجار بالبشر . وإعداد البرامج والاليات المنفذة لها بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة، والتنسيق مع الجهات المختصة لتأمين الحماية والدعم للمتضررين من جرائم الإتجار بالبشر . بما في ذلك برنامج الرعاية والتأهيل لمساعدة الضحايا على الاندماج المجتمعي، ونشر الوعي بالمسائل المتعلقة بالإتجار بالبشر .

4. قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين

قطعت حكومة دولة قطر شوطاً كبيراً في تطبيق القانون رقم (21) لسنة 2015بتنظيم دخول وخروج الوافدين، وتطبيق وتفسير نصوص القانون بما يخدم مصالح وحقوق العمالة الوافدة، حيث زادت نسبة تغيير صاحب العمل مقارنة بالفترة السابقة .

أثر تطبيق القانون رقم (21) على حق العامل في تغيير جهة العمل.

تمت برمجة خدمة الاخطارات الالكترونية للتسهيل على العامل عند رغبته بالانتقال من جهة عمل إلى أخرى أو في حال رغبته في المغادرة النهائية للبلاد[5].

يقوم العامل بالتسجيل على الموقع الالكتروني لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية برقمه الشخصي، ليتمكن من الدخول إلى صيغة الإخطار الإلكترونية والتي تتضمن البيانات الخاصة به، ويرتبط الإخطار الإلكتروني بقواعد بيانات بين وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية، ويقوم العامل باختيار سبب الإخطار ، أو وجود تعسف من جهة العمل. وتتولى وزارة التنمية والعمل والشؤون الاجتماعية البت في الطلب المقدم من العامل في حال وجود تعسف .

5. التسهيلات التي قدمتها الحكومة لتيسير تغيير جهة العمل

قامت الحكومة بفك القيود المفروضة على بعض العمالة الوافدة في تغيير جهة العمل، وهي العمالة التي كانت قد تم منحها تأشيرات عمل على مشاريع معينة، وهي ما تعرف بالتأشيرة المقيدة، حيث أضحى من حق العامل الذي يعمل بتأشيرة عمل مقيدة على أحد المشاريع، الانتقال إلى جهة عمل أرى إذا توافرت بشأنه باقي الشروط. لم تضع الحكومة أي قيود أو شروط على الانتقال إلى جهة عمل أخرى، سوى التأكد أن صاحب العمل الجديد ملتزم بأحكام قانون العمل. تخصيص مقر للعمال الوافدين الراغبين في تغيير جهة عملهم لمتابعة ومراجعة إجراءاتهم .

6- الحملة التوعوية

وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية مستمرة في تنفيذ حملة التوعية بحقوق العمالة الوافدة وفقا للقانون الجديد من خلال عقد لقاءات مباشرة مع العمال، أو عن طريق الصحف والتليفزيون، ومواقع التواصل الاجتماعي، وعقد ورش عمل تسعى فيها إلى تعريف كلاً من الوافد وصاحب العمل بحقوقه وواجباته التي ينص عليها القانون.

7- لجنة تظلمات خروج الوافدين

تم تشكيل لجنة تظلمات خروج الوافدين بموجب قرار وزير الداخلية رقم (51) لسنة 2016، وتضم ممثلين عن وزارة الداخلية يكون من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، وممثل من وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون

[5] على موقعها الالكتروني على الرابط التالي :

http://e-notice.adlsa.gov.qa/login.aspx?ReturnUrl=%2

الاجتماعية، وممثل عن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان و وتختص اللجنة البت في تظلمات خروج الوافدين، وفي طلب الخروج المقدم من الوافد في حالة حدوث ظرف طارئ طبقا لأحكم المادة رقم (7) من القانون رقم (21) لسنة 2015.

الغاية (10-ب): تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية

10-ب-1 مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، حسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)

ارتفعت قيمة المصروفات على المشاريع الممولة من صندوق قطر للتنمية من (268.5) مليون دولار عام 2015 إلى (585.4) مليون دولار عام 2018 أي بنسبة زيادة تقدر بـ(88.8%)، والسبب في ذلك يرجع إلى دعم دولة قطر لموازنات بعض الدول النامية.

جدول (10.8) قيمة المصروفات على المشاريع الممولة من صندوق قطر للتنمية (دولار أمريكي) (2015 -2018)

المؤشر	2015	2016	2017	2018
إغاثة	33,000,386	64,315,414	28,253,101	127,417,971
افطار رمضان	431,159	156,464	377,177	545,971
بنية تحتية	109,814,904	74,891,394	275,780,231	244,493,375
تعليم	111,043,440	98,873,854	105,913,594	179,706,162
تمكين اقتصادي	100,000	90,000	54,919,313	2,623,137
دعم ميزانية	10,488,982	258,013,280	41,200,000	8,511,451
صحة	3,617,696	10,558,705	167,420,736	22,092,619
المجموع	**268,496,567**	**506,899,111**	**673,864,153**	**585,390,687**

ملاحظة: تعتبر بيانات المساعدات التنموية جزئية لعدم توفرها من مصادر أخرى.
المصدر: صندوق قطر للتنمية.

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن القطاع الأكثر استفادة من المساعدات القطرية هو قطاع البنية التحتية، حيث شكلت المساعدات المقدمة للبنية التحتية (41.8%) من إجمالي المساعدات القطرية المقدمة للعام 2018، ثم قطاع التعليم بنسبة (30.7%)، فعمليات الإغاثة بنسبة (21.8%).

كما ساهمت دولة قطر بدعم جهود الدول النامية لتحقيق الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة 2030 والمتمثل في الحد من عدم المساواة داخل هذه الدول لاسيما الفقيرة منها من خلال تقديم مساعدات إنمائية بلغت (8.5) مليون ريال قطري عام 2017 مقارنة بحوالي (6.6) مليون ريال قطري عام 2015.

جدول (10.9) قيمة المساعدات الانمائية حسب الهدف العاشر (2015 -2017)

الهدف	اسم الهدف	2015	2016	2017
10	الحد من عدم المساواة	6,561,680	438,024	8,536,632

المصدر: وزارة الخارجية

سعت دولة قطر إلى تحقيق الهدف العاشر المرتبط بالحد من انعدام المساواة من خلال وضع البرامج التي تعزز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكافة أفراد المجتمع بصرف النظر عن خلفياتهم الدينية والعرقية والعمرية، كما قامت بوضع التشريعات والسياسات الهادفة لإزالة كافة الممارسات التمييزية بين أفراد المجتمع، وتم كذلك اعتماد سياسة مالية وسياسات للأجور تحقق أكبر قدر من المساواة.

كما تدعم دولة قطر جهود الدول النامية لتحقيق الهدف العاشر من أهدا ف التنمية المستدامة المتمثل بالحد من عدم المساواة داخل البلدان النامية من خلال تقديم مساعدة للتمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة لإيجاد دخول مستدامة لها.

11

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

يرمي الهدف الحادي العشر إلى تجديد المدن والمستوطنات البشرية الأخرى وتخطيطها بصورة تراعي التماسك المجتمعي والأمن الشخصي، مع العمل في الوقت نفسه على حفز الابتكار والعمالة.

الغاية (11-1): كفالة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030

1-1-11 نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو في مساكن غير لائقة

تبلغ نسبة سكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو في مساكن غير لائقة 0% في دولة قطر طيلة الفترة (2012-2018) لأن نسبة الأسر التي تمتلك بيوتاً أو تستأجرها أو تقييم في مساكن من قبل الشركات أو أرباب العمل أو الدولة من خلال الإسكان الحكومي، تبلغ (100%) وهي جميعاً لائقة.

جدول (11.1) نسبة سكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو في مساكن غير لائقة (2012-2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أحياء فقيرة	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
مستوطنات غير رسمية	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
مساكن غير لائقة	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
المجموع	**0%**	**0%**	**0%**	**0%**	**0%**	**0%**	**0%**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الغاية (11-2): توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، وخاصة بتوسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030

11-2-1 نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، حسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة

تبلغ نسبة السكان الذين لديهم وصول ملائم للنقل العام، من جميع الفئات العمرية ذكوراً واناثاً والأشخاص المعاقين (100%) خلال الفترة 2012 - 2018، حيث تتوفر في وسائل النقل العام المتمثلة بشركة كروة سواء في الباصات أو السيارة مقاعد خاصة للأشخاص المعاقين.

شكل (11.1): نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة (2012 -2018)

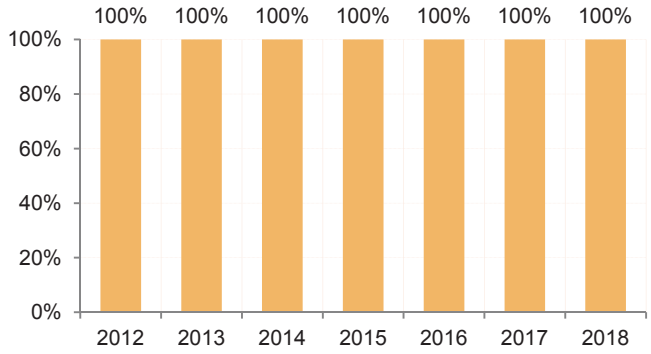

الغاية (11-3): تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030

11-3-1 نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني

لاتوجد معطيات بشأن معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني. أما بالنسبة لمؤشر الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع، فقد شهد زيادة كبيرة، ففي الوقت الذي كانت فيه الكثافة السكانية ضعيفة عام 1985، حيث بلغت (32) نسمة في كل كيلومتر مربع، ارتفعت بعد قرابة ثلاثين عاماً لتصل إلى (207) نسمة /كم2 عام 2015، وتتجاوز الكثافة السكانية في قطر نظيرتها في الولايات المتحدة (35) نسمة/كم2 وفي الصين(145) نسمة /كم2، وتقل عن ألمانيا (232) نسمة /كم2 والهند (436) نسمة/كم2.

جدول (11.2)

الكثافة السكانية في الكيلو متر المربع (1986 – 2015)

السنة	عدد السكان	المساحة (كم2)	الكثافة السكانية في الكيلو متر المربع
1986	369,079	11,475	32
1997	522,023	11,532	45
2004	744,029	11,508	65
2010	1,699,435	11,607	146
2015	2,404,776	11,627	207

خريطة (11.1): الكثافة السكانية حسب المنطقة (2015)

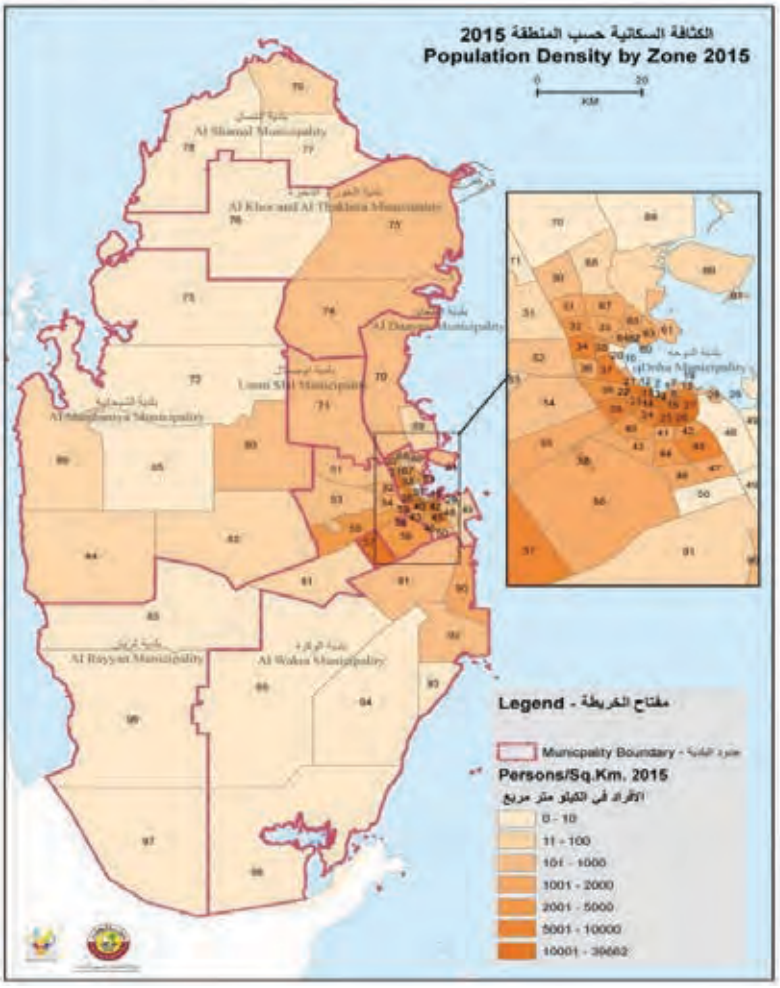

11-3-2 نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويدار بطريقة ديمقراطية

يوجد في قطر مجلس بلدي منتخب يمثل كافة أطياف الشعب القطري ومن مختلف البلديات، ويساهم هذا المجلس مع المؤسسات المعنية بالتخطيط في تخطيط المناطق الحضرية، وعليه فإن مؤشر النسبة المئوية للمدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويدار بطريقة ديمقراطية يشير إلى تحقق التغطية الكاملة بنسبة (100%).

شكل (11.2): نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية ، ويعمل بانتظام ويدار بطريقة ديمقراطية (2012 – 2018)

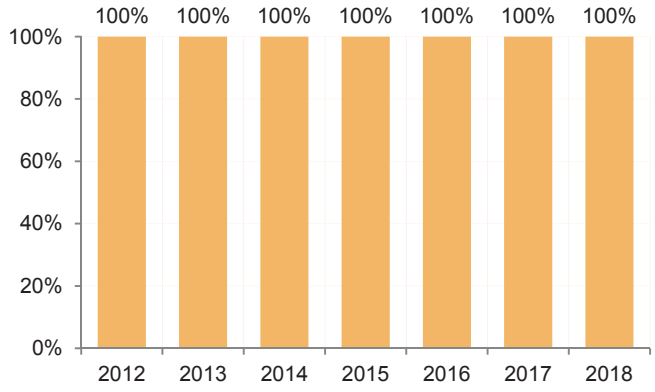

الغاية (11-5): تحقيق انخفاض كبير في عدد الأشخاص المتأثرين، وانخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة، بحلول عام 2030

11-5-1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص من السكان

نظراً للظروف الجغرافية المستقرة التي تتسم بها دولة قطر، وابتعاد الأراضي القطرية عن نطاق الكوارث الطبيعية المتمثلة بالزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير،بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات السلامة البيئية والمهنية، نجد أن عدد الوفيات والأشخاص المصابين بجروح والمفقودين نتيجة للكوارث لكل مئة ألف من السكان كان صفراً طيلة الفترة (2012 - 2018).

جدول (11.3) عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص من السكان (2012-2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الوفيات	0	0	0	0	0	0	0
المفقودون	0	0	0	0	0	0	0
المتضررون	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: وزارة الداخلية

11-5-2 الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي، والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث

بلغت قيمة الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي متضمناً الأضرار بالبنية التحتية وعدد حالات الانقطاع في الخدمات الأساسية التي تعزى إلى الكوارث لدولة قطر صفراً نظراً لعدم وقوع الكوارث الطبيعية في دولة قطر طيلة الفترة (2012-2018)، وذلك لموقع قطر الجغرافي البعيد عن مناطق النشاط الزلزالي، علاوة على قلة الأمطار الغزيرة، وغياب الأعاصير عن الدولة، كما ساهمت متانة الاقتصاد القطري من مواجهة الأزمات المالية باقتدار والتقليل من انعكاستها السلبية على السكان.

جدول (11.4) قيمة الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي، والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث (2012-2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة الخسائر	0	0	0	0	0	0	0
عدد الأعطال	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: وزارة الداخلية

الغاية (11-6): الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بطرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030

11-6-1 نسبة النفايات الصلبة للمدن التي تجمع بانتظام ويجري تفريغها نهائياً على نحو كاف، من مجموع النفايات الصلبة للمدن حسب المدينة

بلغت نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم جمعها بانتظام وتحظى بطرح نهائي ملائم قياساً بالنفايات الكلية المتولدة في المدن (100%) طيلة الفترة (2012 - 2018)، حيث تتوفر الخدمات البلدية الخاصة بنقل جميع النفايات الحضرية في كافة مناطق البلاد .

جدول (11.5) نسبة النفايات الصلبة للمدن التي تجمع بانتظام ويجري تفريغها نهائياً على نحو كاف، من مجموع النفايات الصلبة للمدن (2012-2018)

البيان	كمية النفايات الصلبة للمدن التي تجمع بانتظام ويجري تفريغها نهائياً على نحو كاف (بالطن)	نسبة النفايات الصلبة للمدن التي تجمع بانتظام ويجري تفريغها نهائياً على نحو كاف، من مجموع النفايات الصلبة للمدن %
2012	12,253,494	100%
2013	12,117,001	100%
2014	9,896,221	100%
2015	7,674,367	100%
2016	8,394,793	100%
2017	8,156,591	100%
2018	5,946,811	100%

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

11-6-2 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2.5 والجسيمات من الفئة 10) في المدن

يُعد تلوث الهواء أحد أهم المخاطر البيئية بالنسبة للصحة العامة في مناطق العالم ككل، ويتم تحديد جودة الهواء بالاستناد إلى مستويات تركيز الجسيمات الدقيقة والذي حددته مستواه الأقصى"معيار السلامة" منظمة الصحة العالمية بـ (10) ميكروغرام في المتر المكعب الواحد.

ومن واقع تسجيل المحطات الثلاث المتوزعة في مناطق مختلفة من الدوحة (اسباير زون، جامعة قطر، الكورنيش) التابعة لوزارة البلدية والبيئة، يتضح بأنه لم تسجل أي حالة في المحطات الثلاثة لمستوى تركيز الجسيمات الدقيقة في الهواء يتخطى المستوى الأقصى المسموح به عالمياً (10) ميكروغرام في المتر المكعب الواحد سوى في محطة واحدة هي محطة جامعة قطر عام 2015 .

جدول (11.6) جودة الهواء لمستويات الجسيمات الدقيقة (pm10)حسب المواقع (2014 -2017)

الموقع	2014	2015	2016	2017
اسباير زون pm10	طبيعي	طبيعي	طبيعي	طبيعي
جامعة قطر pm10	طبيعي	أقل من الطبيعي	طبيعي	طبيعي
الكورنيش pm10	طبيعي	طبيعي	طبيعي	طبيعي

المصدر: وزارة البلدية والبيئة.

شكل (11.3): مؤشر جودة الهواء لمستويات الجسيمات الدقيقة (pm10) حسب المواقع 2017

محطة اسباير زون 2017

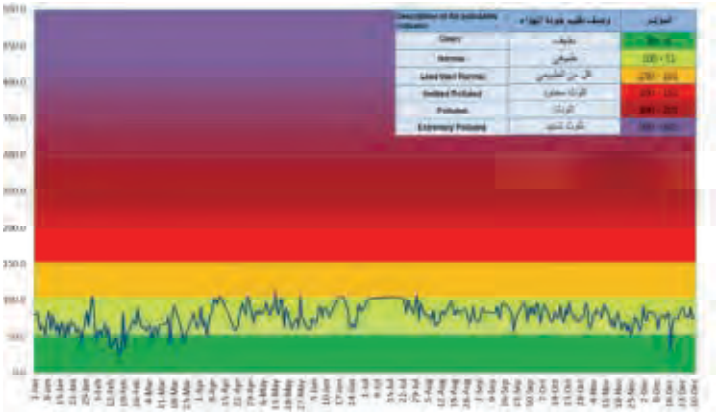

محطة جامعة قطر 2017

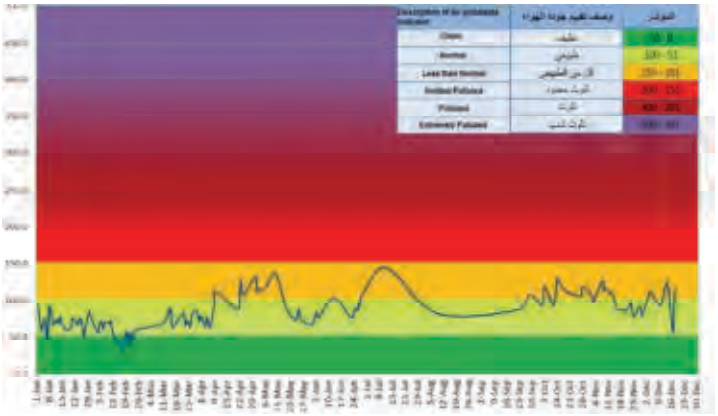

محطة الكورنيش 2017

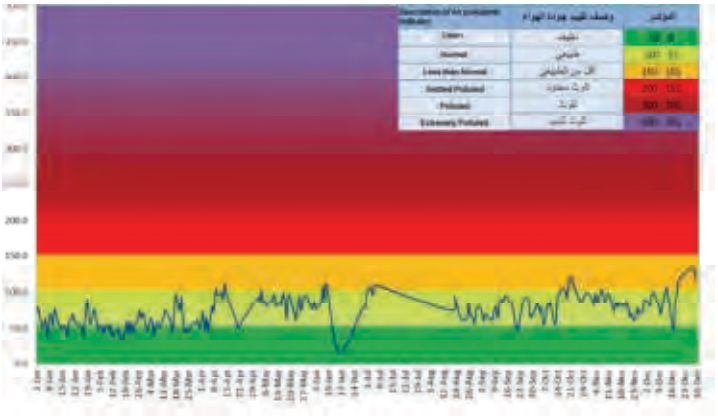

الغاية (11-7): توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030

1-7-11 متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوحاً للاستخدام العام للجميع، حسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة

بلغ متوسط حصة المساحة التي هي فضاء مفتوح للاستخدام العام للجميع 27.1% من مجموع المساحة المبنية في المدن، وتمثل حصة الذكور من هذه المساحة 20% مقابل 7.1% للإناث. أما بحسب الفئات العمرية، فهي ترتفع عند الفئة العمرية (25 عاماً فأكثر)، حيث تصل إلى نسبة 19.3% وتقل عند الفئات العمرية في مرحلة الطفولة والشباب حيث وصلت النسبة إلى 4%، و 3.8% على التوالي.

ويمكن القول بأن ارتفاع متوسط حصة المساحة، التي هي فضاء مفتوح من المساحة المبنية في دولة قطر والتي تخطت 27.1%، إنما يرجع إلى التنمية العمرانية التي تشهدها الدولة، والمتمثلة ببناء مساحات واسعة تتضمن فضاءات مفتوحة يستعملها جميع السكان وذلك في إطار التوجه التنموي للدولة المرتكز على بناء دولة الرفاه التي يعيش في ظلها الجميع بسعادة وأمن مستدام.

جدول (11.7) متوسط حصة المساحة التي هي فضاء مفتوح للاستخدام العام للجميع من مجموع المساحة المبنية في المدن، بحسب الفئة العمرية، والجنس، 2015

المؤشر		النسبة
الجنس	ذكور	20.0
	إناث	7.1
	المجموع	27.1
الفئات العمرية	أقل من 15 سنة	4.0
	15-24 سنة	3.8
	15 سنة فأكثر	19.3
	المجموع	27.1

*: تم تحصيص مساحة الفضاء المفتوح على السكان حسب توزيعهم النسبي وفقاً للجنس والفئات العمرية، بحيث تكون حصة كل شريحة سكانية من المساحة ما يقابل وزنها الديموغرافي.

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء- مسح استخدام الأراضي وتعداد عام 2015.

تبلغ النسبة المئوية للمساحات المفتوحة في المناطق العامة إلى إجمالي مساحة العمران نحو(27.1 %)، وتصل إلى (33%) في مدينة الريان كحد أعلى، بينما تصل إلى (15%) في مسيعيد كحد أدنى. أما بالنسبة لمجموع المباني العمرانية، فقد بلغ قرابة (956) كم2، وتصل إلى نحو (308.5) كم2 في الريان كحد أعلى، بينما تنخفض بشكل كبير جداً في مدينة دخان، حيث وصلت إلى (1.71) كم 2 كحد أدنى.

جدول (11.8) النسبة المئوية للمساحات المفتوحة في المناطق العامة إلى إجمالي المساحة العمرانية(%) (2015)

المباني العمرانية	النسبة المئوية للمساحات المفتوحة في المناطق العامة إلى إجمالي المساحة العمرانية	إجمالي مساحة المناطق المفتوحة العامة (كم2)	عدد السكان ضمن النطاق الجغرافي	مجموع المباني العمرانية (كم2)
الدوحة	23.51	40.08	587,058	170.47
الريان	33.00	103.04	969,880	308.50
الوكرة	25.73	34.50	253,184	134.06
أم صلال	23.95	49.64	130,269	207.30
الخور	25.00	6.12	92,615	24.11
الشمال	25.00	2.47	6,053	9.99
دخان	32.00	0.56	6,749	1.71
مسيعيد	15.00	6.69	37,662	45.35
لوسيل	28.00	7.55	1,338	26.87
الشيحانية	29.24	7.98	132,388	27.29
المجموع	**27.06**	**258.63**	**2,217,196**	**955.65**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء- مسح استخدام الأراضي وتعداد عام 2015.

ويمكن القول بأنه من المتوقع أن ترتفع النسبة المئوية للمساحات المفتوحة إلى إجمالي المساحة العمرانية نتيجة البدء في تنفيذ الخطة العمرانية الشاملة للدولة 2032 والتي ستشهد ببناء مساحات واسعة تتضمن فضاءات مفتوحة يستعملها جميع السكان وذلك في إطار التوجه التنموي للدولة المرتكز على بناء دولة الرفاه التي يعيش في ظلها الجميع بسعادة وأمن مستدام.

وتجدر الإشارة إلى أن الخطة العمرانية (2032) التي بدأ تنفيذها مطلع عام 2018 ستتضمن توفير مناطق صناعية بمساحة أكثر من (40) مليون متر مربع وتوفير 3 مناطق اقتصادية بأكثر من (30) مليون متر مربع، و8 مناطق للإمدادات والتخزين بمساحة (10) ملايين متر مربع، و3 مناطق لوجستية، واثنين من المجمعات الزراعية وأسواق مركزية وأسواق للمواشي ومواقف للحافلات ومواقف مجمعة لخدمات التاكسي، علاوة على الخدمات الخاصة بوزارة الداخلية، وكذلك الخدمات التعليمية وإسكان العمال.

11-7-2 نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسب العمر، والجنس، ووضع الأشخاص ذوي الاعاقة، ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهراً السابقة

ارتفع عدد ضحايا التحرش البدني أو الجنسي في دولة قطر من (790) شخصاً عام 2015 إلى (907) شخصاً عام 2017 أي بنسبة زيادة قدرها (14.8%)، ويلاحظ بأنه كلما تقدم العمر كلما قل عدد ضحايا التحرش، وكلما انخفضت الفئة العمرية، كلما زاد عدد ضحايا التحرش، وأن أكبر عدد لحالات التحرش وقت للفئة العمرية (30-34 سنة)، حيث بلغت (195) حالة شكلت ما نسبته (21.5%) من إجمالي عدد ضحايا التحرش لعام 2017، وبعد هذه الفئة العمرية يتناقص العدد ليصل إلى (9) حالات في الفئة العمرية (65 سنة فما فوق)، ويلاحظ كذلك بأن أغلب حالات التحرش البدني أو الجنسي تقع في البيت، حيث بلغت (479) حالة ، أي بنسبة (52.8%) من الإجمالي في عام 2017 (والجدول التالي يبين ذلك) .

وتبقى نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي حسب فئات العمر ضئيلة جداً قياساً بإجمالي هذه الفئات، حيث شكلت على سبيل المثال ما نسبته (0,1%) من إجمالي الأشخاص في الفئة العمرية (15-19) سنة لعام 2016.

جدول (11.9) عدد ضحايا التحرش البدني أو الجنسي حسب الفئات العمرية ومكان حدوث العنف (2015- 2018)

البيان		2015	2016	2017	2018
عدد ضحايا التحرش البدني او الجنسي		790	918	907	782
الفئة العمرية	اقل من 15 سنة	...	....	....	32
	15 – 19 سنة	31	62	29	31
	20 – 24 سنة	99	102	97	86
	25 – 29 سنة	173	209	174	124
	30 – 34 سنة	160	183	195	150
	35 – 39 سنة	111	137	161	146
	40 – 44 سنة	89	92	104	90
	45 – 49 سنة	58	60	66	55
	50 – 54 سنة	35	37	34	32
	55 – 59 سنة	17	20	17	21
	60 – 64 سنة	10	6	15	8
	65 سنة فأكثر	3	6	9	7
	غير مبين	4	4	6	0
	المجموع	790	918	907	782
مكان حدوث العنف	مكان سكن	413	455	479	445
	بر	9	3	4	17
	شارع	166	234	197	160
	مدرسة	18	30	29	23
	أخرى	184	196	198	137
	المجموع	790	918	907	782

المصدر: وزارة الداخلية

الغاية (11-أ): دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية

11-أ-1 نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خططاً إنمائية مدنية وإقليمية، وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد، حسب حجم المدينة

تولي دولة قطر اهتماماً واسعاً بوضع السياسات الوطنية والخطط الإنمائية التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المناطق الحضرية وخصائصها المتميزة، وذلك لأهمية تلك السياسات والخطط لتحقيق التنمية المستدامة. وكنتيجة لهذا التوجه فإن نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خطط التنمية الحضرية والإقليمية التي تدمج الإسقاطات السكانية والاحتياجات من الموارد قد حققت التغطية الكاملة، أي بنسبة (100%) طيلة الفترة (2012 - 2018).

جدول (11.10) نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خططاً إنمائية مدنية وإقليمية، وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد(2012-2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تأخذ بعين الاعتبار الإسقاطات السكانية	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات من الموارد	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خططاً إنمائية مدنية وإقليمية، وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الغاية (11-ب): العمل بحلول عام 2020، على تحقيق زيادة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

11-ب-1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

تمثل جهود دولة قطر لإطلاق مبادرة هوب فور (Hope For) عام 2011 أحد الأمثلة البارزة للشراكة الدولية في مواجهة مخاطر الكوارث، والتي توجتها الدورة الـ65 للأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة رقم 307 بعنوان "*تعزيز فعالية وتنسيق استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في مواجهة الكوارث الطبيعية*". وتدعم دولة قطر إطار عمل سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث (2015 – 2030) وأهدافه السبعة. وبالتالي فإن نسبة الحكومات المحلية

التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث تبلغ في قطر 100% طيلة الفترة (2012 -2018).

جدول (11.11) مدى اعتماد وتنفيذ قطر لاستراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث (2012-2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: وزارة الداخلية.

11-ب-2 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث

تمثل جهود دولة قطر لإطلاق مبادرة هوب فور (Hope For) عام 2011 أحد الأمثلة البارزة للشراكة الدولية في مواجهة مخاطر الكوارث، والتي توجتها الدورة الـ65 للأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة رقم 307 بعنوان "*تعزيز فعالية وتنسيق استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في مواجهة الكوارث الطبيعية*". وتدعم دولة قطر إطار عمل /سنداي/ للحدّ من مخاطر الكوارث (2015 – 2030) وأهدافه السبعة. وبالتالي فإن نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث تبلغ في قطر 100% طيلة الفترة (2012 -2018) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (11.12) نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2012- 2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: وزارة الداخلية

الغاية (11-ج): دعم أقل البلدان نمواً، بوسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية

11-ج-1 نسبة الدعم المالي المخصص المقدم إلى أقل البلدان نمواً لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد بتستخدم مواد محلية

يخصص صندوق قطر للتنمية الذي يهتم بتقديم المساعدات للدول النامية لاسيما الأقل نمواً نسبة من تلك المساعدات لبناء المساكن الملائمة والمباني باستخدام مواد بناء محلية الصنع تكون قادرة على الصمود أمام موجات التغيرات المناخية التي تسبب الأعاصير والفيضانات وغيرها من الظواهر التي تخلق دماراً في المناطق التي تصيبها.

وارتفعت قيمة مصروفات الصندوق على مشروعات البنية التحتية من (109.8) مليون دولار عام 2015 إلى حوالي (244.5) مليون دولار عام 2018 ، أي بنسبة زيادة قدرها (122.7%) ، كما ارتفعت نسبة قيمة المصروفات على البنية التحتية من إجمالي مصروفات الصندوق من (40.9%) عام 2015 إلى (42%) عام 2018، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (11.13) قيمة ونسبة المصروفات على مشروع البنية التحتية من صندوق قطر للتنمية بالدولار الامريكي (2015 -2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
قيمة مصروفات على مشروع البنية التحتية (بالدولار الامريكي)	109,814,904	74,891,394	275,780,231	$244,493,375
نسبة قيمة المصروفات على البنية التحتية من اجمالي المصروفات%	40.9%	14.8%	40.9%	42.00%

ملاحظة: تعتبر البيانات جزئية لعدم توفرها في باقي المصادر الأخرى.

المصدر: صندوق قطر للتنمية.

كما تدعمت دولة قطر جهود الدول النامية لتحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة المتمثل ببناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة من خلال تقديم مساعدات إنمائية بلغت قيمتها (332) مليون ريال قطري عام 2017 شكلت ما نسبته (7.9%) من إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من دولة قطر لعام 2017.

جدول (11.14) قيمة المساعدات الإنمائية حسب الهدف الحادي عشر (بالريال قطري)(2015 -2017)

الهدف	اسم الهدف	2015	2016	2017
11	مدن و مجتمعات مستدامة	808,890,172	460,938,658	331,713,876

المصدر: وزارة الخارجية

وخلاصة القول فإن دولة قطر استطاعت أن تحقق جميع الغايات المتعلقة بالهدف الحادي عشر المتعلق بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، حيث استطاعت الدولة ان توفر السكن للجميع، فلا وجود لاشخاص يعيشون في مساكن غير لائقة وفي أحياء فقيرة، كما أمنت لهم وسائل النقل العام الملائمة للجميع بمن فيهم أصحاب الإعاقة، وكذلك المشاركة في تخطيط المناطق الحضرية. وعملت أيضاً على التخفيف من الآثار البيئية السلبية على الأفراد من خلال توفير الخدمات البلدية الخاصة بنقل النفايات الحضرية في كافة أنحاء الدولة، والتقليل من معدلات تلوث الهواء وتقليل مخاطرها على صحة الإنسان، حيث بقيت المعدلات ضمن الحدود الطبيعية . وقامت أيضاً بتوفير المساحات الخضراء والأماكن العامة لكي تصل إليها كافة فئات المجتمع خصوصاً النساء والأطفال والمسنين والأشخاص من ذوي الإعاقة، حيث استثمرت الدولة الكثير من أجل بناء الحدائق العامة وتوسيع الرقعة الخضراء.

كما قامت دولة قطر ومن خلال صندوق قطر للتنمية في تقديم الدعم للدول النامية لاسيما الأقل نمواً في بناء المساكن والمباني باستخدام مواد البناء المحلية لكي تستطيع مواجهة آثار التغير المناخي، والتي تسبب الأعاصير والفيضانات الناجمة عنها تدميراً كبيراص للبنية التحتية في الأماكن التي تضربها. كما قدمت الدولة نحو (332) مليون ريال قطري لدعم جهود الدول النامية لتحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة المتثل بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة.

١٢

الاستهلاك
والإنتاج
المسؤولان

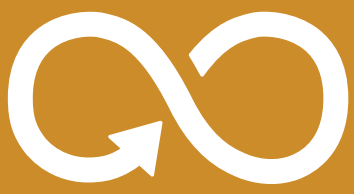

الهدف الثاني عشر: كفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

يرمي الهدف الثاني عشر إلى تعزيز أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج من خلال الأخذ بتدابير شتى تشمل وضع سياسات محددة واتفاقات دولية تعنى بإدارة المواد التي تُعد هامة بالنسبة للبيئة.

الغاية (12-1): تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات، وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها

12-1-1 عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية

تبنت دولة قطر مبادىء التنمية المستدامة التي تحث على تطبيق أنماط للإنتاج والاستهلاك المستدامين من خلال وضع الخطط الخاصة بهما وإدماجهما في استراتيجية التنمية الوطنية (2011 – 2016)، التي اشتملت على ركيزتين هما تعزيز الكفاءة الاقتصادية والتقنية وتعزيز كفاءة السوق، وعلى (6) نتائج تركز على تعزيز كفاءة استخدام المياه وترشيدها (7 أهداف) وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والغاز (6) أهداف، وتحسين كفاءة استخدام الأراضي (هدف تحقيق تحسينات مستدامة في الإنتاجية الزراعية، وبرنامج استدامة الموارد السمكية (هدف واحد) وتشريعات البنية التحتية (هدف واحد) والتسعير الأمثل لموارد الطاقة والمياه والوقود (هدف واحد) وبالتالي كانت جملة قطاع الموارد الطبيعية (17) هدفاً، علاوة على النتيجة القطاعية الأولى في فصل الاستدامة البيئية حول المياه النقية والاستخدام المستدامة والتي تتضمن (3) أهداف بيئية مكملة وهي قانون المياه الوطني، ورصد واقع المياه الجوفية، والحد من احتراق الغاز الطبيعي وانبعاثاته.

جدول (12.1) مدى توفر خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية (2012 - 2018)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مدى توفر خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين؟ (نعم /لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل أدمجت الدولة خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياسات الوطنية على انها أولوية؟ (نعم /لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الغاية (12-3): تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الانتاج وسلاسل الامداد بما في ذلك خسائر مابعد الحصاد بحلول عام 2030

12-3-1 مؤشر الخسائر الغذائية العالمية

بلغت قيمة الفاقد من المحاصيل الزراعية في دولة قطر (16.7) مليون ريال قطري لعام 2015، بواقع (6.1) مليون ريال قطري من محصول الخيار، أي بنسبة (36.52%9) و(6) مليون ريال قطري من محصول الطماطم، بنسبة (35.92%) ، و(3.9) مليون ريال قطري من محصول الكوسا وبنسبة (23.35%) ، فالشمام (700) ألف ريال قطري بنسبة (4.21%) والجدول التالي يبين ذلك .

جدول (12.2) كمية فاقد المحصول حسب نوع المحصول (بالمليون ريال قطري) (2015)

نوع المحصول	قيمة بمليون ريال قطري
طماطم	6.0
خيار	6.1
كوسا	3.9
شمام	0.7

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

كما تصاعد عدد المستفيدين من مشروع حفظ النعمة من (265) ألف مستفيد عام 2012 إلى (372.4) ألف مستفيد عام 2017 ، أي بنسبة زيادة قدرها (40.5%).

جدول (12.3) عدد الأفراد المستفيدين من مشروع حفظ النعمة 2012 -2017

2012	2013	2014	2015	2016	2017
265,000	268,000	378,000	638,133	486,202	372,409

المصدر: مركز حفظ النعمة

جدول (12.4) كمية التبرعات بالأطعمة والمواد التموينية حسب الجهات المتبرعة بالكجم (2015- 2017)

الجهة المتبرعة	2015	2016	2017
أسر معيشية	99,850	74,874	19,250
الفنادق	88,250	17,963	88,363
المولات، مثل كارفور وجمعية الميرة	0	3,456	0
مزارع	22,950	23,608	20,183
قاعات الاحتفالات	110,561	168,996	103,852
النذور والأضاحي والعقيقة	6,820	5,500	8,915
الوزارات والشركات والمؤسسات الكبيرة	100,297	99,122	78,174
السوق المركزي	30,250	35,500	15,230
الجمارك أبو سمرة	15,925	12,360	2,880
أعراس	239,175	125,247	82,497
المجموع	**714,078**	**566,626**	**419,617**

المصدر: مركز حفظ النعمة

جدول (12.5) كمية التبرعات بالمشروبات والمواد التموينية حسب الجهات المتبرعة باللتر (2015-2017)

الجهة المتبرعة	2015	2016	2017
أسر معيشية	10,250	5,000	19,880
الفنادق	0	0	5,550
المولات، مثل كارفور وجمعية الميرة	0	1,250	3,850
سوبرماركت	0	0	5,275
الوزارات والشركات والمؤسسات الكبيرة	0	3,336	2,500
جمارك أبو سمرة	9,435	1,020	300
المجموع	**19,685**	**10,606**	**37,355**

المصدر: مركز حفظ النعمة

وشهدت كمية الأغذية المستوردة (لحوم ودواجن وأسماك، ودهون وزيوت، وأغذية معلبة وفواكه وخضروات، وبيض ومنجات ألبان وأغذية جافة) التي تم اتلافها في دولة قطر لعدم مطابقتها للمواصفات انخفاضاً من نحو (1206614) كيلوغرام عام 2015إلى (1040743) كيلو غرام عام 2017، أي بنسبة (13.74%)، وهذا يرجع إلى تنامي الوعي لدى المستوردين فيما يتعلق باستيراد سلع غذائية تتطابق مع المواصفات القطرية.

جدول (12.6) كمية الأغذية المستوردة التي تم اتلافها بموجب طلبات /شهادات إتلاف لعدم مطابقتها للمواصفات بالكغ (2015 -2017)

اسم ووصف المادة الغذائية	2015	2016	2017
الدهون والزيوت	48,962	11,088	5,932
اللحـــوم	18,788	27,606	12,443
الدواجـــن	343,510	142,846	261,199
الأسماك	11,587	13,640	15,300
الأغذيه المعلبة	281,030	337,332	228,528
الفواكه والخضروات	234,449	272,809	172,832
منتجات الألبان	49,785	34,635	95,222
الأغذيه الجافة	52,544	126,218	55,325
البيـــض	5,700	30,972	22,680
المياه الصحية	45,438	24,933	16,590
أغذية منوعة	114,821	110,339	154,692
المجموع	**1,206,614**	**1,132,418**	**1,040,743**

المصدر:وزارة الصحة العامة

الغاية (12-4): تحقيق الإدارة السليمة بيئياً، للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد كثيراً من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020

12-4-1 عدد الأطراف في الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيمائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة

قامت دولة قطر منذ استقلالها بدعم الجهود العالمية والعربية والخليجية لتحقيق التنمية البيئية المستدامة، وتمثل ذلك في انضمامها للعديد من الاتفاقيات المعنية بتحقيق الاستدامة البيئية، وتُعد دولة قطر أحد الأعضاء النشطين في أغلب الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، والجدول التالي يبين قائمة بالاتفاقيات البيئية التي صادقت عليها دولة قطر في الإطار الدولي والعربي والإقليمي والخليجي.

كما بلغ عدد الاتفاقيات البيئية التي صادقت عليها دولة قطر خلال الفترة (1967-2017) نحو (57) اتفاقية وبروتوكول توزعت بواقع (32) اتفاقية دولية، و(7) اتفاقية متعددة الأطراف و(8) اتفاقية خليجية، و(4) اتفاقية إقليمية، و(1) بروتوكول دولي ،و(5) اتفاقية ثنائية.

شكل (12.1): عدد الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف التي صادقت عليها دولة قطر (1967 -2016)

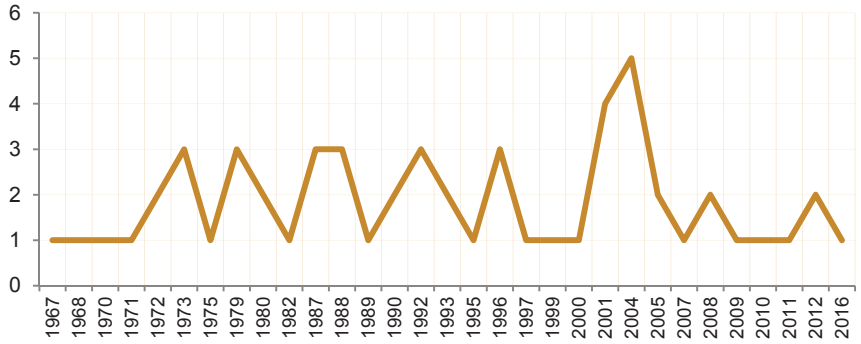

12-4-2 نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالجة حسب نوع المعالجة

يشير مؤشر نصيب الفرد من إجمالي النفايات الخطرة المولدة إلى تصاعد هذا المؤشر بدولة قطر، حيث ارتفع من (13.1) كيلوغرام في عام 2012 إلى (22.6) كيلوغرام عام 2017 أي بنسبة زيادة قدرها (72.5%)، وذلك نتيجة لتزايد توليد النفايات الخطرة المتأتية من الاستخدامات في المجال الصحي وكذلك مخلفات الإلكترونيات والمواد الكهربائية.

جدول (12.7) نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة (كجم/سنة) (2012 -2017)

2012	2013	2014	2015	2016	2017
13.1	19.4	35.2	32.5	15.4	22.6

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، نشرة إحصاءات البيئة

أما فيما يتعلق بالتوزيع النسبي للنفايات الخطرة المعالجة وفق نوع المعالجة، فنجد أن عملية الطمر هي الأكبر، حيث تخطت النصف طيلة الفترة (2012-2017) باستثناء عامي 2015 و2016، تليها عملية إعادة التدوير بنسبة تخطت الثلث عام 2017، ثم التي يتم توجيهها لأغراض استخدامات أخرى كانت بحدود 7.7%، وأخيراً عملية الحرق التي شهدت انحساراً خلال السنوات الأخيرة حتى وصلت إلى (3.3%) عام 2017.

جدول (12.8) التوزيع النسبي للنفايات الخطرة المعالجة حسب نوع المعالجة (2012 -2017)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إعادة تدوير	28.8	29.4	29.5	34.2	29.3	34.6
الحرق	**3.9**	**2.0**	**1.7**	**1.6**	**3.6**	**3.3**
الطمر	50.5	51.5	51.6	48.1	40.3	54.4
يتم توجيهها لأغراض اخرى	**16.8**	**17.1**	**17.2**	**16.1**	**26.9**	**7.7**
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: وزارة البلدية والبيئة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء ، نشرة إحصاءات البيئة

الغاية (12-5): الحد كثيراً من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030

12-5-1 معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها

شهدت كمية النفايات المعاد تدويرها ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 2012 -2015، حيث ارتفع من (6632) طناً عام 2012 إلى (69748) طناً عام 2015 وذلك نتيجة لافتتاح مصانع لإعادة تدوير النفايات، ثم شهدت انخفاضاً خلال عامي 2016و2017، حيث بلغت الكمية (596) و(268) طناً على التوالي .

شكل (12.2): كمية النفايات المعاد تدويرها (بالطن) (2012 -2017)

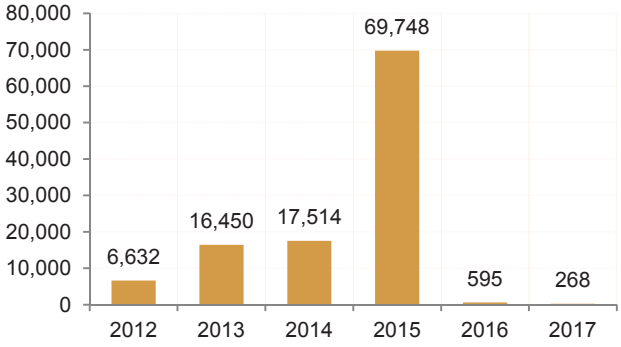

المصدر: وزارة البلدية والبيئة.

الغاية (12-8): كفالة أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030

12-8-1 مدى تعميم مراعاة (1) تعليم المواطنة العالمية (2) التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في (أ) السياسات التربوية الوطنية (ب) المناهج الدراسية (ج) تدريب المعلمين و (د) تقييم الطلاب

توفر دولة قطر التعليم الشامل، العادل، وذا الجودة والنوعية العالية لفئات المجتمع كافة بهدف تكوين رأس المال البشري الذي يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، كما وتعمل على تشجيع التعليم المستمر وتوفير فرصه للجميع، وتضع السياسات الوطنية التي تضمن الاستمرار في تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين في فرص التعليم والتعلم.

جدول (12.9) إلى أي مدى (1) تعليم الشامل للمواطنين (2) التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم المتعلق بتغير المناخ) في: (أ) سياسات التعليم الوطنية؛ (ب) المناهج الدراسية؛ (ج) اعداد المعلمين؛ و (د) تقييم الطلاب (2012 -2018)

البيان		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
توفير تعليم الشامل للمواطنين (نعم/لا)	السياسات الوطنية للتعليم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	المناهج الدراسية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	تدريب المعلمين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	تقييم الطلاب	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
مدى توفير تعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم في مجال تغير المناخ) (نعم/لا)	السياسات الوطنية للتعليم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	المناهج الدراسية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	تدريب المعلمين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	تقييم الطلاب	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

ويلاحظ بأن السياسات التعليمية بالدولة تؤكد على ربط المناهج التعليمية بالتنمية المستدامة، حيث تتضمن المناهج الدراسية في كافة مراحل الدراسة دروساً ترتبط بالتغير المناخي وآثاره، كما وتعمل على إعداد الكوادر التدريسية الكفؤة القادرة على تدريس هذه المناهج سواء في إطار مقررات العلوم الاجتماعية أو العلوم الصرفة، وكذلك تنظيم الدورات والورش التدريبية التي ترفع من كفاءة المعلمين الذين يدرسون المواد العلمية ذات الصلة بموضوعات التنمية المستدامة وتغير المناخ، وكذلك عقد ورش عمل خاصة بتقويم المناهج التعليمية وتطويرها بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2030.

الغاية (12-أ): دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو أنماط واستهلاك وانتاج أكثر استدامة

12-أ-1 كمية الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجال البحث والتطوير من أجل إرساء انماط الاستهلاك والانتاج المستدامة والتكنولوجيا السليمة بيئياً

قدم صندوق قطر للتنمية خلال العام 2018 جملة من المنح الهادفة إلى إرساء أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك تمثلت في تمويل دراسة استراتيجية التمكين الاقتصادي في منطقة دارفور في السودان، ودعم معهد الدراسات الفلسطينية ، علاوة على دعم الأكاديمية الدبلوماسية القرقيزية، وكان إجمالي الدعم بحدود (4.4) مليون دولار أمريكي.

جدول (12.10) قيمة الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجالي البحث والتطوير من أجل انماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والتكنولوجيا السليمة بيئيا (بالريال القطري) 2018

اسم المشروع	البلد المستفيد	2018
دراسة استراتيجية التمكين الاقتصادي في دارفور	السودان	582,400
منحة لدعم معهد الدراسات الفلسطينية - تعهد 2016	فلسطين	3,640,000
دعم الأكاديمية الدبلوماسية بجمهورية قرغيزيا	قرقيزيا	182,000
المجموع		**4,404,400**

المصدر: صندوق قطر للتنمية.

الغاية (12-ب): وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة

12-ب-1 عدد الاستراتيجيات أو السياسات وخطط العمل المنفذة في مجال السياحة المستدامة المتفق على أدوات رصدها وتقييمها

تم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة في إطار الاستراتيجيات الأربع عشرة من استراتيجية التي شكلت أولويات استراتيجية التنمية الوطنية الأولى (2011 - 2016)، وكذلك نفذت استراتيجية تيسير التأشيرات واستراتيجية الدرجات والتصنيف، وهذا يعني أن إجمالي الاستراتيجيات المنفذة في المجال السياحي هي ثلاث استراتيجيات، وسوف تنفذ في المراحل القادمة الاستراتيجية القطاعية للسياحة (2018 - 2023) واستراتيجية تنمية رأس المال البشري العامل في المجال السياحي.

جدول (12.11) عدد الاستراتيجيات أو السياسات وخطط العمل المنفذة في مجال السياحة المستدامة المتفق على أدوات رصدها وتقييمها 2017- 2018

الموضوع	قطر
الاستراتيجية القطاعية للسياحة 2011 -2016	نفذت
الاستراتيجية القطاعية للسياحة 2017-2023	المراحل القادمة
استراتيجية تنمية رأس المال البشري للسياحة	لم ينفذ بعد
استراتيجية تيسير التأشيرات	نفذت
استراتيجية الدرجات والتصنيف	نفذت
عدد الاستراتيجيات المنفذة	3
عدد خطط العمل المنفذة	...

...: غير متوفر.
المصدر: هيئة السياحة العامة .

ومن المتوقع أن يلعب القطاع السياحي بدولة قطر دوراً مهماً كأحد خلال السنوات القادمة، ويعتبر فطاع السياحة من المستدامة القطاعات ذات الأولوية في استراتيجية التنويع الإقتصادي وتطوير القطاع الخاص 2018-2022،وقد حددت استراتيجية التنمية الوطنية برنامجا يتم من خلاله وضع ومراجعة وتحديث وتطوير الاسراتيجية الوطنية للسياحة لدولة قطر ، ولقد تمت إعادة تنظيم قطاع السياحة من خلال المجلس الوطني للسياحة الذي يضم ممثلين عن الجهات المعنية والقطاع الخاص والذي سيأخذ على عاتقه الإشراف على تنمية القطاع السياحي ورصد أدائه وضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من تضافر الجهود والتعاون لتطوير المنتوج السياحي ورفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

لقد حققت دولة قطر أغلب الغايات المتعلقة بالهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، حيث قامت بوضع خطة عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتم إدماجهما في استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 والتي اشتملت على برامج لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيماوية وتخفيض إنتاج النفايات، والحد من تأثيراتها على البيئة وزيادة وإعادة التدوير وكفاءة الاستخدام، ووضعت السياسات التعليمية الهادفة إلى تعميق الوعي بالتنمية المستدامة، كما ساهمت في دعم جهود بعض الدول النامية لتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين من خال منح قدمت لتمويل بعض الدراسات بهذا الشأن في كل من فلسطين وقرقيزيا والسودان.

١٣
العمل المناخي

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

يمثل التغير المناخي أكبر تهديد للتنمية، كما أن آثاره غير المسبوقة والواسعة الانتشار يقع عبئها بصورة غير متناسبة على الفئات الأشد فقراً وضعفاً من السكان. وهناك حاجة عاجلة ليس للتصدي للتغير المناخي وآثاره فقط، وإنما كذلك لبناء القدرة على الصمود في التعامل مع المخاطر والكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ.

وتُعد دولة قطر من الدول السبّاقة في مجال التغير المناخي، حيث أنها من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في العام 1996 والتي تعدّ إحدى ثلاث اتفاقيات بيئية هامة تمخضت عنها قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو في العام 1992، بالإضافة لاتفاقيتي التصحر والتنوّع البيولوجي، كما صادقت دولة قطر على برتوكول كيوتو المنبثق عن اتفاقية التغير المناخي في العام 2005.

وانطلاقًا من اهتمام دولة قطر بهذه القضية الهامة، فقد حظيت بثقة المجتمع الدولي لاستضافة مؤتمر الأطراف الثامن عشر للاتفاقية "COP18" في نهاية عام 2012.

الغاية (13-1): تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار

13-1-1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

نظراً للظروف الجغرافية المستقرة التي تتسم بها دولة قطر، وابتعاد الأراضي القطرية عن نطاق الكوارث الطبيعية المتمثلة بالزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات السلامة البيئية والمهنية، فنجد بأن عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث لكل مئة ألف من السكان كان صفراً طيلة الفترة (2012-2018).

جدول (13.1) عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص (2012 -2018)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الوفيات	0	0	0	0	0	0	0
المفقودون	0	0	0	0	0	0	0
المتضررون	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: وزارة الداخلية

13-1-2 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع اطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

أن إطار سنداي للحد من الكوارث للفترة (2015-2030) هو نتاج مشاورات ونقاشات بين الجهات المعنية في مختلف دول العالم يعمل على بناء قدرات الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث ويعتمد على عناصر تضمن استمرارية العمل. تنفذ دولة قطر استراتجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث قامتبوضعها اللجنة الدائمة للطوارىء تتماشى مع إطار سنداي للحد من الكوارث 100% منذ العام 2012 ولحد الآن،

جدول (13.2) تعتمد دولة قطر وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 **(2012 - 2018)**

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: وزارة الداخلية

13-1-3 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث

تمثل جهود دولة قطر لإطلاق مبادرة هوب فور (Hope For) عام 2011 أحد الأمثلة البارزة للشراكة الدولية في مواجهة مخاطر الكوارث، والتي توجتها الدورة الـ65 للأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة رقم 307 بعنوان "*تعزيز فعالية وتنسيق استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في مواجهة الكوارث الطبيعية*". وتدعم دولة قطر إطار عمل سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث (2015 – 2030) وأهدافه السبعة. وبالتالي فإن نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث بلغت في قطر 100% طيلة الفترة (2012 -2018).

جدول (13.3) **نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2012-2018)**

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: وزارة الداخلية

الغاية (13-2): إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية

13-2-1 عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزز القدرة على التأقلم مع المناخ، والتنمية القائمة على انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطط تكيف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين أو غير ذلك)

اشتملت استراتيجية التنمية الوطنية الأولى (2011 - 2016) على خطط لمواجهة تغير المناخ من خلال تنفيذ عدة مشاريع من أهمها ما يلي:

- تحسين إدارة جودة الهواء.
- الحد من احتراق الغاز الطبيعي والانبعاثات.

أما استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018 - 2022) فقد تضمنت مشروعاً مهماً، يتمثل في إعداد وتنفيذ خطة وطنية للتكيف معه والحد من آثار تغير المناخ و تعزيز الشراكات الاستراتيجية المحلية والإقليمية والدولية.

جدول (13.4) السياسات والاستراتيجيات التي تزيد من قدرة الدولة على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة (2012-2018)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مدى قدرة المؤسسات على التكيف مع التكنولوجيا ونقلها (نعم/لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
مدى قدرة الأفراد على التكيف مع التكنولوجيا ونقلها (نعم/لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
مدى توفر خطط تطويرية لبناء قدرات المؤسسات والأفراد للتكيف مع التكنولوجيا ونقلها (نعم/لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الغاية (13-3): تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

13-3-1 عدد البلدان التي أدمجت التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

قامت دولة قطر ممثلة في وزارة التعليم والتعليم العالي بإدماج التدابير المستخدمة للتخفيف من التغير المناخي والتكيف معه والحد من آثره، والإنذار المبكر به في مناهج الدراسة في المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية وفي الجامعات والمعاهد العليا وكليات المجتمع.

جدول (13.5) التدابير التي أدمجت التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (2012 - 2018)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المرحلة الابتدائية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
المرحلة الإعدادية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
المرحلة الثانوية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
التعليم العالي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

وغني عن البيان، فإن إدراج قضايا التغير المناخي في المناهج الدراسية بمختلف المراحل، يأتي لتشجيع الطلبة وحثهم على تطوير مشاريعهم البحثية بما يتناسب مع توجهات الدولة في المحافظة على الثروات الطبيعية وتحقيق التوازن المناخي، ومواكبة التوجه العالمي لتقليل الانبعاثات الكربونية.

13-3-2 عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدرتها المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الانمائية

أبلغت دولة قطر عن تعزيز بناء القدرات المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا، والتدابير الإنمائية طيلة الفترة (2015-2018).

أما فيما يتعلق بتقرير المساهمات المعتزمة والمحددة على المستوى الوطني، وهو تقرير تم طلبه ضمن محطات التغير المناخي وهدفه إبراز جهود الدول فيما يخص التغير المناخي والتصدي له. فقد تقدمت دولة قطر بتقرير يصف الظروف الوطنية الخاصة بالدولة ويعكس إطار الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي و إجراءات التكيف مع تحقيق المنافع المصاحبة لهما من التخفيف من الانبعاثات، وبما يتسق مع رؤية قطر الوطنية 2030.

جدول (13.6) عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدرتها المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الإنمائية (2015 -2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
هل دولة قطر أبلغت عن تعزيز بناء القدرات المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا، والتدابير الإنمائية (نعم / لا)	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

الغاية (13-أ): تنفيذ ماتعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق اجراءات تخفيفية ومجدية وشفافية في التنفيذ، وجعل الصندوق الاخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل بتزويد برأس مال في أقرب وقت ممكن

13-أ-1 المبلغ السنوي الذي يجمع سنوياً مقيّما بدولار الولايات المتحدة في الفترة بين عامي 2020 و 2025 بهدف الوفاء بالتزام توفير 100 مليار دولار

يبدأ العمل به في عام 2020، حيث وقعت دولة قطر على اتفاق باريس للتغير المناخي بتاريخ 22 أبريل 2016، وصادقت عليه في شهر فبراير 2017 وأكدت على ضرورة إلتزام جميع الدول الأطراف ببنود اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهمية تقديم الدعم اللازم للدول النامية سواء المادي أو التكنولوجي منه، أو بناء القدرات للمساهمة في التصدي لهذه الظاهرة .

وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر تدعم جهود صندوق المناخ الأخضر ومقره في كوريا الجنوبية الذي يقدم الدعم للمشاريع والبرامج والسياسات والأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في الدول النامية الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ. وقدمت دولة قطر مساعدات ترتبط بالهدف الثالث عشر المتعلق باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ بلغت نحو (728) ألف ريال قطري لعام 2017.

ويمكن القول بأن دولة قطر استطاعت أن تحقق الغايات المرتبطة بهدف اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للتغير المناخي وآثاره، حيث تعتمد كافة البلديات في الدولة على استراتيجيات لمواجهة مخاطر الكوارث تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية، كما قامت الدولة بإدماج التدابير المستخدمة للتخفيف من آثار التغير المناخي في مناهج الدراسة بمختلف مراحل التعليم.

١٤ الحياة تحت الماء

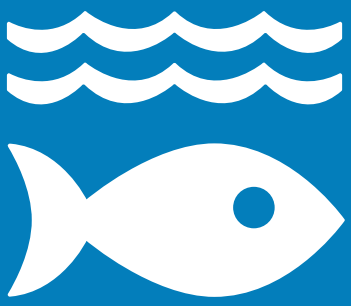

الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

يسعى هذا الهدف إلى تعزيز حفظ النُظم الإيكولوجية البحرية والساحلية واستخدامها المستدامة، وإلى منع تلوث البحار، وزيادة الفوائد الاقتصادية التي تحصل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل الدول نمواً عليها من الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية البحرية.

الغاية (14-1): منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بقدر كبير، ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025

14-1-1 مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية

يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى تأثير النشاط البشري بأشكاله كافة على البيئة الساحلية من خلال قياس التغير في تركيب العناصر المغذية والتي يمكن أن تسبب في حدوث ظاهرة Eutrophication عند الزيادة الكبيرة في تركيز هذه العناصر.

وتشير بيانات هذا المؤشر لعام 2017 إلى أن درجة الملوحة قد تجاوزت في كافة مناطق قطر الحد الأقصى المسموح به والبالغ (33 - 45)، بينما لم تتخطى درجة الحموضة في كافة مناطق الدولة الحد الأقصى المسموح به والبالغ (6.3 - 8.3) بالنسبة لدرجة الحموضة، ويمكن تفسير ارتفاع درجة الملوحة في بعض المناطق كمسيعيد إلى التصريف الناتج من بعض الشركات الصناعية. أما بالنسبة لتركيز نتريت(No) ، (No3) فقد سجلت أقل من الحد الأقصى المسموح به والبالغة (35) بالنسبة لنتريت (No2) و(100) بالنسبة لنتريت (No3).

أما بالنسبة لتركيز السليكات، فهو أقل من الحد الأقصى المسموح به والبالغ (900) مليغرام/لتر في مناطق الدولة كافة. وسجل تركيز الفوسفات انخفاضاً واضحاً في راس لفان والذخيرة، حيث بلغ (صفر) بينما الحد الأقصى المسموح به (30) مليغرام/لتر. وتراوح تركيز المواد الصلبة العالقة ما بين (27.4) ميلغرام/لتر في الخور كحد أعلى و(6.9) مليغرام/لتر في راس لفان كحد أدنى، وتبقى المعدلات المسجلة في كافة المناطق أقل كثيراً عن الحد الأقصى المسموح به والبالغ (30) مليغرام/لتر.

جدول (14.1) تركيز المغذيات الطبيعية في المياه الساحلية القطرية بحسب الموقع لعام (2017)

المنطقة	درجة الملوحة (وحدات الملوحة العملية)	درجة الحموضة	نتريت (مليغرام/ لتر)	نترات (مليغرام/لتر)	سليكات (مليغرام/ لتر)	فوسفات (مليغرام/لتر)	مجموع المواد الصلبة العالقة (ميليغرام/ لتر)
الحد الأقصى المسموح به	33 - 45	6.5 - 8.3	35.0	100.0	900.0	30.0	30.0
خور العديد	59.0	7.7	0.0	0.0	0.1	ND	22.6
مسيعيد	48.4	8.1	0.0	0.0	0.0	ND	14.4
الوكرة	48.4	8.1	0.0	NM	0.2	ND	16.0
راس بوفنطاس	48.5	NM	0.0	NM	0.1	ND	9.3
الدوحة	47.4	8.0	0.0	0.1	0.5	ND	20.5
الخور	51.1	7.8	0.0	0.0	0.1	ND	27.4
الذخيرة	51.1	7.8	0.0	0.0	0.1	0.0	NM
راس لفان	47.4	7.9	0.0	0.0	0.0	0.0	6.9
راس ركن	47.5	7.8	0.0	0.0	0.0	ND	11.0
دخان	61.0	7.9	ND	0.0	0.0	ND	14.9
سلوى	62.9	7.8	ND	0.0	0.1	ND	9.3

ND: غير مكشف عنه.
NM: لم يتم قياسه.
المصدر: وزارة البلدية والبيئة.

ومن المتوقع أن تبقى مستويات المغذيات الطبيعية في المياه القطرية عند المستويات الطبيعية خلال الأعوام القادمة، لاسيما مع تنفيذ خطة متكاملة شاملة لمراقبة جودة المياه الساحلية والبحرية ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018 - 2022) من قبل وزارة البلدية والبيئة وبدعم من مؤسسة قطر للبترول.

خريطة (14.1): درجة الملوحة في المياه الساحلية القطرية (2017-2010)

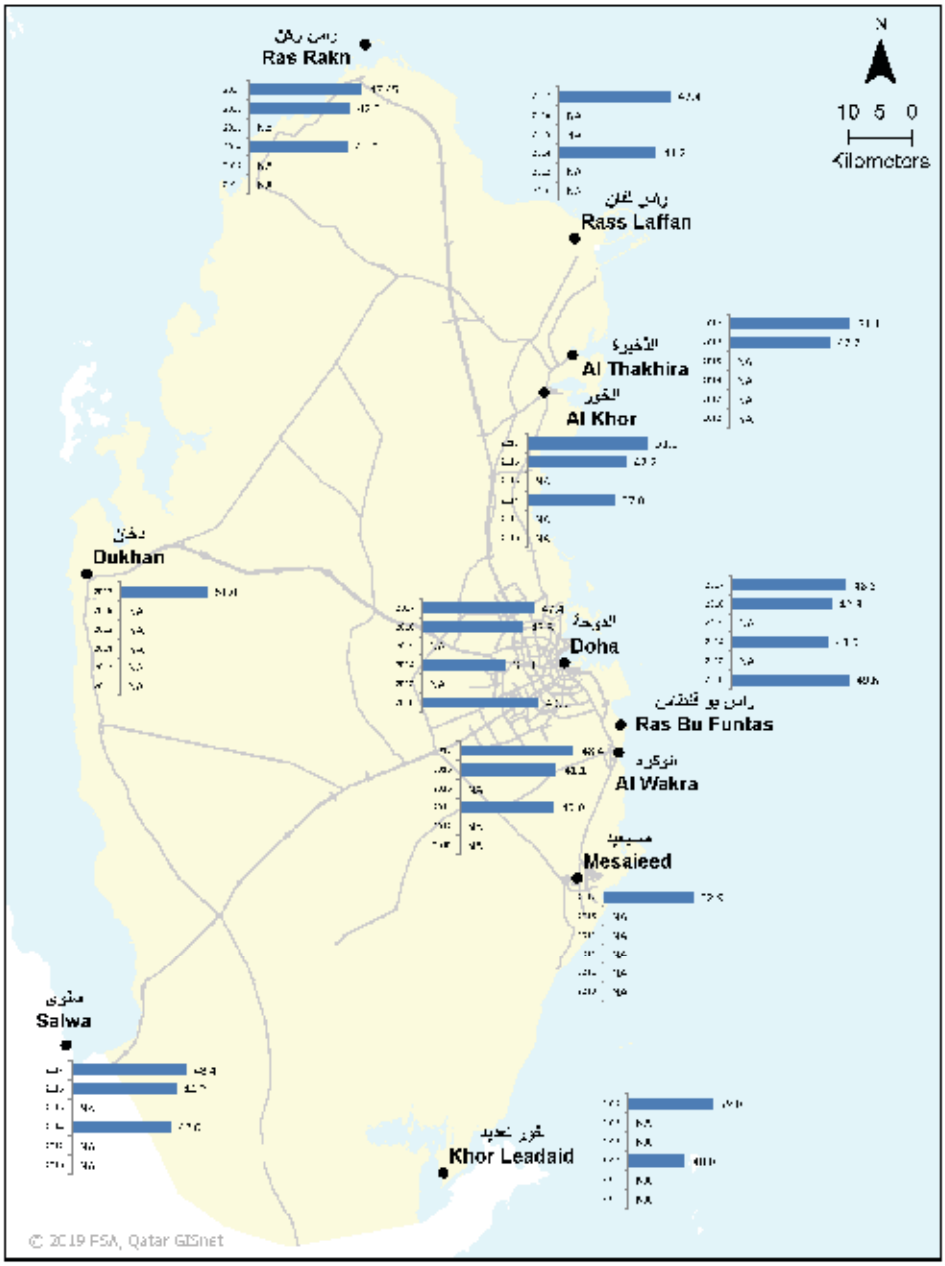

خريطة (14.2): درجة الحموضة في المياه الساحلية القطرية (2010-2017)

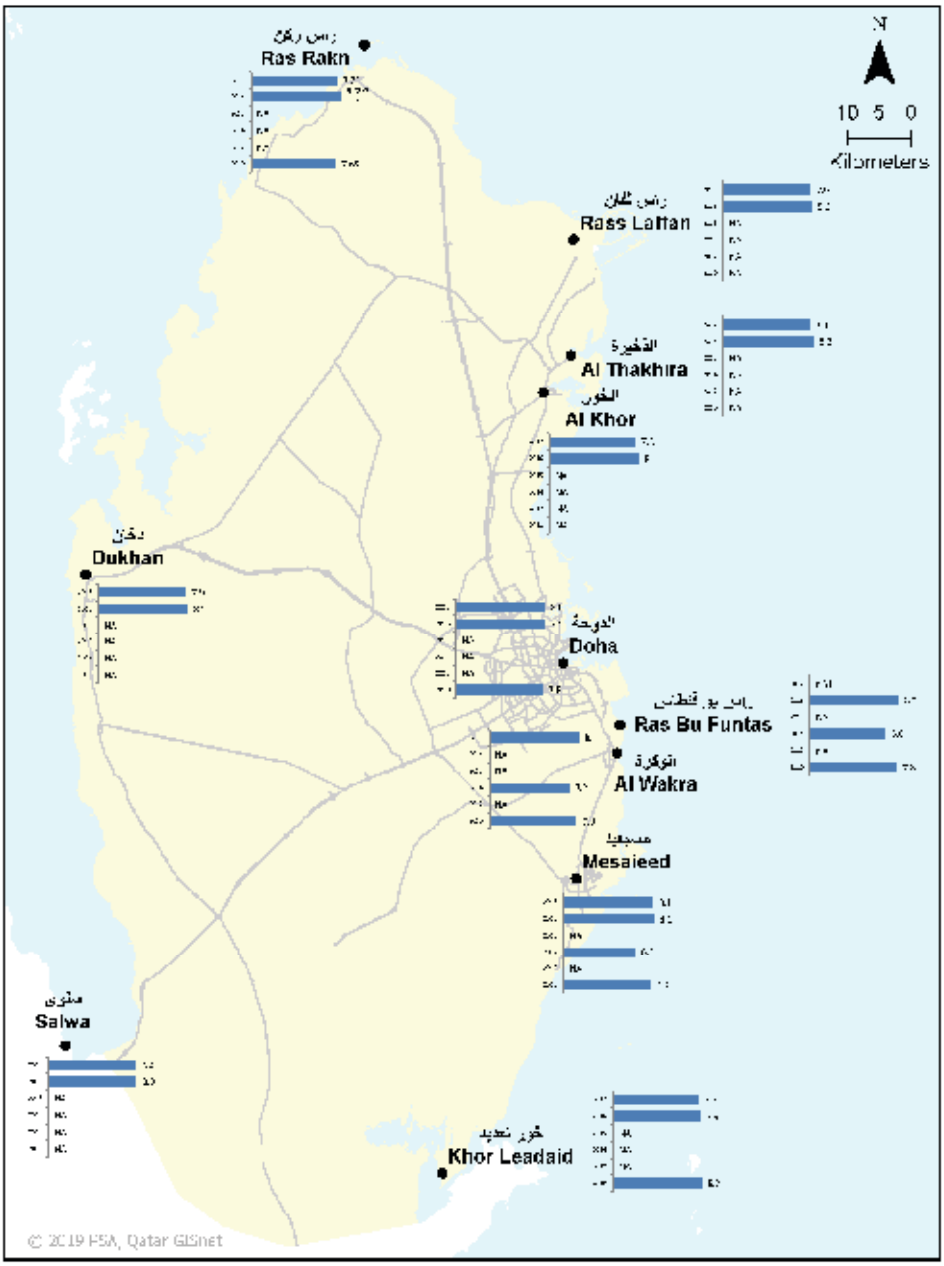

خريطة (14.3): تركيز النتريت في المياه الساحلية القطرية (2017-2010)

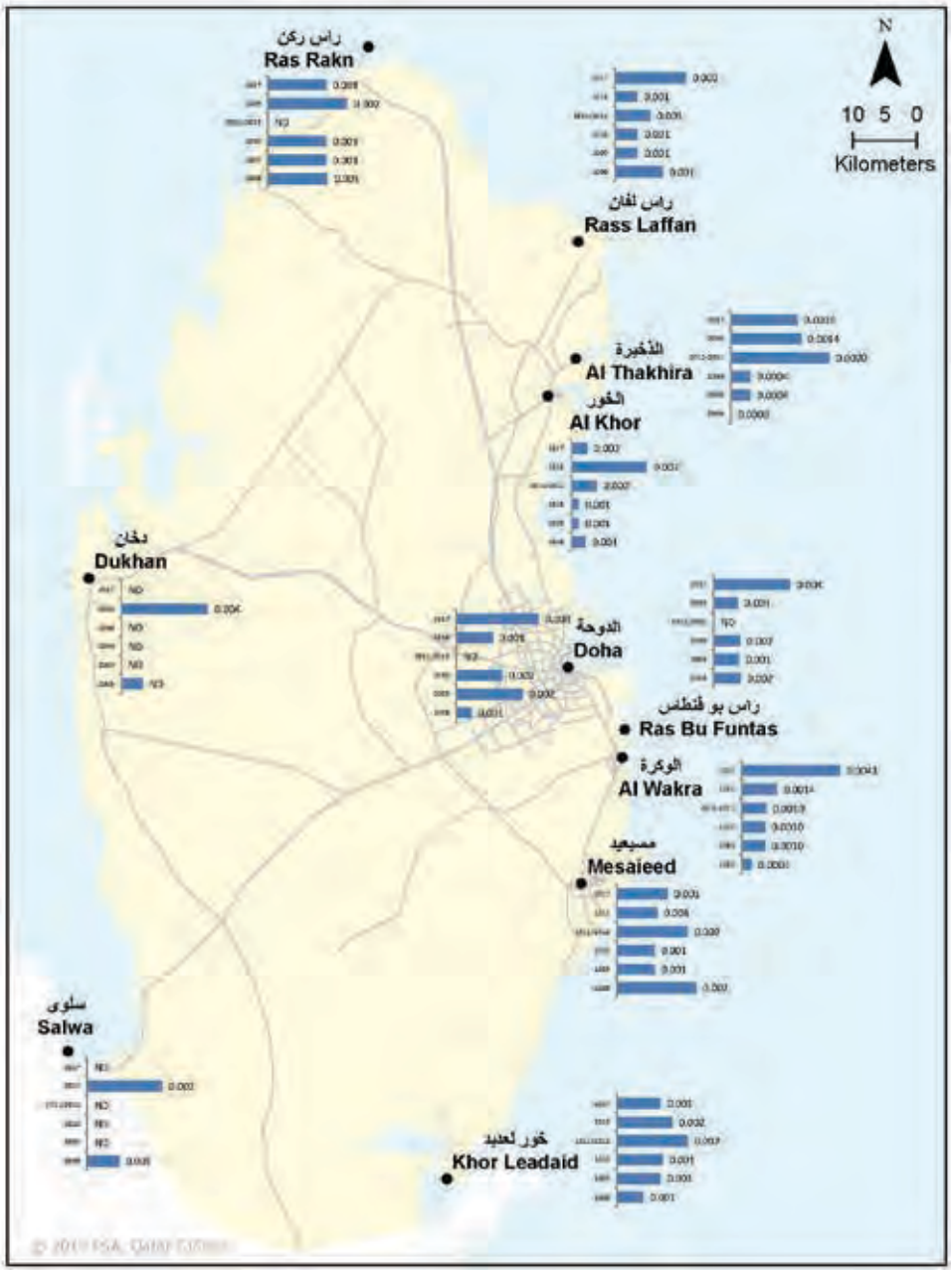

خريطة (14.4): تركيز النترات في المياه الساحلية القطرية (2017-2010)

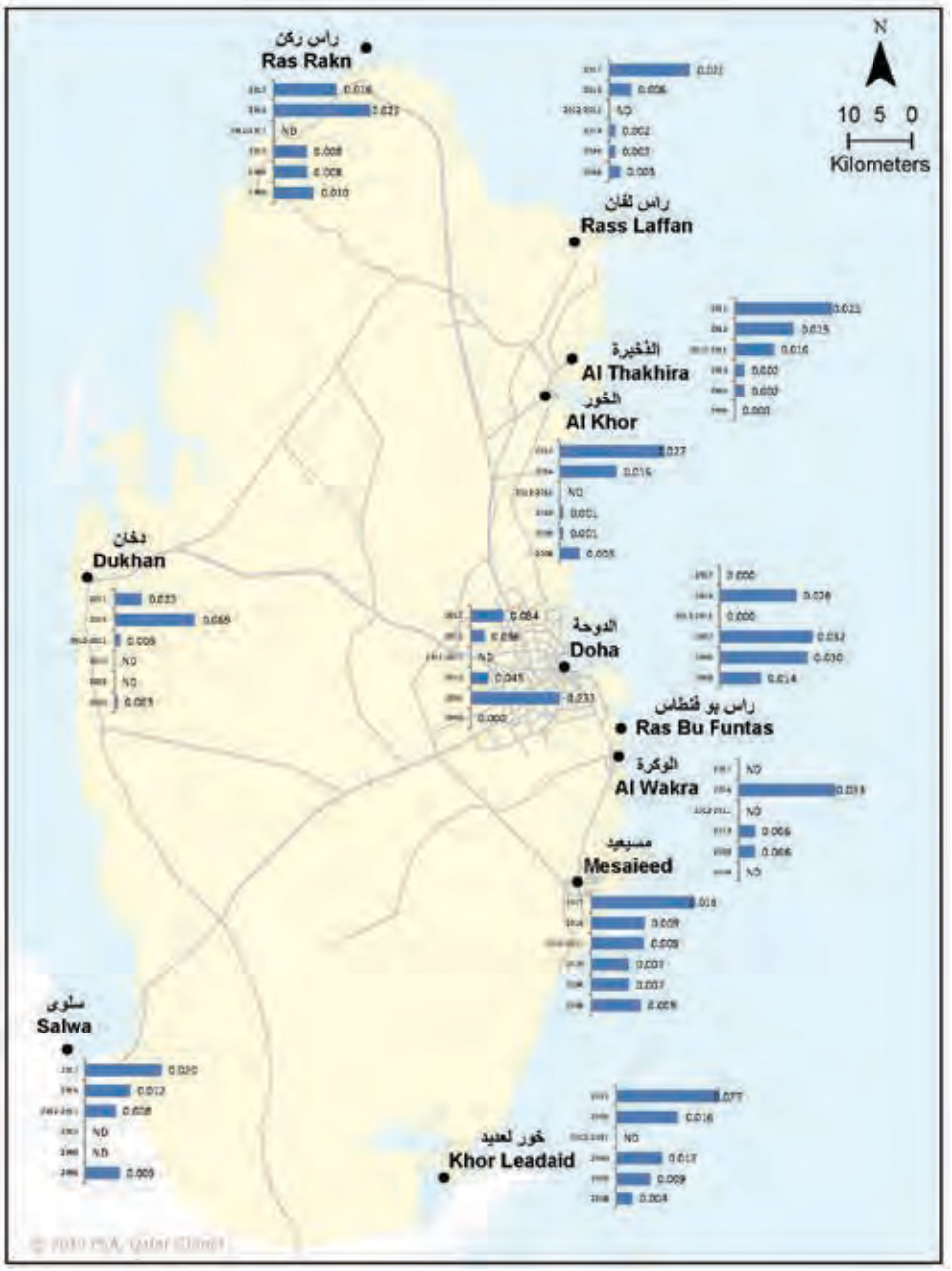

خريطة (14.5): تركيز السليكات في المياه الساحلية القطرية (2010-2017)

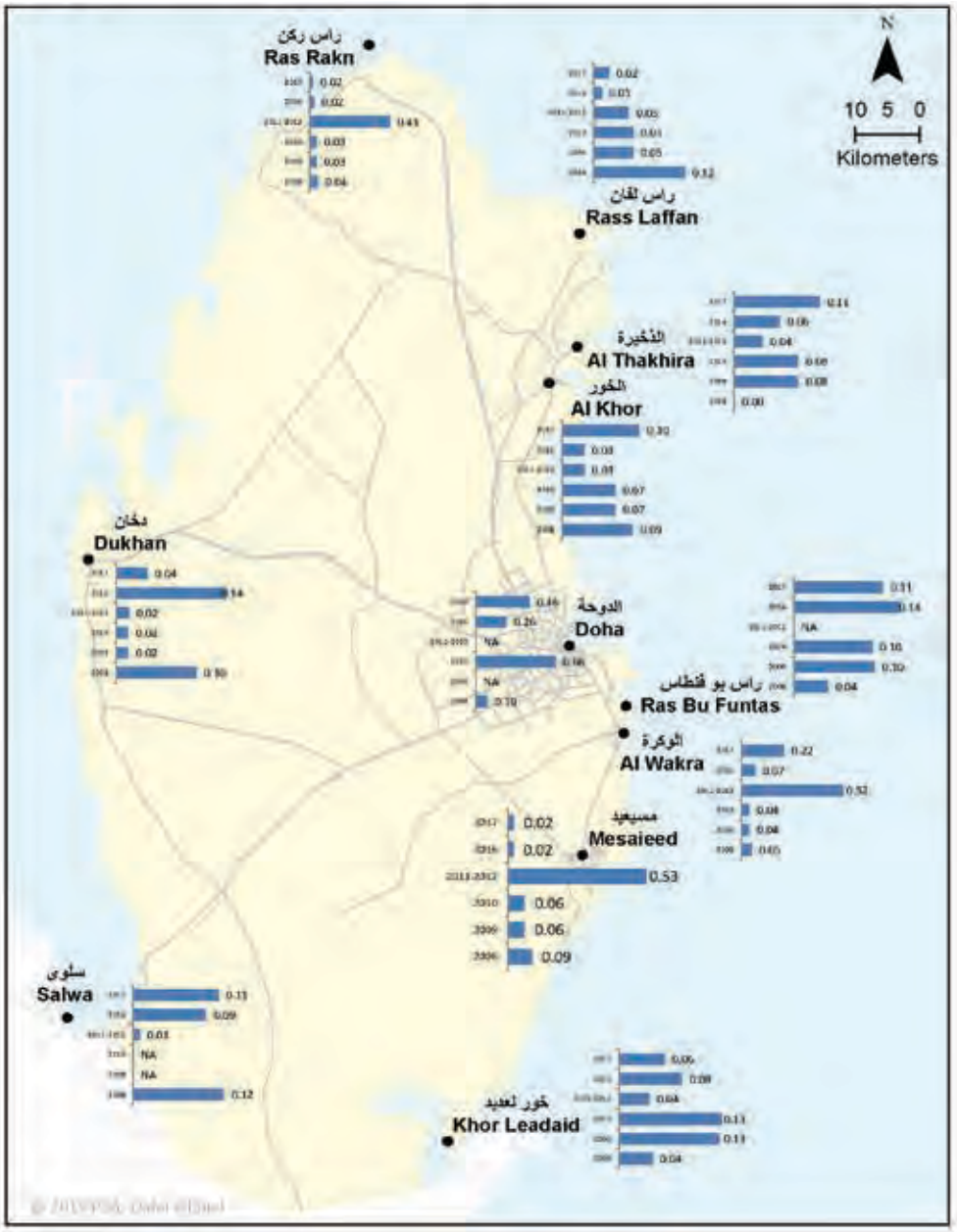

خريطة (14.6): تركيز الفوسفات في المياه الساحلية القطرية (2010-2017)

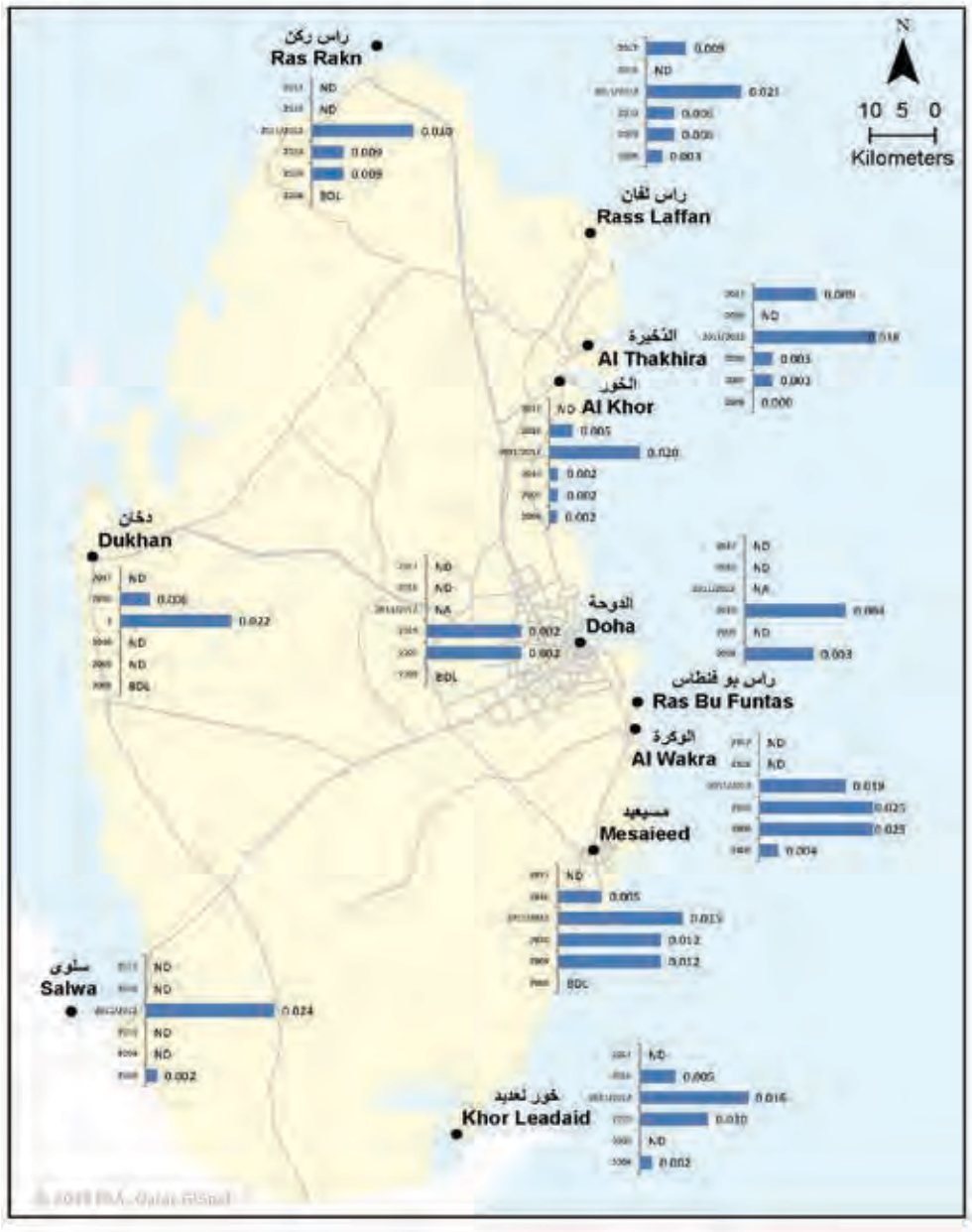

خريطة (14.7): مجموع المواد الصلبة العالقة في المياه الساحلية القطرية (2010-2017)

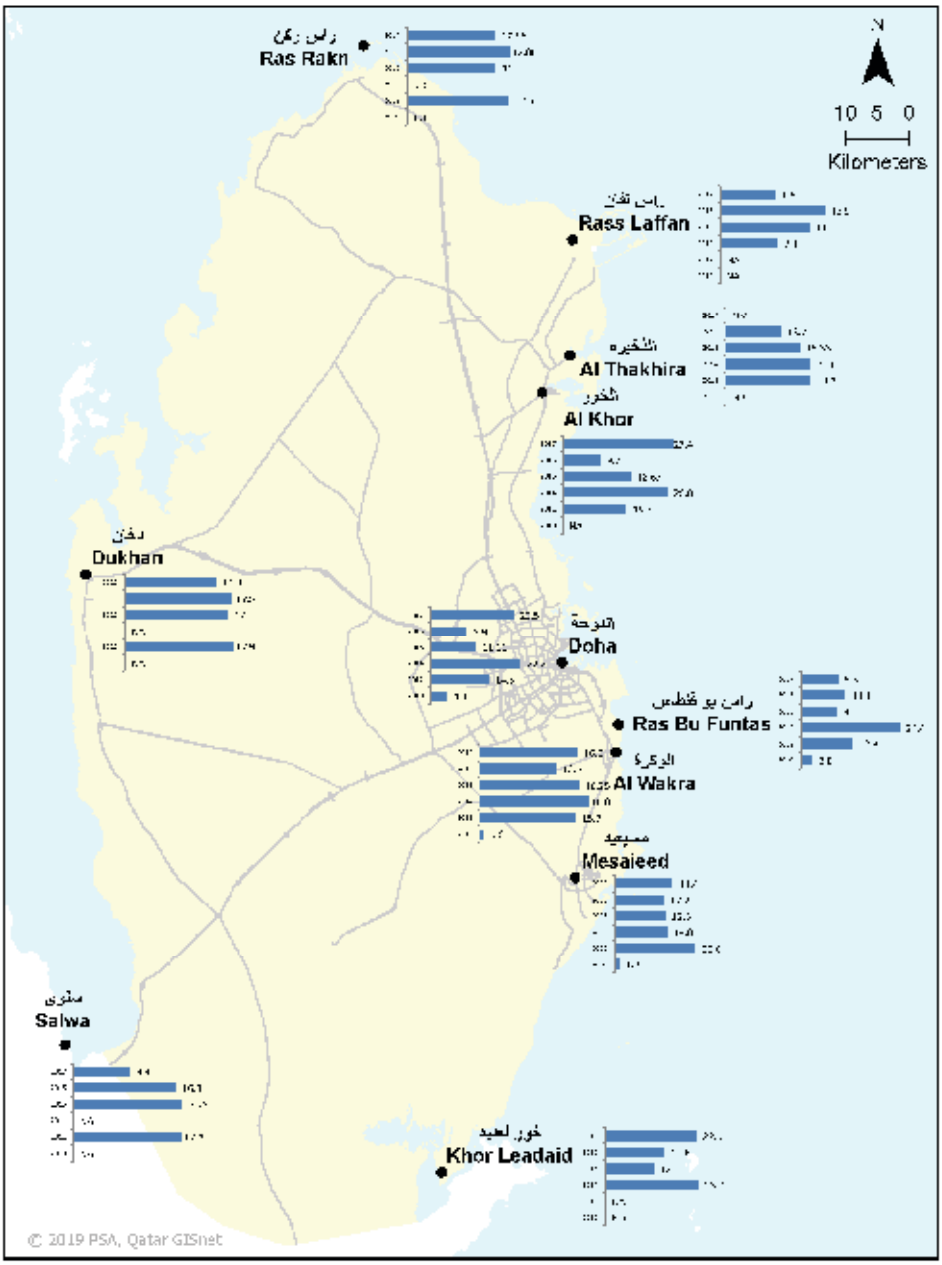

وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع الكميات الإجمالية للمخلفات وأنقاض المياه البحرية خلال الفترة (2012 - 2018)، حيث ارتفعت من (1950) طناً عام 2012 إلى (2828) طناً عام 2018، أي بنسبة ارتفاع تقدر بنحو (87.2%).

جدول (14.2) كمية المخلفات وأنقاض المياه البحرية حسب نوع المخلفات(بالطن) (2012- 2018)

السنة	مخلفات خشب	مخلفات شواطئ	مخلفات زيوت	المجموع
2012	50	800	1,100	1,950
2013	45	700	1,050	1,795
2014	65	550	1,200	1,815
2015	40	500	1,600	2,140
2016	...	3,650	...	3,650
2017	...	3,650	...	3,650

المصدر : وزارة البلدية والبيئة.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع مخلفات الأخشاب ومخلفات الشواطئ ومخلفات الزيوت تؤثر بشكل كبير على البيئة البحرية وعلى التنوع الحيوي فيها، الأمر الذي يتطلب من الجهات المختصة اتخاذ إجراءات عملية وملموسة للحد منها لتأمين استدامة المناطق الساحلية والمحافظة على سلامة البيئة.

الغاية (14-2): إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بوسائل منها تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها إلى ماكانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020

14-2-1 نسبة المناطق الاقتصادية الحصرية الوطنية التي تدار باستخدام نهج قائمة على النظم الإيكولوجية

تهدف الخطة المتكاملة لإدارة المناطق الساحلية إلى المحافظة على المصادر الطبيعية وحماية المظاهر البحرية، وتيسير فرص التنمية الاقتصادية المتمثلة في المصائد والسياحة البيئية، واستصلاح الأراضي والبنية التحتية البحرية وذلك من خلال تحليل المصادر البحرية في مناطق السواحل، وحماية واستمرارية التنوع الأحيائي، وحماية القيم الثقافية والتراث الثقافي، وإدارة وتنظيم الوصول إلى المناطق الساحلية والاستخدامات الترفيهية لتقليل التأثيرات السلبية، وفهم العمليات الفيزيائية وتطوير استراتيجيات التنمية لتقليل المخاطر التي قد تنجم عن التغييرات المناخية، مثل ارتفاع درجة الحرارة وارتفاع منسوبات مياه البحر، وتطوير الاستخدامات المناسبة للأراضي في المناطق الساحلية. وبلغت نسبة المناطق الاقتصادية التي تدار باستخدام النهج القائمة على النظم الإيكولوجية (100%) خلال الفترة (2012-2018) .

شكل (14.1): نسبة المناطق الاقتصادية التي تدار باستخدام النهج القائمة على النظم الإيكولوجية (2012 -2018)

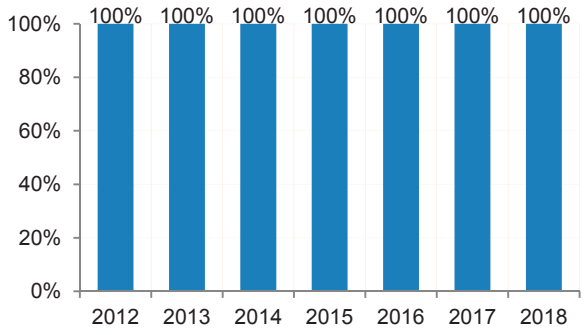

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

قامت دولة قطر في إطار الخطة المتكاملة لإدارة المناطق الساحلية بسن العديد من التشريعات المرتبطة بالاستثمارات في المناطق الساحلية والبحار منها تشريعات قانون حماية البيئة القطري رقم (30) لسنة 2005 ولائحته التنفيذية، كما قامت المؤسسات المعنية بالخطة بوضع التقارير التالية:

- تقرير خرائط الحساسية البيئية للساحل الشرقي لدولة قطر.
- تقرير خرائط الحساسية البيئية للساحل الغربي لدولة قطر وجزيرة حالول
- برنامج رصد الصيد السمكي (حدود الصيد، خطط التعويض، مقدرة المصيد السمكي)
- اتجاهات ظروف مواطن التنوع الحيوي الساحلية والبحرية
- الضغوط الناشئة عن السكان، وطول الشواطئ المعدلة (كم2) ومساحة المستصلحة منها.
- مخاطر التغيرات المناخية.

وغني عن البيان أن الإدارة المستدامة لهذه المناطق الساحلية يجب أن تتم من خلال المسار الجماعي للسلطات المختصة ويشارك فيه الجميع القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني بصفتهم شركاء التنمية في هذا المشروع الحيوي للدولة وأن المسار الجماعي لخطة التنمية المتكاملة لإدارة المناطق الساحلية يشمل العديد من الاستراتيجيات للنشاطات والإدارات المتمثلة في الدورة المستمرة لجمع المعلومات والتحليل العلمي لها، وتطوير وتنفيذ الاستخدام المناسب للأراضي والسياسات التخطيطية على المناطق الساحلية، إدارة المناطق الترفيهية الاجتماعية، والمراقبة وكتابة التقارير .

الغاية (14-3): تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بجملة وسائل منها تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات

1-3-14 قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات

تشير البيانات الخاصة بمتوسط الحموضة للمياه البحرية المسجلة في محطات منتشرة في مناطق مختلفة من دولة قطر إلى أن متوسط الحموضة المسجل تراوح ما بين (7.7 غرام في اللتر الواحد) كحد أدنى في محطة خور العديد و(8.1 غرام في اللتر الواحد) في محطات مسيعيد والوكرة كحد أعلى . وجميع المؤشرات المسجلة في كافة مناطق الدولة لم تتخطى الحد المسموح به وفق القانون القطري رقم (3) لعام 2005 والمقدر بـ (8.3-6.5 غرام في اللتر الواحد).

جدول (14.3) متوسط الحموضة البحرية مقاسة بحدود متفق عليها من محطات ممثلة لأخذ العينات (2010 -2017)

المنطقة	2010	2014	2016	2017
خور العديد	8.0	ND	8.0	7.7
مسيعيد	7.8	6.5	8.1	8.1
الوكرة	7.9	7.2	NM	8.1
راس بوفنطاس	7.8	6.8	8.0	NM
الدوحة	7.8	ND	8.0	8.0
الخور	-	ND	8.1	7.8
الذخيرة	-	ND	8.1	7.8
راس لفان	-	ND	8.0	7.9
راس ركن	7.7	ND	8.1	7.8
دخان	-	-	8.1	7.9
سلوى	-	-	7.9	7.8

NM: لم يتم قياسه.
ND: غير مكشف عنه.
الحد الأقصى المسموح به وفقا للقانون القطري رقم (3) لسنة 2005 لمتوسط الحموضة هو 6.5 - 8.3 غرام في اللتر الواحد.
المصدر: وزارة البلدية والبيئة.

خريطة (14.8): درجة الحموضة في المياه الساحلية القطرية (2017-2010)

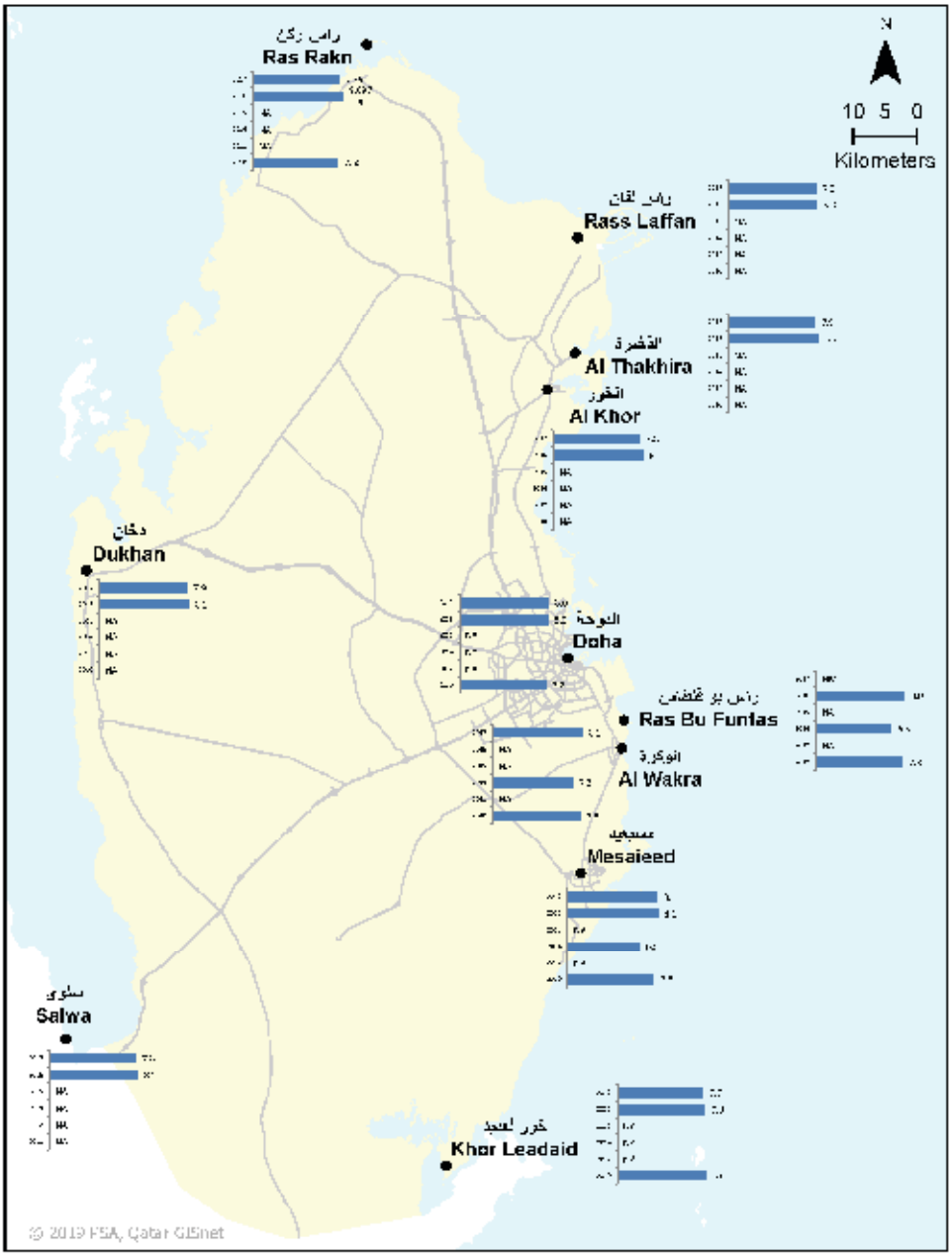

الغاية (14-4): تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني، وغير المبلغ عنه، وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020

1-4-14 نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً

تساهم مصائد الأسماك مساهمة كبيرة في تحقيق الامن الغذائي وفي توفير سبل العيش وفي الاقتصاد الوطني، بيد أنه إذا لم يخضع لإدارة مستدامة ، فإنه يمكن أن يخرب الموائل السمكية، وان يخفض التنوع الحيوي،وان يعطل أداء النظم الإيكولوجية ،مما يخلف أثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

شهدت نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة في دولة قطر تطور إيجابياً مابين عامي (2012 و 2016) حيث ارتفعت من (72%) عام 2012 إلى (80%) عام 2016أي بنسبة زيادة قدرت بـ (11.1%)، وهذا التقدم المحرز يرجع إلى استكمال بعض المشاريع الخاصة بتنمية الثروة السمكية كمشروع الاستزراع الخاص لبعض أنواع الأسماك البحرية المحلية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مستوى الاستدامة البيولوجية، غير أن الوضع تغير عام 2017، حيث تدنت النسبة حتى وصلت إلى (59%) ، وهي تقل عن مثيلاتها على الصعيد العالمي البالغة (66.9%)، وهذا ربما يفسر بسبب عمليات الصيد غير القانوني والاستغلال المفرط للارصدة السمكية البحرية.

شكل (14.2): نسبة الارصدة السمكية ضمن مستوى مستدام بيولوجياً 2012 -2017

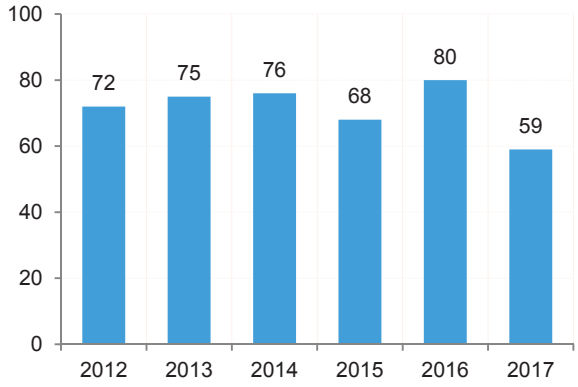

المصدر: وزارة البلدية والبيئة.

وغني عن البيان، فإنه لبلوغ توازن صحي في البلاد لا مناص من المحافظة على الأرصدة السمكية ضمن الحدود المستدامة بيولوجياً عند مستوى الوفرة أو فوقه، وهو المستوى الذي يمكن أن يعطي المردود الأقصى المستدام.

الغاية (14-5): حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020

14-5-1 نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية

تبلغ مساحة المحميات البحرية (720.33) كيلومتر مربع لعام 2017 بضمنها محمية خور العديد والذخيرة. كما تُعد محمية خور العديد من أكبر المحميات البحرية، حيث بلغت مساحتها 540 كم مربعاً، أي بنسبة 75 في المائة من إجمالي المحميات البحرية في دولة قطر . وبقيت نسبة تغطية المناطق المحمية فيما يتعلق بالمناطق البحرية عند مستوى (6.3%) طيلة الفترة (2012-2018).

شكل (14.3): مساحة المحميات البحرية كم مربع (2012 -2018)

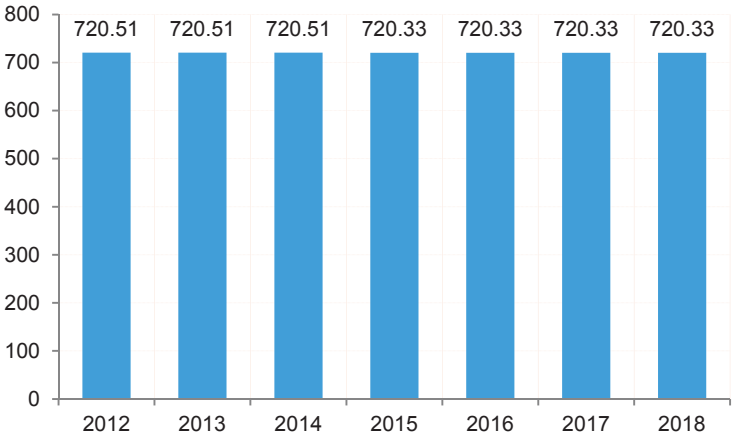

جدول (14.4)

تغطية المناطق المحمية فيما يتعلق بالمناطق البحرية (2012 -2018)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مساحة المحميات البحرية (كم2)	721	721	720	720	720	720	720
نسبة تغطية المناطق المحمية فيما يتعلق بالمناطق البحرية%	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3

المصدر: وزارة البلدية والبيئة.

خريطة (14.9): توزيع المحميات البرية والبحرية بدولة قطر (2018)

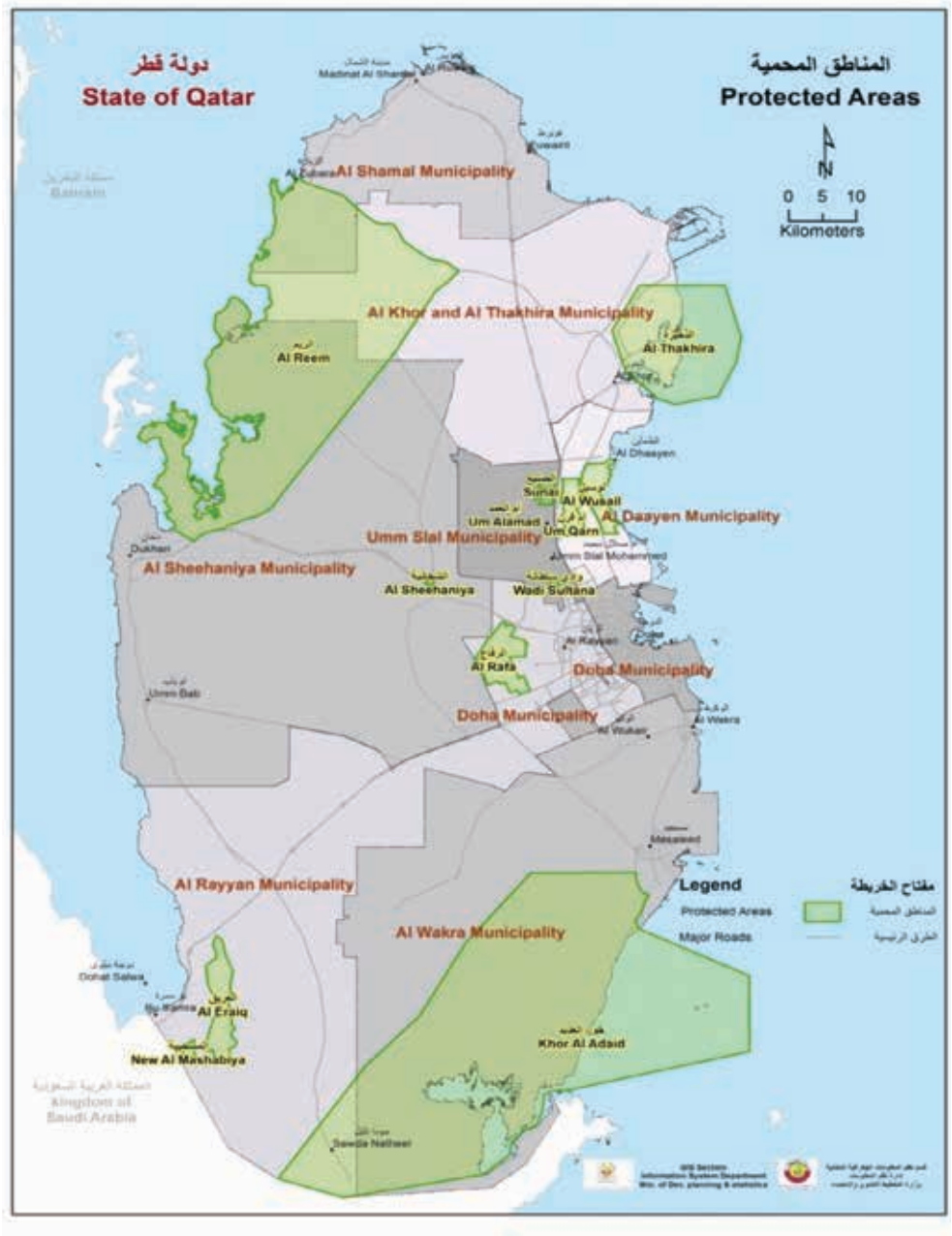

الغاية (14-6): حظر أشكال معينة من الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بضرورة أن تكون المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة، للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020

1-6-14 التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم

سعت دولة قطر منذ تأسيسها عام 1971 إلى الانضمام إلى كافة الاتفاقيات الدولية والخليجية والإقليمية والبروتوكولات الدولية، علاوة على توقيعها على العديد من الاتفاقيات الثنائية، وساهم ذلك في تنفيذ الآليات الدولية الهادفة إلى مكافحة الصيد غير المشروع وغير المنظم. وبلغ إجمالي الاتفاقيات البيئية التي وقعتها دولة قطر (42) اتفاقية توزعت بواقع (22) اتفاقية دولية و(8) اتفاقية متعددة الأطراف و(8) اتفاقيات خليجية واتفاقيتين إقليميتين، واتفاقيتين ثنائيتين، بالإضافة إلى برتوكول دولي واحد. وتوزعت الاتفاقيات البيئية وفق المجال البيئي ما بين حماية البيئة ومكافحة التلوث(13) اتفاقية، والتنوع الحيوي(7) اتفاقيات، واستخدامات الأراضي (2) اتفاقية، الزراعة والأمن الغذائي والثروة السمكية والحيوانية (6) اتفاقيات، الاستجابة للكوارث الطبيعية والتقنية (6) اتفاقيات، والتغير المناخي(3) اتفاقيات، والنفايات(2) اتفاقيتين، واتفاقية واحد في مجال المياه.

جدول (14.5) مدى التقدم الذي احرزته دولة قطر في تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (2015-2018)

البيان	2015 - 2018
مدى التقدم الذي احرزته دولة قطر في تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم	اسطول الصيد في دولة قطر من النوع التقليدي ولا يعمل بغير المياه الإقليمية القطرية وليس لدي الدولة سفن تعمل خارج المياه الإقليمية أو المياه الدولية، هذا إضافة إلى ان موانئ الصيد بالدولة لم تستقبل اي من سفن الصيد العاملة خارج المياه الإقليمية القطرية.

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

شكل (14.4): الاتفاقيات التي صادقت عليها دولة قطر حسب المجال البيئي (1971-2016)

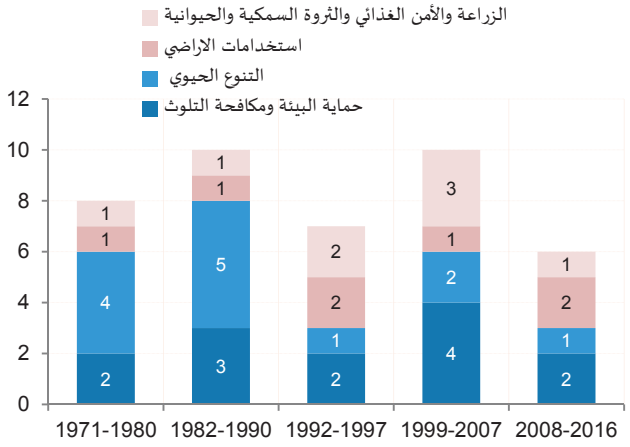

الغاية (14-7): زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بجملة وسائل منها الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030

14-7-1 مصايد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، وجميع البلدان

ارتفع مؤشر مصايد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً وجميع البلدان من (0.09%) عام 2012 إلى (0.19%) عام 2016.

شكل (14.5): مصايد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا وجميع البلدان (2012 -2016)

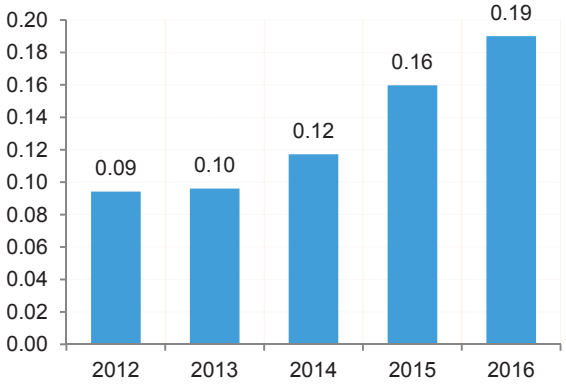

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الغاية (14-ب): تسير وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق

14-ب-1 التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق

لقد تم وضع خطة استراتيجية لتنمية قطاع الثروة السمكية ضمن استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2011 – 2016) تضمنت مشروعين أساسيين، وهما مشروع تحسين تقنية الإنتاج، ومشروع مراجعة وتعزيز التشريعات المتعلقة باستغلال الموارد السمكية، ويرتكز بالأساس على اتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها حماية وتنمية الثروات المائية الحية واستغلالها مثل تخفيض جهد الصيد في مواسم تكاثر الأسماك المعمول به حالياً للأسماك القاعية.

ويمكن القول بأن الإطار القانوني والمؤسسي الذي يضمن حقوق الوصول لمصايد الأسماك ويحميها فهو متاح في دولة قطر

جدول (14.6) مدى التقدم الذي احرزته دولة قطر في مدى تطبيق إطار قانوني/ تنظيمي/ سياساتي/ مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق (2015- 2017)

2015	2016	2017
• الاستمرار في تطبيق القانون رقم (4) لسنة 1983 بشأن استغلال وحماية الثروات المائية الحية في قطر	• اصدار قرار وزير البلدية والبيئة رقم (274) بشأن تصدير الأسماك	• الاستمرار في تطبيق قرار وزير البلدية والبيئة رقم (274) بشأن تصدير الأسماك
• الاستمرار في تطبيق القرار الوزاري رقم (22) لسنة 2011 بشأن تنظيم صيد القبقب	• الاستمرار في تطبيق القانون رقم (4) لسنة 1983 بشأن استغلال وحماية الثروات المائية الحية في قطر	• الاستمرار في تطبيق القانون رقم (4) لسنة 1983 بشأن استغلال وحماية الثروات المائية الحية في قطر
• اصدار قرار وزير البيئة رقم (55) بتنظيم صد الكنعد	• الاستمرار في تطبيق القرار الوزاري رقم (22) لسنة 2011 بشأن تنظيم صيد القبقب	• الاستمرار في تطبيق القرار الوزاري رقم (22) لسنة 2011 بشأن تنظيم صيد القبقب
• إصدار قرار وزير البيئة رقم (86) بتنظيم ممارسة بعض أعمال الصيد البحري	• الاستمرار في تطبيق قرار وزير البيئة رقم (55) بتنظيم صد الكنعد	• الاستمرار في تطبيق قرار وزير البيئة رقم (55) بتنظيم صد الكنعد
• تنظيم الاجتماعات الدورية الشهرية للجنة الثروات المائية الحية التي تضم ممثلين من كافة جهات ذوي الصلة بالمصايد	• الاستمرار في تطبيق قرار وزير البيئة رقم (86) بتنظيم ممارسة بعض أعمال الصيد البحري	• الاستمرار في تطبيق قرار وزير البيئة رقم (86) بتنظيم ممارسة بعض أعمال الصيد البحري
	• تنظيم الاجتماعات الدورية الشهرية للجنة الثروات المائية الحية التي تضم ممثلين من كافة جهات ذوي الصلة بالمصايد	• تنظيم الاجتماعات الدورية الشهرية للجنة الثروات المائية الحية التي تضم ممثلين من كافة جهات ذوي الصلة بالمصايد

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

الغاية (14-ج): تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما بتنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الاطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، على نحو مايشير اليه الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو اليه"

14-ج-1 عدد الدول التي تنفذ تشريعياً أو برامجياً الشروط الواردة في برتوكولات البحار الإقليمية والمصادقة على وتنفذ المعاهدات البحرية ومعاهدات المصائد لمنظمة العمل الدولية

المؤشر لاينطبق على دولة قطر

ويمكن القول بأن دولة قطر حققت أغلب الغايات المرتبطة بالهدف الرابع عشر المتعلق بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، حيث قامت بحفظ المناطق الساحلية وإدارتها بطريقة مستدامة وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات والقرارات الداعمة لنهج الاستدامة البيئية, وبلغت نسبة المناطق الاقتصادية التي تدار باستخدام النهج القائمة على النظم الإيكولودية (100%). وكذلك التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية الدولية والإقليمية الهادفة إلى المحافظة على النظم الإيكولوجية البحرية.

وتواجه الدولة تحدي المحافظة على الثروة السمكية في ظل انخفاض مؤشر رصيد الأسماك ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً والذي وصل (59%)، وهو يقل عن مثيله على الصعيد العالمي بنحو (7.9%).

15 الحياة في البرّ

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

يركز الهدف الخامس عشر على الإدارة المستدامة للغابات، واستعادة الأراضي المتدهورة، ومكافحة التصحر بصور ناجحة، والحد من تدهور الموائل الطبيعية، وإنهاء فقدان التنوع الحيوي. وستساعد هذه الجهود المبذولة بمجموعها على ضمان الحفاظ على سبل العيش للذين يعتمدون بشكل مباشر على الغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية، وعلى ضمان انتعاش التنوع الحيوي، وتمتع الأجيال القادمة بالفوائد المتأتية عن الموارد الطبيعية.

الغاية (15-1): كفالة حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وكفالة استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020

15-1-1 مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة

لاتوجد غابات في دولة قطر في المناطق البرية، بينما توجد غابات القرم في المناطق الساحلية والتي بلغت مساحتها نحو (9) كم2 لعام 2015. وتقع غالبية غابات القرم في شمال مدينة الخور، وهي غابات طبيعية ممتدة على مساحات شاسعة بشكل يظهر تفاوتاً جذاباً مع مساحات الصحراء الواسعة. يجذب هذا الامتداد الواسع من المساحات الخضراء الطيور المقيمة والمهاجرة كطيور النحام الوردي وطيور مالك الحزين.

جدول (15.1) مساحة المنجروف كم2 (2010 و2015)

2010	2015
7,31	9

المصدر: شبكة نظم المعلومات الجغرافية- جهاز التخطيط والإحصاء

وجدير بالذكر، أن أهمية نباتات القرم التي يبلغ طول شتلاتها من 44 إلى 60 سم تكمن في أنها تعمل على تثبيت التربة، والحفاظ على الشواطئ من التآكل، فضلاً عن تحسين ظروف تنمية الثروة السمكية، حيث تعتبر أشجار القرم حصنا لتكاثر كثير من الأسماك، وبعضها ذو أهمية اقتصادية في دولة قطر، مثل البدح، كما أن أوراق القرم التي تتساقط تقوم البكتيريا بتحليلها إلى مركبات عضوية أولية تستفيد منها أنواع مختلفة من الكائنات البحرية في نظامها الغذائي، وبذلك تعتبر بيئة نبات القرم موطناً مناسباً لأنواع عديدة من الكائنات البحرية، مثل الأسماك والروبيان والطحالب والقشريات والفطريات والديدان وغيرها .

الغاية (15-3): مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتأثرة بالتصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030

15-3-1 نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة

يقصد بتدهور الأراضي انخفاض أو فقدان الإنتاجية والتنوع الحيوي للأراضي بصفة مؤقتة أو دائمة، وتشمل كافة الأراضي سواء كانت أراضي زراعية (مروية أو بعلية أي مطرية) أو أراضي مراعي أو غابات.

بلغت مساحة الأراضي المتدهورة في قطر (10,619) كيلومترمربع عام 2005 وهي تشكل ما نسبة (92.8%) من إجمالي المساحة الكلية للدولة، وترجع أسباب تدهور الأراضي إلى أسباب عدة يمكن إيجازها بالأتي:

- تدني مستوى كميات المياه الجوفية وزيادة ملوحتها من سنة إلى أخرى.
- تدهور الأراضي المروية بفعل زيادة ملوحة الأرض.
- زحف الرمال علي الاراضي الزراعية المتصحرة.
- تصحر بفعل عامل الانجراف المائي.
- تدهور المراعي في الأراضي التي هي أساساً هشة الخصائص.
- تدخل الانسان في بيئة قطر.

شكل (15.1): مساحة الأراضي المتدهورة حسب درجة التأثر (كم2) (2005)

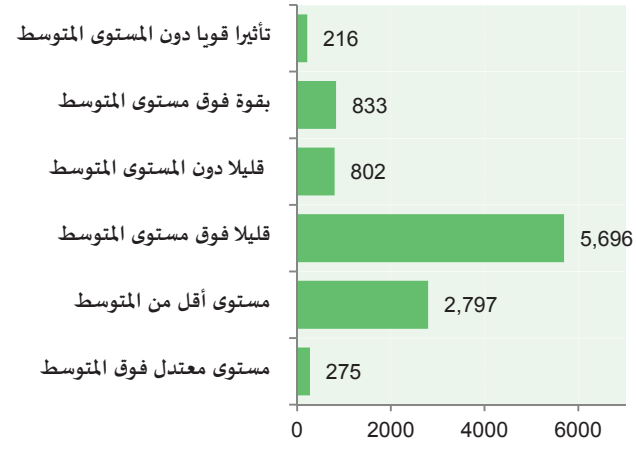

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

وعند النظر إلى مساحة الأراضي المتدهورة وفق درجة التأثر نجد أن تدهور الأراضي قليلاً فوق المستوى المتوسط يشكل (53.6%)، ثم تدهور الأراضي يؤثر على مستوى أقل من المتوسط بنسبة (26.3%)، يليه تدهور الأراضي يؤثر بقوة فوق المستوى المتوسط بنسبة (7.8%)، فتدهور الأراضي يؤثر دون المستوى المتوسط بنسبة (7.5%)، ثم تدهور الأراضي يؤثر على مستوى معتدل فوق المتوسط بنسبة (2.6%)، وأخيراً تدهور الأراضي يؤثر تأثيراً قوياً دون المستوى المتوسط.

وتجدر الإشارة إلى دولة قطر تبنت بعض السياسات لمواجهة تدهور الأراضي من خلال تنفيذ عدة مشاريع لإنشاء قاعدة بيانات حول الموارد الطبيعية المختلفة، كمشروع المسح الهيدرولوجي ومشاريع الاستخدام المتكامل للمياه والأراضي ومشروع تنمية الزراعة والموارد المائية.

خريطة (15.1): مساحة تدهور الاراضي بدولة قطر (2005)

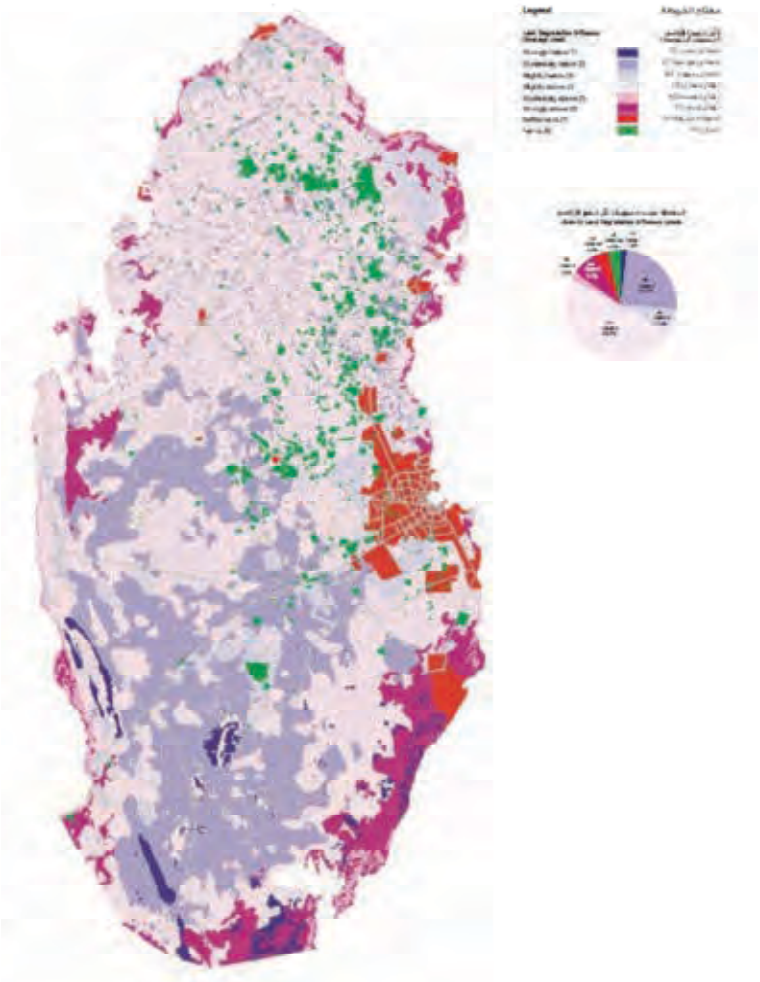

الغاية (15-4): كفالة حفظ النظم الايكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لاغنى عناه لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030

15-4-1 التغطية محسوبة للمناطق المحمية من المواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي

المؤشر لاينطبق على دولة قطر

15-4-2 مؤشر غطاء الأخضر الجبلي

المؤشر لاينطبق على دولة قطر

الغاية (15-5): اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها

15-5-1 مؤشر القائمة الحمراء

القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض هي لائحة تُصنِّفُ وتَدّرسُ حالة حفظ الأنواع النباتية والحيوانية أنشئت في عام 1963، يصدرها اتحاد الحماية العالمي السلطة الرسمية القائمة على حفظ الأنواع في العالم. ويهدف الاتحاد من وراء هذا الإصدار إلى إعادة تقييم كل فئة من الأنواع كل 5 سنوات إذا أمكن، أو كل عشر سنوات على الأقل.

بلغ فهرس القائمة الحمراء الخاص بعدد الكائنات النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض بدولة قطر لعام 2017 نحو (10) كائنات منها (5) كائنات نباتية تشمل كل من الغاف القطري، الغضا، الجراوة، المرخن والبمبر، و(5) كائنات حيوانية تضم الأرنب البري، الضب، الجربوع،القنفذ البري، والثعلب البري. وبقي مؤشر القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض أقل من الحد الأعلى البالغ (1) ، حيث لم يتخطى (0.84) طيلة الفترة 2015-2017.

جدول (15.2) مؤشر القائمة الحمراء (2015 -2017)

المؤشر	2015	2016	2017
مؤشر القائمة الحمراء	0.84	0.84	0.83
مؤشر القائمة الحمراء (الحد الأعلى)	1	1	1
مؤشر القائمة الحمراء (الحد الأدنى)	0	0	0

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

ولتعزيز صون وحفظ التنوع الحيوي ووضع الرؤى والأهداف والمشاريع المستقبلية والخاصة بالتنوع الحيوي. وضعت دولة قطر عام 2004 الاستراتيجية الوطنية الأولى للتنوع الحيوي، والتي تم تحديثها في الاستراتيجية الوطنية الثانية للتنوع الحيوي (2015 – 2025)، لتسهم في تحقيق التوازن بين مكونات التنمية المستدامة الكبيرة بالدولة، لتخفيف الضغوط الكبيرة على مكونات التنوع الحيوي، بما فيها النظم الحيوية والحيوانات والنباتات والفطريات.

وجدير بالذكر أن عدد الأنشطة المستمرة التي تحقق أهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع الحيوي في قطر بلغ 14 مشروعاً وبرنامجاً تخدم صون وتنمية التنوع الحيوي والموارد الوراثية الحيوانية، والبيئة النباتية البرية، ومكافحة التصحر.

الغاية (15-6): تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز السبل المناسبة للوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دولياً

15-6-1 عدد البلدان التي اعتمدت أطر تشريعية وإدارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف

تم في 27 يناير 2017 المصادقة على انضمام دولة قطر إلى بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. وقامت دولة قطر باعتماد الأطر التشريعية والإدارية والسياسات الهادفة لتنفيذ ما جاء في بروتوكول ناغويا للموارد الوراثية. كذلك صادقت الدولة على المعاهدة الدولية للموارد النباتية للأغذية والزراعة HGHKQLHL 1 /7 /2008، علاوة على برتوكول قرطاجنة 14/ مارس 2007. واعتمدت دولة قطر أطر تشريعية وإدارية وسياسياتية لكفالة تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية طيلة الفترة (2012-2018).

جدول (15.3) اعتماد أطر تشريعية وإدارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف (2012- 2018)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اعتماد أطر تشريعية (نعم/لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
اعتماد أطر إدارية (نعم/لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
اعتماد سياسات (نعم/لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

كما بلغ اجمالي عدد تصاريح تجميع الموارد الوراثية (النباتية) التي منحت للجامعات والمؤسسات الخاصة ومراكز الإبحاث بدولة قطر خلال الفترة (2015 – 2017) 25 تصريحا توزعت بواقع تصريحين لعام 2014 ، و(9) تصاريح في عامي 2015 و2017 و(7) تصاريح عام 2016.

جدول (15.4) عدد التصاريح التي منحت للجامعات والمؤسسات البحثية (2012-2017)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد التصاريح	...	...	2	9	7	9

...: لم يكن النظام موجود

المصدر: وزارة البلدية والبيئة

الغاية (15-7): اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار بها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء

15-7-1 نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع

انخفضت نسبة الأحياء البرية التي تمت المتاجرة بها بطريقة غير قانونية في دولة قطر من (0.3%) لعام 2015 إلى (0.1%) عام 2017، حيث اقتصرت المتاجرة على (9) كائنات عام 2015 ما بين (2713)، في حين كان العدد (3) كائنات عام 2017 من بين (2843).

جدول (15.5) نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع (2015 -2017)

البيان		2015	2016	2017
الأحياء البرية المتاجرة بها	بطريقة قانونية	2,704	4,299	2,840
	بطريقة غير قانونية	9	10	3
	المجموع	2,713	4,309	2,843
نسبة الأحياء البرية المتاجرة بها غير قانونية%		0.3%	0.2%	0.1%

المصدر: وزارة البلدية والبيئة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

ويقوم موظفو وحدة "سايتس" التابعة لإدارة الحماية البيئية والمحميات والحياة الفطرية بوزارة البلدية والبيئة في كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية للدولة بمنع تهريب أية أنواع نباتية أو حيوانية أو منتجاتها إلى داخل البلاد أو خارجها تنفيذاً لمقرّرات الاتفاقية. كما أصدرت الدولة القانون رقم (4) لسنة 2002 بتنظيم صيد الحيوانات والطيور والزواحف البرية، وكذلك القانون رقم (19) لسنة 2004 بشأن حماية الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية، ولم تكتف بذلك بل أصدرت جوازات للصقور، بحيث لا تدخل أو تخرج من تلك المنافذ الجمركية للدولة إلا من خلال إبراز الوثائق المطلوبة، ما يؤكد اهتمام الدولة بحماية كافة الأنواع المهدّدة بالانقراض سواء كانت نباتية أو حيوانية.

وتتعاون دولة قطر مع الشرطة الدولية (الإنتربول) والدول الأطراف في اتفاقية (سايتس) بهدف تبادل المعلومات للتأكد من سلامة الإجراءات والوثائق المتعلقة بالكائنات الفطرية التي يتم إدخالها إلى الدولة، فضلاً عن المصادقة على اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بموجب المرسوم رقم (43) لعام 2003.

الغاية (15-8): اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020

15-8-1 نسبة البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة، وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها

تتوفر في دولة قطر التشريعات الوطنية ذات الصلة بمراقبة الأنواع الغريبة المجتاحة، وكذلك تتوفر الموارد المالية الكافية لمنع أو السيطرة على الأنواع الغريبة الغازية وذلك طيلة الفترة (2012 - 2018).

جدول (15.6) مدى توفر تشريعات وطنية ذات صلة، وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها (2012 - 2018)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تشريعات وطنية ذات الصلة بمراقبة الأنواع الغريبة المجتاحة (نعم/لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
اتاحة الأموال اللازمة للاجراء المتبع (نعم/لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

عليه فإن الغاية الخاصة باتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها متحققة قبل الموعد المحدد لها 2020 بأكثر من ثمان سنوات.

الغاية (15-ج): تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة

15-ج-1 نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع

بلغت نسبة الأحياء البرية التي تمت المتاجرة بها بطريقة غير قانونية في دولة قطر حوالي (0.1%) لعام 2017 بعد أن كانت النسبة (0.3%) عام 2015، حيث اقتصرت المتاجرة على (9) كائنات عام 2015 ما بين (2704)، في حين كان العدد(3) كائنات عام 2017 من بين (2843) .

جدول (15.7) نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع (2015-2017)

البيان		2015	2016	2017
الأحياء البرية المتاجرة بها	بطريقة قانونية	2,704	4,299	2,840
	بطريقة غير قانونية	9	10	3
	المجموع	2,713	4,309	2,843
نسبة الأحياء البرية المتاجرة بها غير قانونية%		0.3%	0.2%	0.1%

المصدر: وزارة البلدية والبيئة وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر تتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بتطبيق اتفاقية سايتس التي تنظم التجارة الدولية بالحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وتدعم الجهود الدولية للحد من الصيد غير المشروع للأحياء البرية والاتجار بها.

وخلاصة القول، فإن دولة قطر قد نجحت في تحقيق بعض الغايات المرتبطة بالهدف الخامس عشر، حيث انضمت للعديد من الاتفاقيات المعنية بحفظ التنوع الحيوي كالاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي منذ عام 1996، والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر عام 1999، والاتفاقية الدولية الخاصة بتنظيم الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض "سايتس" عام 2001، وكذلك برتوكول قرطاجنة الدولي للسلامة الإحيائية عام 2007. كما وضعت الدولة الاستراتيجية الوطنية الثانية للتنوع الحيوي (2015-2025) والتي اشتملت على تنفيذ برامج ومشاريع تسهم في إيقاف فقدان التنوع الحيوي.

١٦

السلام والعدل
والمؤسسات
القوية

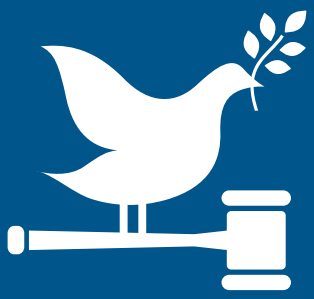

الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

يتوخى الهدف السادس عشر إقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها أحد وتستند إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وصلاح الحكم على جميع المستويات، وإلى مؤسسات شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة.

عملت الدولة على تطوير البنية التحتية والتشريعية والمؤسسية الهادفة إلى بناء مجتمع تسوده قيم المساواة والعدالة وعدم التهميش وذلك لتعزيز حقوق الإنسان، كما قمت الدولة في عام 2003 بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وقامت الدولة بالكثير من الجهود الأخرى لتعزيز مكافحة الاتجار بالبشر سواء على الصعيد التشريعي أو التوعوي أو المؤسسي، كما تبنت الدولة برامج وأنشطة لرفع أداء المؤسسات المعنية بتعزيز سلطات القانون بما يضمن وصول كافة الفئات في المجتمع للعدالة.

الغاية (16-1): الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

16-1-1 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة، حسب العمر ونوع الجنس

ارتفع عدد ضحايا القتل العمد في دولة قطر من (0.2) لكل مائة الف من السكان عام 2015 إلى (0.4) حالة لكل مائة ألف من السكان عام 2018 أي بنسبة ارتفاع قدرها (100%). ويرتفع المعدل عند الذكور مقارنة بالإناث ، حيث بلغ (0.5) لكل مائة ألف نسمة عام 2018 مقارنة بـ (0.0) عند الإناث.

جدول (16.1) عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة حسب الجنس (2015 - 2018)

الجنس	2015	2016	2017	2018
ذكور	0.3	0.4	0.5	0.5
اناث	**0.2**	**0.8**	**0.1**	0.0
المجموع	0.2	0.5	0.4	0.4

المصدر: وزارة الداخلية وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

ويلاحظ ارتفاع ضحايا القتل العمد لكل مئة ألف من السكان كلما تقدم العمر، فشكلت أعلى معدل عند الفئة العمرية (15- 64) سنة بلغت (0.4) عام 2018، كانت صفراً بالنسبة للفئة العمرية أقل من (15) سنة وكذلك الفئة العمرية (65) سنة فاكثر..

جدول (16.2) عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة حسب الجنس والفئات العمرية (2015 -2018)

الجنس	الفئة العمرية	2015	2016	2017	2018
ذكور	أقل من 15 سنة	0.0	0.0	0.0	0.0
	15 - 64 سنة	0.3	0.4	0.6	0.5
	65 سنة فأكثر	0.0	0.0	0.0	0.0
اناث	أقل من 15 سنة	0.0	0.6	0.0	0.0
	15 - 64 سنة	0.2	0.9	0.2	0.0
	65 سنة فأكثر	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	**أقل من 15 سنة**	0.0	0.3	0.0	0.0
	15 - 64 سنة	0.3	0.5	0.5	0.4
	65 سنة فأكثر	0.0	0.0	0.0	0.0

المصدر: وزارة الداخلية وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

16-1-2 الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل 100,000 نسمة، حسب العمر والجنس والسبب

تصنف دولة قطر ضمن دول العالم التي تخلو من النزاعات بمختلف أنواعها، الأمر الذي انعكس على مؤشر عدد الوفيات المرتبطة بالنزاعات والتي سجلت صفراً طيلة الفترة (2015-2018). وهذا يعكس إلى حد كبير قيم العدالة والتسامح، والأمن المجتمعي التي تسود المجتمع القطري.

جدول (16.3) عدد الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل 100,000 نسمة (2015 -2018)

2015	2016	2017	2018
0	0	0	0

المصدر: وزارة الداخلية

إن ما يميز دولة قطر أنها كانت سباقة إلى التقليل من عدد الوفيات في المناطق التي شهدت نزاعات من خلال الوساطات التي قامت بها بين الأطراف المتنازعة في الكثير من دول العالم والتي ساهمت في بسط الأمن والاستقرار، مما انعكس إيجابياً في تخفيض الوفيات الناجمة عن الصراعات المسلحة.

16-1-3 نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي او الجنسي خلال الاثنى عشر شهراً السابقة

ارتفع عدد السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي من (922) شخصاً عام 2015 إلى (1038) شخصاً عام 2018 ، ويرتفع العدد عند الذكور مقارنة بالإناث ، حيث بلغ عدد الأشخاص (610) شخص، حيث

شكلوا بأهمية نسبية (58.8%) من الإجمالي لعام 2018، وتبقى نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف بمختلف أشكاله من اجمالي السكان منخفضة جداً في دولة قطر، حيث لم تتخطى (0.1%).

جدول (16.4) عدد ونسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي حسب الجنس (2015 - 2018)

البيان		2015	2016	2017	2018
العدد	المجموع	922	1,284	1,237	1,038
	ذكور	641	924	847	610
	اناث	281	360	390	428
النسبة من اجمالي السكان	المجموع	0.0	0.0	0.0	0.0
	ذكور	0.0	0.0	0.0	0.0
	اناث	0.0	0.1	0.1	0.1

المصدر: وزارة الداخلية وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

4-1-16 نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها

يشعر جميع سكان قطر من المواطنين والمقيمين بالأمن والأمان عند الحركة والمسير حول المنطقة التي يعيشون فيها وهذا يرجع بالدرجة الأساسية إلى نجاح الخطط والبرامج التي تتبناه وزارة الداخلية في بسط الأمن في ربوع البلاد الأمر الذي جعل الجميع يشعر بالأمان والطمأنينة عند المسير في أي وقت من أوقات اليوم. وهذا تؤكده المعطيات الإحصائية الخاصة بنسبة السكان الذين يشعرون بالآمان عند السير بمفردهم حول المنطقة التي يسكنون فيها، والتي تشير إلى تحقق نسبة (100%) طيلة الفترة (2012-2018).

شكل (16.1): نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها (2012 -2018)

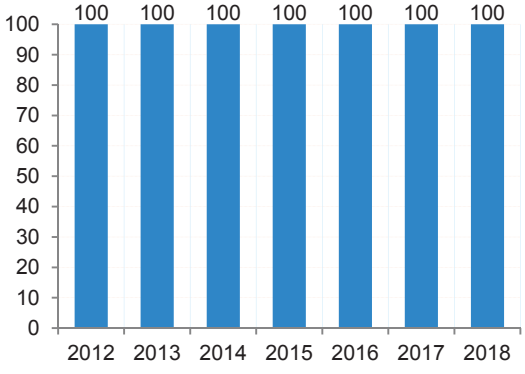

وجدير بالذكر فإن دولة قطر تُعد في طليعة دول المنطقة في مؤشر السلام الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، حيث صنفت ضمن الدول التي تتمتع بأمن وسلام مرتفع في مؤشر السلام العالمي لعام 2018.

الغاية (16-2): إنهاء مايتعرض له الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب

16-2-1 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و 17 سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو إعتداء نفساني من قبل مقدمي الرعاية في الشهر الماضي

بلغت نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (2-14 سنة) والذين تعرضوا لحالة من التأديب غير العنيف (39.6%)، وترتفع النسبة عند الإناث مقارنة بالذكور، حيث بلغت (41.5%)، بينما بلغت (37.9%) عند الذكور، وترتفع النسبة عند الفئة العمرية (5-9 سنوات)، لتصل إلى (42.5%)، وتنخفض عند الفئة العمرية (2-4 سنوات)، حيث بلغت (36.5%). وترتفع النسبة كلما يرتفع المستوى التعليمي لرب الاسرة، حيث وصلت النسبة إلى (42.7%) في حالة كون رب الاسرة يحمل مؤهلاً جامعياً فما فوق.

أما بالنسبة للعقاب النفسي فبلغت نسبة الأطفال في العمر (2-14 سنوات) الذين تعرضوا إلى عقاب نفسي (37.9%)، وترتفع عند الذكور (46.4%) بالمقارنة مع الإناث (39.8%)، كما تزداد النسبة كلما ارتفع العمر، حيث بلغت (47.4%) عند الأطفال في الفئة العمرية (10-14 سنة) مقارنة (35.4%) عند الفئة العمرية (2-4 سنة)، ويزداد العقاب النفسي كلما انخفض المستوى التعليمي لرب الأسرة، حيث بلغت النسبة قرابة (50%) في حالة كون رب الأسرة في مستوى دون التعليم والتعليم الابتدائي.

وكانت نسبة الأطفال في العمر (2-14 سنوات) الذين تعرضوا إلى عقاب بدني شديد بحدود (6.4%) لجميع الفئات العمرية وهي تزداد كلما انخفض عمر الطفل، حيث بلغت النسبة (8.5%) عند الفئة العمرية (2-4 سنة)، كما وترتفع أيضاً في حالة كون رب الأسرة دون تعليم، حيث بلغت النسبة (15.6%).

وبلغت نسبة الأطفال في العمر (2-14 سنة) الذين تعرضوا إلى أي عقاب بدني (34.3%)، وتزداد عند الذكور (37.7%) مقارنة بالإناث، حيث بلغت (30.4%)، أما من حيث العمر، فقد بلغت النسبة (35.6%) عند عمر (10-14 سنوات)، و(35.2) عند عمر (2-4 سنة)، وقلت عند عمر (5-9 سنوات)، حيث بلغت (32.5%)، وترتفع النسبة كلما انخفض مستوى تعليم رب الأسرة، حيث اقتربت من (50%) بالنسبة للفئة العمرية (2-4 سنوات).

جدول (16.5) نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 2 - 14سنة وفقاً لطريقة تأديب الطفل (2012)

البيان		نسبة الأطفال في العمر 2 - 14 سنة الذين تعرضوا إلى:				
		تأديب غير عنيف فقط	عقاب نفسي	عقاب بدني		أي أسلوب تأديب عنيف
				أي عقاب بدني	شديد	
الجنس	ذكور	37.9	46.4	37.7	6.6	53.1
	إناث	41.5	39.8	30.4	6.1	46.3
العمر (بالسنوات)	2 – 4 سنة	36.5	35.4	35.2	8.5	46.5
	5 – 9 سنة	42.5	43.2	32.5	5.4	49.0
	10 – 14 سنة	38.1	47.4	35.7	6.3	52.6

جدول (16.5) نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 2 - 14سنة وفقاً لطريقة تأديب الطفل (2012)

البيان		نسبة الأطفال في العمر 2 - 14 سنة الذين تعرضوا إلى:				
		تأديب غير عنيف فقط	عقاب نفسي	عقاب بدني		أي أسلوب تأديب عنيف
				أي عقاب بدني	شديد	
المستوى التعليمي لرب الأسرة	دون تعليم	28.4	56.5	49.3	15.6	62.9
	ابتدائي	25.5	58.5	47.2	4.5	64.9
	إعدادي	33.9	55.4	40.1	6.9	60.2
	ثانوي	39.0	45.8	37.1	7.9	54.4
	جامعي فما فوق	42.7	38.4	30.2	5.2	44.6
نسبة الأطفال في العمر 2 - 14 سنوات الذين تعرضوا إلى:		39.6	37.9	46.4	37.7	6.6
Total		39.6	43.3	34.3	6.4	49.9

المصدر: مسح العنقودي متعدد المؤشرات

ومن المتوقع أن تنخفض نسبة تعرض الأطفال من الفئة العمرية (2-14 سنة) لأي حالة تأديب عنيف أو غير عنيف، وكذلك بالنسبة لحالات العقاب النفسي والبدني مع تكثيف حالات الإرشاد والتوعية التي تقام بالمدارس وكنتيجة أيضاً لارتفاع المؤهلات العلمية لأرباب الأسر خلال السنوات القادمة، وتطوير نظام التأديب المدرسي ليصبح نظام تعديل سلوكي وقائي لا عقابي، والتكثيف من حصص الإصغاء، وتعزيز ثقة الطالب بنفسه وتوعيته بالجوانب الإيجابية لديه.

16-2-2 عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل 100،000 نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال

بلغ عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل مائة ألف من السكان في دولة قطر صفراً طيلة الفترة (2012-2018)، وهذا يرجع إلى الجهود المبذولة من قبل المؤسسات بالدولة في مجال منع وقمع ومعاقبة جريمة الإتجار بالبشر، فقد انضمت دولة قطر للمجتمع الدولي في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال، وعلى المستوى التشريعي ، فقد أصدرت الدولة عدة تشريعات لمكافحة الإتجار بالبشر ، وعلى المستوى المؤسسي أنشأت الدولة اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، التي تقوم بتقديم التدريب لمكافحة الإتجار بالبشر إلى المسؤولين الحكوميين، واستهداف القضاة ومفتشي العمل والموظفين الدبلوماسيين، وكذلك تنظيم حملات التوعية العامة لمكافحة الإتجار بالبشر.

جدول (16.6) عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل 100،000 نسمة (2012 -2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
0	0	0	0	0	0	0

المصدر: اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة تعمل الآن على إدراج المسائل المرتبطة بمكافحة الاتجار بالبشر في المناهج الأكاديمية في المراحل التعليمية المختلفة بما فيها المدارس والجامعات ، وإدماج المعايير الدولية والوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في السياسات التي تهدف إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الغاية (16-3): تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة

16-3-1 نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهراً السابقة الذين أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً

انخفض عدد ضحايا العنف الذي أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً من (1962) ضحية عام 2015 إلى (1567) ضحية عام 2018، بنسبة انخفاض قدرها (20.1%)، ويرتفع عدد ضحايا العنف عند الرجال مقارنة بالنساء، حيث بلغ العدد عند الذكور (1022) أي ما نسبته (65.2%) من الإجمالي، بينما بلغ العدد عند الإناث (545) ضحية، شكلت نسبة (34.8%) من الإجمالي لعام 2018.

جدول (16.7) عدد ضحايا العنف الذين أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً (2015- 2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
المجموع	1962	2148	1849	1567
ذكور	1321	1530	1281	1022
اناث	641	618	568	545

ملاحظه: تشمل على بلاغات الايذاء والبسيط والايذاء الشديد

المصدر: وزارة الداخلية وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

16-3-2 المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء

بلغ عدد المحتجزين غير المحكوم عليهم في دولة قطر صفراً طيلة الفترة (2015-2018) ، وهذا يعني أن نسبة المحتجزين غير المحكوم عليهم بلغت صفر بالمائة من إجمالي المسجونين البالغ عددهم (1360) سجيناً عام 2018، وهذه الحالة تتميز بها دولة قطر ، وتعكس درجة الإلتزام العالي بحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي.

جدول (16.8) المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء (2015 -2018)

	2015	2016	2017	2018
عدد المحتجزين غير المحكوم عليهم*	0	0	0	0
اجمالي عدد السجناء**	850	1387	1464	1,360
نسبة المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء	0%	0%	0%	0%

** المحتجزون بدون محاكمة: احتجاز الاشخاص الذين ينتظرون المحكمة دون مبرر أي أن الاحتجاز ليس ضروريا لأسباب مثل منع الفرار وحماية الضحايا أو الشهود أو منع ارتكاب جرائم اخرى*

*** اجمالي عدد السجناء: يشمل اجمالي عدد السجناء نهاية العام*

المصدر: وزارة الداخلية

الغاية(16-4): الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030

16-4-1 القيمة الاجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)

تبنت الدولة سياسات صارمة فيما يتعلق بالحد من عمليات غسل الأموال وتدفق الأموال بطريقة غير مشروعة ، حيث لم تشهد البلاد خلال الفترة (2013-2018) سوى حالات بسيطة فيما يتعلق بالأموال غير المشروعة، بلغت حدها الأقصى (8) حالات عام 2017 منها حالتي فساد و(6) حالات غسل أموال، بينما انخفض عدد حالات الأموال غير المشروعة في عام 2018، حيث بلغ (3) حالات منها حالتان تتعلق بالرشوة، وحالة واحدة تتعلق بغسل أموال، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (16.9) عدد حالات الأموال غير المشروعة حسب نوعها (2013 -2018)

النوع	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الفساد (الرشوة)	0	1	6	4	2	2
الجنائية (غسل أموال)	1	0	1	1	6	1
التجارية	0	0	0	0	0	0
المجموع	1	1	7	5	8	3

المصدر: وزارة الداخلية

أما فيما يتعلق بالقيمة النقدية للتدفقات المالية غير المشروعة الواردة إلى دولة قطر ، فقد شهدت انخفاضاً من (3) ملايين دولار عام 2013 إلى قرابة (71) ألف دولار عام 2018، ونفس الشيء بالنسبة للتدفقات المالية غير المشروعة الصادرة من قطر للخارج فقد شهدت هي الأخرى انحساراً، حيث انخفضت قيمة هذه التدفقات من نحو (457.6) ألف دولار عام 2013 إلى (11.8) ألف دولار عام 2018 .

جدول (16.10) القيمة الاجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة) (2013 -2018)

اتجاة التدفق	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الواردة	3,000,000	0	827,397	26,027	618,600	70,945
الصادرة	0	457,600	134,821	54,795	154,468	11,773

المصدر: وزارة الداخلية

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانخفاض في عدد الحالات لتدفق الأموال بطريقة غير مشروعة يرجع لامتلاك دولة قطر لمنظومة قوية وفعالة في نطاق تطبيق آليات واستراتيجيات وطنية لمكافحة غسل الأموال، حيث تقوم جهات إنفاذ القانون بالعمل على تنفيذها تحت مظلة اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للمعايير والممارسات الدولية في ذات الخصوصو بالتنسيق مع الهيئات والمنظمات الدولية المختصة، وقد ساهم ذلك في الحد من تدفق الأموال غير المشروعة.

16-4-2 نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلمة التي تحرت السلطة المختصة عن مصدرها غير المشروع/ظروفها أو تثبتت من ذلك، تمشياً مع الصكوك الدولية

ارتفع عدد الأسلحة الخفيفة المضبوطة التي تحرت السلطات المختصة عن مصدرها غير المشروع من (14) قطعة سلاح عام 2012 إلى (28) قطعة سلاح عام 2018 أي بنسبة زيادة بلغت (100%) ، ولم تسجل أي حالة تقييد طيلة الفترة (2012-2018) سوى في عام 2018 ، حيث بلغ عدد الأسلحة الخفيفة التي تم تقييدها (74)، بينما لم تسجل حالة اقتفاء أثر لسلاح خفيف طيلة الفترة (2012-2018).

أما بالنسبة للأسلحة المتوسطة فلم تسجل حالة ضبط لسلاح طيلة الفترة (2012-2018) باستثناء عام 2018، حيث تم ضبط حالة واحدة لسلاح مصدره غير مشروع، ولم تسجل حالة لتقييد سلاح متوسط غير مشروع سوى عام 2018، حيث سجلت (27) حالة، ولم يتم تسجيل أي حالة اقتفاء أثر لسلاح متوسط مصدره غير مشروع طيلة الفترة (2012-2018) .

جدول (16.11) عدد الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلمة التي تحرت سلطة المختصة عن مصدرها غير المشروع/ظروفها أو تثبتت من ذلك، تمشياً مع الصكوك الدولية (2012 -2018)

البيان		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أسلحة خفيفة	ضبط	14	12	21	31	30	19	28
	تقييد	0	0	0	0	0	0	46
	اقتفاء أثر	0	0	0	0	0	0	0
أسلحة متوسطة	ضبط	0	0	0	0	0	0	1
	تقييد	0	0	0	0	0	0	27
	اقتفاء أثر	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: وزارة الداخلية

الغاية(16-5): الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

16-5-1 نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة

لم تسجل في قطر سوى حالات قليلة لتعاطي الرشوة من قبل الموظفين العموميين، ويبين مؤشر نسبة الأشخاص الذين لديهم اتصال واحد على الأقل مع موظف عمومي ودفع رشوة لموظف عمومي أو طلب منهم رشوة من قبل هولاء الموظفين الحكوميين خلال الـ (12) شهراً السابقة، بأن بلغ إجمالي هذه الحالات (15) حالة لعام 2018، اقتصرت على الذكور فقط.

جدول (16.12) عدد الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة (2015- 2018)

الجنس	2015	2016	2017	2018
الذكور	17	33	5	15
الإناث	0	3	0	0
المجموع	17	36	5	15

المصدر: المجلس الأعلى للقضاء.

وإنعكس تدني معدلات الرشوة لدى الموظفين العموميين في ارتفاع ترتيب دولة قطر في مؤشر الشفافية "مدركات الفساد"، حيث جاءت قطر في المرتبة (29) عالمياً من بين (180) دولة شملها التقرير السنوي للمنظمة العالمية للشفافية لعام2017. ويمكن تفسير الموقع الذي أحرزته دولة قطر في مؤشر الشفافية إلى الجهود الكبيرة المبذولة لتعزيز قيم الشفافية ومحاربة الفساد والرشاوى والتصدي للفاسدين، ونشر الشفافية في المؤسسات المختلفة، حيث قامت الدولة بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بموجب القرار الأميري رقم (75) لسنة 2011م والتي تهدف إلى تحقيق الرقابة والشفافية ونزاهة الوظيفة العامة، ومكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله، ومنع وقوع الجرائم التي تمس المال العام أو الوظيفة العامة والعمل على ضبط ما يقع منها. وإنشاء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد عام 2011 ليكون آلية تعاون مستدامة لدعم المبادرات الهادفة لمحاربة الفساد والحد من آثاره، ونشر ثقافة الشفافية وتعزيز حكم القانون في قطر وفي البلدان العربية وبلدان أخرى في العالم، علاوة على دوره في تأهيل وتدريب الكوادر العاملة في مجالات محاربة الفساد وتعزيز قيم الشفافية وحكم القانون.

الغاية (16-6): إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

16-6-2 نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في الاستفادة من الخدمات العامة

يلاحظ بأن نسبة السكان الراضين عن الخدمات العامة بأنواعها المختلفة ترتفع عند القطريين مقارنة بغير القطريين، فتصل نسبة الراضين على الخدمات في المدرسة إلى (93.4%) للقطريين و(93.8%) لغير القطريين، بينما تصل النسبة عن الخدمات الصحية وبيئة المعيشة إلى (76.1%) و(93.3%) عند القطريين وإلى (72.7%) و(90.0%)

لدى غير القطريين على التوالي. ويلاحظ بأن نسبة الذكور الراضين عن آخر تجربة مع الخدمات العامة في المدرسة وفق فئات العمر ترتفع عند الفئات العمرية الأكبر، حيث وصلت إلى (100%)، ونفس الشي يقال عن الرضا عن الخدمات الصحية، حيث ترتفع النسبة كلما ارتفعت فئات العمر. أما بالنسبة للرضا عن بيئة المعيشة، فتصل أعلى نسبة رضا عند الذكور ما بين من عمر (20-24عاماً)، حيث اقتربت من (93%)، وكانت أقل نسبة عند الفئة العمرية(30 - 34عاماً)، حيث وصلت إلى (90.1%) من إجمالي السكان الذكور. أما بالنسبة لنسبة السكان الراضين عن الخدمات العامة وفق الحالة الزواجية، فنجدها ترتفع عند المتزوجين قياساً بغير المتزوجين، في الخدمات الخاصة بالمدرسة والصحة، وتقترب النسبة بينهما فيما يتعلق بيئة المعيشة. أما بحسب الحالة التعليمية، فيلاحظ انخفاض نسبة السكان الراضين عن الخدمات العامة لدى الأشخاص الذين لم يحصلوا على درجة من التعليم، وتتفاوت نسب الرضا عند الآخرين من مستوى التعليم الابتدائي ولغاية التعليم الجامعي فما فوق، فتصل إلى (100%) عن مستوى التعليم الابتدائي .

جدول (16.13) نسبة السكان الراضين عن التجربة الأخيرة لهم في استعمال الخدمات العامة 2012

	نوع الخدمة	حياة الأسرة	الصداقات	خدمات التعليمية	خدمات الصحية	البيئة المعيشية	الوظيفة الحالية	معاملة الآخرين	المظهر	الرضا في الحياة بشكل عام	الدخل الجاري
ذكور	قطريون	91.8	91.2	94.4	53.5	90.2	97.7	91.8	92.5	92.2	97.2
	غير قطريين	93.4	92.4	93.5	49.7	86.2	94.3	90.6	93.1	92.7	92.1
	الاجمالي	92.8	92.0	93.9	50.9	87.5	95.3	91.0	92.9	92.5	93.6
اناث	قطريون	97.7	96.8	92.3	97.7	96.3	97.1	98.0	98.5	98.2	97.5
	غير قطريين	97.8	94.6	93.9	95.9	93.2	94.8	95.9	96.9	97.9	93.7
	الاجمالي	97.7	95.3	93.2	96.5	94.2	95.5	96.6	97.5	98.0	94.9

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات.

الغاية (16-7): كفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

16-7-1 نسبة الوظائف (حسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني

يشير توزيع السكان النشيطين اقتصادياً وفق المهن لعام 2018 بأن العاملين في الحرف وما إليها من المهن يشكلون ما نسبته (33.1%) من إجمالي النشيطين اقتصادياً، يليهم العاملون في المهن العادية بنسبة (19.2%)، ثم مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها بنسبة (14.0%)، فالعاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق بنسبة (9.6%) فالاختصاصيون بنسبة (9.2%)، ثم الفنيون والاختصاصون المساعدون بنسبة (6.8%)، فالكتبة بنسبة

(4.9%)، بينما لم تشكل مهنة المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون سوى(2.1%) فقط من إجمالي النشيطين اقتصادياً لعام 2018.

جدول (16.14) نسبة السكان النشيطين اقتصاديا (15 سنة فأكثر) حسب المهن والقطاع 2018

المهنة	القطاع							
	إدارة حكومية	مؤسسة / شركة حكومية	مختلط	خاص	دبلوماسي / دولي / اقليمي	غير ربحي	منزلي	المجموع
المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	4.9	3.6	6.0	1.9	8.8	0.8	0.0	2.1
الاختصاصيون	37.0	26.4	21.8	6.6	39.2	45.2	0.2	9.2
الفنيون والاختصاصيون المساعدون	14.4	16.9	20.0	6.0	16.0	6.1	0.1	6.8
الكتبة	20.2	10.3	11.4	3.6	14.6	27.7	0.0	4.9
العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	11.6	13.9	7.5	9.3	0.0	9.8	10.7	9.6
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	0.1	0.0	0.0	1.3	0.0	0.0	0.0	1.1
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	4.7	13.1	16.1	40.4	0.0	6.2	0.0	33.1
مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها	2.8	7.3	9.1	13.5	8.2	4.2	32.7	14.0
المهن العادية	4.3	8.5	8.0	17.4	13.2	0.0	56.2	19.2
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة

أما فيما يتعلق بتوزيع السكان النشيطين اقتصادياً الذكور وفق المهن فنجد أن القطاع الخاص هو أكثر القطاعات استيعابا لقوة العمل من الذكور، حيث يعمل في هذا القطاع يليه القطاع الحكومي ثم القطاع المنزلي فالقطاع المختلط . أما بالنسبة للتوزيع المهني للقوى العاملة من الذكور، فنجد بأن العاملين في الحرف وما إليها من المهن يشكلون ما نسبته (38.3%) من إجمالي الذكور النشيطين اقتصادياً، يليهم مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها بنسبة(16.2%) ثم المهن العادية بنسبة (15.9%)، فالعاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق بنسبة (8.1%) فالاختصاصيون بنسبة (7.2%)، ثم الفنيون والاختصاصون المساعدون بنسبة (7.1%)، فالكتبة بنسبة (3.8%)،بينما لم تشكل مهنة المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون سوى(2.1%) فقط من إجمالي الذكورالنشيطين اقتصادياً لعام 2018.

جدول (16.15)

نسبة الذكور النشيطين اقتصاديا (15 سنة فأكثر) حسب المهن والقطاع 2018

المهنة	القطاع							
	إدارة حكومية	مؤسسة / شركة حكومية	مختلط	خاص	دبلوماسي / دولي / اقليمي	غير ربحي	منزلي	المجموع
المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	5.5	3.3	6.6	1.8	10.3	0.6	0.0	2.1
الاختصاصيون	29.7	23.0	19.2	5.1	37.1	52.2	0.0	7.2
الفنيون والاختصاصيون المساعدون	14.8	18.3	21.8	6.0	19.8	5.2	0.1	7.1
الكتبة	19.4	8.1	7.1	2.8	8.3	14.4	0.0	3.8
العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	13.9	12.2	6.8	7.7	0.0	11.7	8.0	8.1
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	0.1	0.0	0.0	1.4	0.0	0.0	0.0	1.2
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	6.8	16.3	19.3	43.3	0.0	9.6	0.1	38.3
مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها	4.0	9.1	10.9	14.4	11.6	6.4	87.7	16.2
المهن العادية	5.7	9.7	8.4	17.5	12.9	0.0	4.0	15.9
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة

أما فيما يتعلق بتوزيع السكان النشيطين اقتصادياً الإناث وفق المهن، فنجد أن القطاع المنزلي هو أكثر القطاعات استيعابا لقوة العمل من الإناث، يليه القطاع الخاص ثم القطاع الحكومي، فالقطاع المختلط، ثم العاملون في القطاع الدبلوماسي والقطاع الربحي.

أما بالنسبة للتوزيع المهني للقوى العاملة من الإناث، فنجد بأن العاملات في المهن العادية يشكلون ما نسبته (40.0%) من إجمالي الإناث النشيطات اقتصادياً، يليهم الاختصاصيون بنسبة (21.8%)، فالعاملات في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق بنسبة (19.2%) فالكتبة بنسبة (11.6%)، ثم الفنيون والاختصاصون المساعدون بنسبة (5.0%)، بينما لم تشكل مهنة المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون سوى(2.2%)، بينما شكل كل من العاملات في الحرف وما إليها من المهن مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها (0.1%) فقط من إجمالي الإناث النشيطات اقتصادياً لعام 2018.

جدول (16.16) نسبة الاناث النشيطات اقتصاديا (15 سنة فأكثر) حسب المهن والقطاع 2018

المهنة	القطاع							
	إدارة حكومية	مؤسسة / شركة حكومية	مختلط	خاص	دبلوماسى / دولى / اقليمى	غير ربحي	منزلي	المجموع
المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	3.6	5.0	3.1	3.4	5.1	1.1	0.0	2.2
الاختصاصيون	53.7	40.3	35.3	27.7	44.3	32.2	0.3	21.8
الفنيون والاختصاصيون المساعدون	13.4	11.2	10.3	5.5	6.8	7.7	0.1	5.0
الكتبة	22.0	19.3	34.1	15.7	29.9	52.6	0.0	11.6
العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	6.4	20.8	11.4	31.7	0.0	6.4	12.3	19.2
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	0.1
المهن العادية	1.0	3.3	5.8	15.9	13.9	0.0	86.9	40.0
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة

أما فيما يتعلق بتوزيع النشيطين اقتصادياً بحسب المهن وفئات العمر لعام 2018، فيلاحظ بأن الفئة العمرية (30-34 سنة) هي أكثر الفئات العمرية النشيطة اقتصادياً، حيث شكلت ما نسبته (22.1%) تلها الفئة العمرية (25-29 سنة) بنسبة (17.8%)، ففئة العمر (35 - 39 سنة) بنسبة (17.5%)، ثم الفئة العمرية (40-44 سنة) بنسبة (13.0%)، فالفئة العمر (20-24 سنة) بنسبة (11.0%)، ثم الفئة العمرية (45-49 سنة) بنسبة (8.4%) من إجمالي النشيطين اقتصادياً.

جدول (16.17)

عدد السكان النشيطين اقتصاديا (15 سنة فأكثر) حسب المهن والفئات العمرية 2018

فئات العمر	المهنة									
	المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	الاختصاصيون	الفنيون والاختصاصيون المساعدون	الكتبة	العاملون في الخدمات والبيعة في المحلات التجارية والأسواق	العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	العاملون في الحرف وما إليها من المهن	مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها	المهن العادية	المجموع
15 - 19	0.0	0.0	0.6	1.2	0.7	1.5	0.4	0.2	0.2	0.4
20 - 24	5.5	6.4	9.8	14.3	17.0	4.8	10.6	8.6	13.1	11.0
25 - 29	9.8	14.5	16.4	17.8	21.5	25.4	18.0	18.3	17.7	17.8
30 - 34	13.6	18.6	21.8	22.2	20.1	18.2	24.4	21.4	22.7	22.1
35 - 39	16.1	19.3	14.6	14.8	16.7	17.7	16.7	18.6	19.3	17.5
40 - 44	15.4	16.3	16.0	11.8	10.2	13.8	12.8	12.0	12.8	13.0
45 - 49	16.3	10.2	8.5	7.1	5.8	6.1	8.5	9.0	7.7	8.4
50 - 54	10.3	7.5	5.2	5.3	4.4	5.4	5.0	6.5	4.0	5.3
55 - 59	9.0	4.1	3.9	3.3	2.1	6.6	2.6	3.6	1.6	2.9
60 - 64	2.5	2.3	2.4	1.9	1.2	0.3	0.8	1.3	0.7	1.2
65 +	1.7	0.8	0.7	0.2	0.2	0.2	0.3	0.4	0.3	0.4
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة

ويشير توزيع الذكور النشيطين اقتصادياً بحسب المهن وفئات العمر للذكور لعام 2018، بأن أعداد النشيطين اقتصادياً تزداد مع تقدم العمر لتصل إلى أعلى نسبة ضمن الفئة العمرية (30-34 سنة)، هي أكثر الفئات العمرية النشيطة اقتصادياً، حيث شكلت ما نسبته (21.7%) تليها الفئة العمرية (25-29 سنة) بنسبة (18.0%)، فالفئة العمر (35-39 سنة) بنسبة (17.2%)، ثم تقل النسبة في الفئات العمرية بعد ذلك لتصل إلى نسبة (1.3% و0.4%) في الفئتين العُمريتين (60- 64، 65 سنة فما فوق) على التوالي.

جدول (16.18)

عدد الذكور النشيطين اقتصاديا (15 سنة فأكثر) حسب المهن والفئات العمرية2018

فئات العمر	المهنة									
	المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	الاختصاصيون	الفنيون والاختصاصيون المساعدون	الكتبة	العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	العاملون في الحرف وما إليها من المهن	مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها	المهن العادية	المجموع
15 - 19	0.0	0.0	0.6	0.8	0.6	1.5	0.4	0.2	0.3	0.4
20 - 24	5.4	4.3	9.4	10.2	16.0	4.8	10.6	8.6	13.7	10.5
25 - 29	8.9	14.1	16.8	16.6	21.2	25.4	18.0	18.2	19.4	18.0
30 - 34	13.4	15.9	21.6	21.3	18.8	18.2	24.4	21.4	21.2	21.7
35 - 39	15.8	19.2	14.4	15.4	16.7	17.7	16.7	18.6	18.0	17.2
40 - 44	14.1	15.7	16.0	12.8	10.3	13.8	12.8	12.0	12.4	12.9
45 - 49	17.4	12.4	8.8	9.1	7.1	6.1	8.5	9.1	8.0	8.9
50 - 54	10.6	9.2	5.3	6.6	5.0	5.4	5.0	6.5	4.5	5.7
55 - 59	9.8	5.1	3.9	4.1	2.5	6.6	2.6	3.6	1.6	3.1
60 - 64	2.7	3.0	2.6	2.7	1.5	0.3	0.8	1.3	0.6	1.3
65 +	1.8	1.1	0.6	0.3	0.2	0.2	0.3	0.4	0.3	0.4
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة

ويشير توزيع الإناث النشيطات اقتصادياً بحسب الفئات العمرية لعام 2018 إلى ارتفاع العدد كلما تقدم العمر وصولا إلى نهاية الثلاثينات، ويقل العدد في الفئات العمرية ما بعد الأربعين عاماً وكانت النسبة الأكبر من النشيطات اقتصادياً تقع ضمن الفئة العمرية (30-34 سنة)، حيث شكلت نسبة (24.7%) من الإجمالي، تليها الفئة العمرية (35-39 سنة) بنسبة (19.3%)، وكانت أقل نسبة من النشيطات اقتصادياً في الفئتين العمريتين (60-64 سنة) و(65فما فوق)، حيث بلغت (0.6% و 0.3%) على التوالي.

جدول (16.19)

عدد الاناث النشيطات اقتصاديا (15 سنة فأكثر) حسب المهن والفئات العمرية 2018

فئات العمر	المهنة								
	المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	الاختصاصيون	الفنيون والاختصاصيون المساعدون	الكتبة	العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	العاملون في الحرف وما إليها من المهن	مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها	المهن العادية	المجموع
15 - 19	0.0	0.0	1.1	2.1	1.1	0.0	0.0	0.0	**0.5**
20 - 24	6.3	10.8	13.7	23.0	19.5	0.0	3.6	11.6	**14.2**
25 - 29	14.8	15.5	12.9	20.4	22.3	0.0	21.4	13.5	**16.4**
30 - 34	14.6	24.2	23.6	24.0	23.6	13.4	28.6	26.5	**24.7**
35 - 39	17.6	19.4	16.3	13.6	16.7	0.0	17.9	22.7	**19.3**
40 - 44	23.8	17.6	15.6	9.6	10.1	0.0	14.3	13.9	**13.8**
45 - 49	9.5	5.7	5.3	2.9	2.5	0.0	0.0	6.9	**5.3**
50 - 54	8.2	3.9	4.7	2.6	3.0	0.0	3.6	2.7	**3.2**
55 - 59	3.5	1.9	4.1	1.6	1.0	43.3	3.6	1.5	**1.7**
60 - 64	0.9	0.7	1.0	0.2	0.2	0.0	3.6	0.7	**0.6**
65 +	0.7	0.2	1.8	0.0	0.1	43.3	3.6	0.2	**0.3**
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة

الغاية (16-8): توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

16-8-1 نسبة عضوية البلدان النامية في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات

انضمت دولة قطر منذ استقلالها عام 1971 إلى أغلب مؤسسات الحوكمة العالمية المعنية بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي الآن عضو فاعل وتمتلك حق التصويت في المنظمات والهيئات الدولية التي تمثل السياسات العامة للحوكمة وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة التي تُعد أول هيئة دولية تحرص على تطبيق فكرة الحوكمة العالمية، ويمكن إيجاز أهم المؤسسات العالمية التي تعنى بالحوكمة والتي تشارك في عضويتها دولة قطر بالآتي:

جدول (16.20) أهم المنظمات والهيئات التي تعنى بالحوكمة العالمية والتي تشارك قطر في عضويتها وحق التصويت

المنظمة/ الهيئة	العضوية	حق التصويت
البنك الدولي للإعمار والتنمية	نعم	نعم
مؤسسة التمويل الدولية	نعم	نعم
صندوق النقد الدولي	نعم	نعم
هيئة الأمم المتحدة	نعم	نعم
منظمة التجارة العالمية	نعم	نعم
منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم	نعم	نعم
منظمة العمل الدولية	نعم	نعم
المنظمة البحرية الدولية	نعم	نعم
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	نعم	نعم
منظمة الطيران المدني الدولي	نعم	نعم
منظمة الصحة العالمية	نعم	نعم
منظمة الغذاء والزراعة الدولية	نعم	نعم
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	نعم	نعم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نعم	نعم
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	نعم	نعم

المصدر: وزارة الخارجية

الغاية (16-9): توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد

16-9-1 نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين سجلت ولادتهم في قيد السجل المدني، حسب العمر

يُعد تسجيل الولادات الخطوة الأولى نحو تأمين الاعتراف أمام القانون وحماية حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة والحصول على الخدمات الاجتماعية. ويلاحظ بأن نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذي تم تسجيل ولادتهم لدى الدولة في قطر قد بلغت (100%) طيلة الفترة (2012 - 2018)، بينما نجد طفلاً واحداً من أصل كل أربع أطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم بقيت ولادته غير مسجلة.

جدول (16.21) نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين سجلت ولادتهم في قيد السجل المدني حسب العمر (2012 -2018)

العمر بالسنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أقل من سنة	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
1- 5 سنوات	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
6 - 10 سنوات	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
11 - 15 سنة	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: وزارة الصحة العامة

الغاية (16-10): كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

1-10-16 عدد ماتم التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف القسري، والاختفاء التعسفي، والتعذيب للصحفيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاثني عشر شهراً الماضية

توفر دولة قطر بيئة مناسبة للعمل الإعلامي، وتتيح الحرية الكاملة للعاملين في الوسط الصحفي، وكذلك المافعين عن حقوق الإنسان، ونتيجة لذلك لم تسجل أي حالة قتل أو اختطاف أو احتفاء قسري،أو احتجاز أو تعذيب لأي صحفي أو موظف إعلامي أو مدافع عن حقوق الإنسان طيلة الفترة (2012 - 2018).

جدول (16.22) عدد ماتم التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف القسري، والاختفاء التعسفي، والتعذيب للصحفيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان (2012 -2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القتل	0	0	0	0	0	0	0
الاختطاف	0	0	0	0	0	0	0
الاختفاء القسري	0	0	0	0	0	0	0
الاحتجاز التعسفي	0	0	0	0	0	0	0
التعذيب	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: وزارة الداخلية

2-10-16 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ ضمانات دستورية، و/ أو تشريعية و/ أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات

تعتمد الحكومة الرشيدة والمشاركة المجتمعية الفاعلة في التنمية على ضمان وصول الناس إلى المعلومات. ومن الواضح أن وسائل الإعلام والتكنولوجيا الجديدة قد أدت لإحداث التوسع الكبير في التقدم الإقتصادي والإجتماعي

والسياسي. وتعتبر حرية التعبير والوصول إلى وسائل الإعلام المستقلة ضروريان لتحقيق التطور الديموقراطي والتنمية المستدامة، وهما وسائل للنهوض بالتنمية البشرية ويعتبران غايات في حد ذاتها .

وتوفرت في دولة قطر ضمانات دستورية وتشريعية وسياساتية تتيح وصول الأشخاص إلى المعلومات طيلة الفترة (2012 - 2018)، وهذا يعكس درجة الشفافية العالية التي تتمتع بها المؤسسات القطرية التي تعلن عن المعلومات الخاصة بها وتوفرها للجمهور.

جدول (16.23) مدى توفر ضمانات دستورية، و / أو تشريعية و / أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات (2012- 2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ضمانات دستورية (نعم / لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
ضمانات قانونية (نعم / لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
ضمانات سياسية (نعم / لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الغاية (16-أ): تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بجملة أمور منها التعاون الدولي، من أجل بناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة

16-أ-1 وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس

امتثالاً لمبادىء باريس التي تُعد المصدر الرئيسي للقواعد التقعيدية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي تم اعتمدها في باريس في 1991، أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمرسوم بقانون رقم 38 لعام 2002. وقد باشرت اللجنة أعمالها في الأول من نوفمبر 2003 بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، وترسيخ مبادئ وثقافة حقوق الإنسان على صعيد الفكر والممارسة.

وجرى إعادة تنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب مرسوم بقانون رقم (17) لعام 2010، ومنحها الاستقلال التام وجعلها ذات شخصية معنوية وموازنة مستقلة، كما حدد ذلك المرسوم بقانون أهداف اللجنة واختصاصاتها.وقد قامت اللجنة منذ أن باشرت أعمالها بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة بقطر، كما قامت بتعزيز التعاون مع عدد من الوزارات والمؤسسات والإدارات الحكومية ذات العلاقة، ومع منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك المنظمات والوكالات المتخصصة ذات الصلة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العديد من الدول .

جدول (16.24) مدى وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (2012- 2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: اللجنة الوطنية لحقوق الانسان.

الغاية(16-ب): تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذها لتحقيق التنمية المستدامة

16-ب-1 نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهراً السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الانسان التمييز على أساسها

بلغ عدد الأشخاص الذين أبلغوا عن شعورهم بتمييز ضدهم أو ملاحقة خلال 12 شهر السابقة على أرضية التمييز تحت القانون الدولي لحقوق الإنسان (39) شخصاً وهو ما يشكل نحو (0.002%) من السكان، وهذه النسبة تُعد منخفضة جداً، الأمر الذي يعكس إلى حد كبير رصانة التشريعات القطرية والسياسات المُتبعة التي لا تميز بين الأشخاص سواء على خلفية الاختلاف الجنسي أو العرقي أو الديني، وهذا ما أكدت عليه المادة (18) من الدستور "يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل ،والإحسان، والحرية، والمساواة ، ومكارم الأخلاق"، كما أشارت المادة (19) منه أيضاً "تصون الدولة دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين".

جدول (16.25)

عدد ونسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرش لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الانسان التمييز على أساسها 2016/2015

السنة	العدد	النسبة
2015/2016	39	0.002%

المصدر: اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء

لقد استطاعت دولة قطر أن تحقق أغلب الغايات الخاصة بالهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة المعني بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، حيث تمكنت الدولة من تحقيق غاية الحد من أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات، حيث تخلو دولة قطر من الوفيات بسبب النزاع، فضلاً عن شعور الجميع بالأمن عند تجوالهم لوحدهم. كما استطاعت الدولة أن تحقق الغاية المتعلقة بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والداخلي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، علاوة عن ضآلة عدد الأشخاص الذي أبلغوا عن وقوعهم ضحية للسلطات المختصة، كما استطاعت الدولة أن تحد من الفساد والرشوة لحد كبير، وهو ماتجسد في تبوأ قطر مرتبة متقدمة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2017، إذ جاءت بالمرتبة (29) عالمياً. كما استطاعت الدولة أن تحد من عمليات تدفق الأموال غير المشروعة من خلال التطبيق الصارم لقانون منع غسل الأموال وتمويلو الإرهاب، وعملت الدولة على توفير الهوية القانونية لجميع السكان في قطر (مواطنين ومقيمين) ، فلا يوجد طفل دون سن الخامسة من العمر لم يتم تسجيل ولادته.

IV

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة

يهدف برنامج التعاون الدولي والشراكة لدولة قطر إلى تعزيز الدور الإقليمي والعالمي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، في إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، وتعزيز التبادل الثقافي مع البلدان والشعوب العربية بشكل خاص، ومع بقية الدول الأخرى بشكل عام، رعاية ودعم الحوار بين الحضارات، وتعزيز التعايش بين الأديان والثقافات المختلفة، والمساهمة في صنع السلام والأمن الدوليين عن طريق المبادرات السياسية والمساعدات التنموية والإنسانية. وعلى هذا الصعيد تتوافق أهداف المساعدة الإنمائية لرؤية قطر الوطنية 2030، مع المادتين السادسة والسابعة من الدستور الدائم لدولة قطر واللتين تنصان على "احترام الدولة للمواثيق والعهود الدولية والعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفاً فيها"[6] و "قيام السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام"[7] . مع أهداف التعاون والتنمية الدولية. كما أكدت رؤية قطر الوطنية 2030 على أهمية تعزيز دور قطر الإقليمي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً .

وتعدّ دولة قطر مساعدة البلدان الأقل نمواً على تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030، هدفاً رئيساً لعدة مبادرات. فالحد من الفقر وتوفير فرص العمل في مشاريع البنية التحتية، فضلاً عن توفير التعليم والصحة، يعتبر أحد مجالات التركيز الأساسية لبرنامج التعاون الدولي والشراكة. ومن هذا المنطلق قامت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع باستحداث وتنفيذ مبادرة مؤسسة صلتك لدعم طموحات الشباب العربي والعالمي في الحصول على العمل اللائق، ومؤسسة "التعليم فوق الجميع" التي توفر فرصاً تعليمية، خاصة للأطفال الذين يعيشون في أسر ذات دخل منخفض، أو يواجهون أزمات إنسانية. وتقوم المبادرة المذكورة على ضم مجموعة واسعة من الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين في مجال تعزيز حق جميع الأطفال في التعليم، والمساعدة على ضمان ذلك الحق.

تتطلب خطة 2030 تنشيط وتعزيز الشراكة العالمية التي تحشد جميع الموارد المتاحة من القطاعات الثلاثة الحكومي والخاص والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة. وتكتسي أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق التقدم المنصف للجميع زيادة الدعم المقدم للدول النامية، لاسيما الأقل نمواً والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

[6] المادة السادسة من الدستور الدائم لدولة قطر.
[7] المادة السابعة من الدستور الدائم لدولة قطر.

الغاية (17-1): تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي للبلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الايرادات

17-1-1 مجموع الايرادات الحكومية الاجمالية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، بحسب المصدر

انخفضت نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي من (44.5%) لعام 2013 إلى قرابة (22%) عام 2017، بينما ارتفعت نسبة الإيرادات غير النفطية من نحو (3.68%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 إلى (4.58%) عام 2017، أي بنسبة انخفاض) 0.9) نقطة مئوية وهذا يرجع لتبني الدولة لبرامج تستهدف تنويع مصادر الإيرادات العامة، ومن المتوقع أن ترتفع النسبة في السنوات القادمة مع إنشاء الهيئة العامة للضرائب، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

جدول (17.1) مجموع الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر (2013- 2017)

مصدر الايرادات	2013	2014	2015	2016	2017
ايرادات البترول والغاز (مليون ر.ق)	321,930	286,947	170,594	140,717	132,696
ايرادات تحويلية متنوعة (مليون ر.ق)	26,606	40,270	12,890	30,139	27,816
نسبة الإيرادات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي%	45%	38%	29%	25%	22%
نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي%	4%	5%	2%	5%	5%

المصدر: مصرف قطر المركزي

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإيرادات غير النفطية (الضرائب والرسوم) مع تطبيق ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، وسوف يسهم ذلك في تنويع مصادر الإديرادات ويقلل من الاعتماد على الأيرادات النفطية مما سيساعد في تحقيق الاستدامة المالية في المسقبل.

الغاية (17-3): حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية

17-3-1 حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

تشكل التحويلات المالية المرتبطة بتحويلات العاملين في دولة قطر أحد أهم مصادر تمويل التنمية في الدول المرسلة للعمالة، حيث تؤدي هذه التحويلات إلى تحسين هيكل توزيع الدخل في هذه الدول بشكل لا يمكن تحقيقه عن طريق البرامج الإنمائية التي تتبناه تلك الدول، لاسيما في حالة هجرة الفقراء والعمال غير المهرة، كما كان لا ستخدام هذه التحويلات أثر كبير في رفع مستوات الاستهلاك والصحة والتعليم لأسر العمال، وهو ما أدى إلى تحسين مستويات المعيشة لأسر المهاجرين.

انخفض حجم التحويلات المالية للعمالة في دولة قطر من حوالي (12) مليار دولار أمريكي عام 2015 إلى حوالي (11.5) مليار دولار عام 2018 أي بنسبة أنخفاض (1.7%)، غير أن نسبة هذه التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي

القطري ارتفعت من (7.30%) عام 2015 إلى (7.80%) عام 2016 أي بنسبة زيادة قدرها (20.3%)، كما ارتفع حجم التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (7.30%) عام 2015 إلى (7.52%) عام 2018 .

جدول (17.2) حجم التحويلات المالية (مليار دولار أمريكي) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2015-2018)

المؤشر	2015	2016	2017	2018
تحويلا ت العاملين	12,040	11,835	12,600	14,488
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	164,641	152,468	167.600	192,450
النسبة%	7.30%	7.80%	7.51%	7.52%

المصدر: الإحصاءات الاقتصادية.

وغني عن البيان، فقد تجاوزت التحويلات النقدية في قطر البالغة (7.5%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 نظيرتها على الصعيد العالمي (0.72%) وفي الولايات المتحدة (0.35%) والمملكة المتحدة (0.36%)، كما وتخطت نظيرتها في السعودية (6.0%)، وفي الإمارات العربية المتحدة (6.7%).

الغاية (17-4): مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة

17-4-1 تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات

يبين مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات ما يستهلكه سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي من التدفقات المالية بالعملة الصعبة في الدولة والتي تتحصل عليها من حصيلة ما تصدره من سلع وخدمات. وشهد مؤشر تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات لدولة قطر تراجع من (4.3%) عام 2015 إلى (3.8 %) عام 2017، أي بنسبة انخفاض قدرها (11.6%).

جدول (17.3) تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات (مليون دولار أمريكي) (2015 -2017)

البيان	2015	2016	2017
تكاليف خدمة الدين	3958	992	3210
القسط	3500	0	2000
الفائدة*	458	992	1210
صادرات السلع والخدمات	92291	72484	85204
النسبة%	4.3	1.4	3.8

**المصدر: وزارة المالية والبيانات الحكومية*

الغاية (17-5): اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً، وتنفيذها

17-5-1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظماً لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً

تعتمد دولة قطر وتنفذ أنظمة لتشجيع الاستثمار في الدول الأقل نمواً، حيث قامت بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات في الدول النامية والأقل نمواً، وتخطى عدد هذه الاتفاقيات الموقعة (50) اتفاقية مع نهاية العام 2018. كما ساهمت الدولة بترأس اللجنة العربية للتنمية والاستثمار في جزر القمر التي انطلقت عام 2010، كما وساهمت في دعم صندوق (العيش والمعيشة) الذي يهدف إلى توفير قروض ميسرة بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي للدول الـ 30 الأقل نمواً بين البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والمنتشرة في آسيا وأفريقيا، حيث ساهمت دولة قطر بمبلغ 50 مليون دولار كبداية لهذا المشروع الذي سيدعم ملايين الناس للخروج من حالة الفقر في الدول الإسلامية وسيهتم بقطاعات الصحة والزراعة والقروض الميسرة والبنية الأساسية والتحتية الخاصة بهذه القطاعات.

جدول (17.4) مدى اعتماد دولة قطر وتنفيذها لنظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا (2012- 2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الغاية (17-6): تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا

17-6-2 الاشتراكات في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، حسب السرعة

بقي عدد الاشتراكات في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل مائة من السكان ثابتا نسبياً ، حيث بلغ (9.8) عام 2015 ونحو (9.7) في عامي 2016 و2018، وفي الوقت الذي شهد انخفاضاً في عدد الاشتراكات في نطاق السرعة من (252) كيلو بات في الثانية إلى أقل من 2 ميغابايت وكذلك عدد الاشتراكات في نطاق السرعة من 2 ميغابايت / ثانية إلى أقل من 10 ميغابايت / ثانية طيلة الفترة (2015-2018) ، بينما شهد مؤشر عدد الاشتراكات في نطاق السرعة من 10 ميغابايت / ثانية ارتفاعاً من (2.5) لكل 100 من السكان إلى (9.3) ، أي تضاعف بأكثر من ثلاث مرات.

جدول (17.5) الاشتراكات في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، حسب السرعة (2015- 2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
عدد الاشتراكات في نطاق السرعة من 256 كيلوبات في الثانية /ثانية إلى إلى أقل من 2 ميغابايت في الثانية	1.6	1.1	0.4	0.2
عدد الاشتراكات في نطاق السرعة من 2 ميغابايت/ ثانية إلى أقل من 10 ميغابايت /ثانية	5.6	0.5	0.2	0.2
عدد الاشتراكات في نطاق السرعة من 10 ميغابايت /ثانية أو أكثر	2.5	8.1	8.8	9.3
إجمالي عدد الاشتراكات	9.8	9.7	9.4	9.7

المصدر: وزارة الاتصالات والمواصلات و حسابات جهاز التخطيط والإحصاء

وغني عن البيان فإن دولة قطر قد أعلنت في عام 2013 عن الخطة الوطنية لخدمات الإنترنت عالية السرعة "للبرودباند" لدعم وتعزيز تطور سوق البرود باند وذلك من خلال تقديم المبادئ التوجيهية والخطوات التنفيذية التي تحتاج أن تتخذها الدولة خلال العشر سنوات القادمة لضمان الاستفادة من جميع الفرص المتاحة عبر تكنولوجيا البرود باند حيث حققت دولة قطر بالفعل الأهداف المنصوص عليها في الخطة الوطنية والمتعلقة بسرعات الإنترنت والنفاذ إليه.

الغاية (17-8): التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

17-8-1 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

ارتفعت نسبة الأفراد الذي يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات "الإنترنت" في دولة قطر ارتفاعاً ملحوظاً من (67.2%) من إجمالي السكان لعام 2015 إلى (76.8 %) عام 2017، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي (14.3%) وهو ما يمكن تفسيره أنه يأتي نتيجة للتطور الذي شهدته خدمة الإنترنت في إطار خطة دولة قطر لبناء مجتمع المعلومات، علاوة على ارتفاع المستوى التعليمي لدى معظم سكان الدولة.

جدول (17.6) نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت حسب الجنس (2015- 2017)

الجنس	2015	2016	2017
ذكور	62.7	70.7	74.4
اناث	82.0	82.0	84.4
المجموع	67.2	73.4	76.8

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة

وتجدر الإشارة إلى أن معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان في دولة قطرالبالغ (76.8%) لعام 2017 يتخطى المتوسط العالمي (45.9) وكذلك في الدول ذات الدخل المتوسط (55.7%)، وفي دول أوروبا وآسيا الوسطى (73.9%)، ويقل قليلاً عن دول أمريكا الشمالية (77.5%)، والدول مرتفعة الدخل (81.3%).

الغاية (17-9): تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

1-9-17 القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية (بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) المرصودة للبلدان النامية

ساهمت دولة قطر في دعم جهود الدول النامية لتعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة في الدول النامية، حيث قدمت مساعدات في هذا المجال بلغت نحو (84) مليون ريال شكلت ما نسبته (11.5%) و(2%) من إجمالي المساعدات االإنمائية القطرية المقدمة لعامي 2015 و2017 على التوالي.

جدول (17.7) قيمة المساعدات الإنمائية للهدف السابع عشر (2015 -2017)

الهدف	اسم الهدف	2015	2016	2017
17	شراكات التحقيق الاهداف	401,118,426	249,922,838	83,977,986

المصدر: وزارة الخارجية

الغاية (17-11): تحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول 2020

1-11-17 حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية

شهدت صادرات دولة قطر انخفاضاً من (478.8) مليار ريال قطري عام 2012 إلى نحو (296.9) مليار ريال قطري عام 2018، الأمر الذي قاد إلى انخفاض نسبة مساهمة الصادرات القطرية من إجمالي الصادرات العالمية من (0.71) عام 2012 إلى (0.37) 2018، وهذا يرجع إلى تراجع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية.

جدول (17.8) صادرات دولة قطر حسب الكتل الدولية بمليون ريال قطري (2012-2018)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	29,190	30,099	454,307	17,245	15,514	10,580	7,899
بقية البلدان العربية	2,979	2,366	26,173	4,294	5,364	5,604	3,267
بلدان الاتحاد الأوروبي	46,834	44,344	2,284	30,755	18,184	21,196	26,280
بلدان أوروبية أخرى	942	549	34,599	687	714	429	586

جدول (17.8) صادرات دولة قطر حسب الكتل الدولية بمليون ريال قطري (2012-2018)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البلدان الآسيوية عدا البلدان العربية	377,006	395,159	633	204,984	150,468	187,662	246,791
الولايات المتحدة الأمريكية	3,794	2,642	373,312	2,750	2,253	2,548	3,275
بلدان أمريكية أخرى	5,936	5,393.8	1,550	4,175	2,458	2,538	2,305
الدول المحيطية	4,342	4366	5,937	2,777	1,443	1,418	1,730
أفريقيا وبلدان أخرى عدا البلدان العربية	8,053	7462	3,788	4,166	3,636	4,185	4,787
المجموع	**479,076**	**492,381**	**902,583**	**271,833**	**200,034**	**236,160**	**296,918**

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الغاية (17-12): تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع اقل البلدان نموا الى الاسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة تماشيا مع قررات منظمة التجارة العالمية بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نموا شفافية وبسيطة وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول الى الاسواق

17-12-1 متوسط التعرفات التي تواجه الدول النامية والدول الأقل نمواً والجزر الصغيرة النامية

المؤشر لاينطبق على دولة قطر

الغاية (17-14): تعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة

17-14-1 عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة

قامت دولة قطر بوضع الأطر والأليات الهادفة لتعزيز اتساق السياسات في مجال التنمية المستدامة، حيث تضمنت استراتيجية التنمية الوطنية الأولى(2011 - 2016) على (14) استراتيجية قطاعية، وأكدت على ضرورة الاستثمار في المؤسسات والسياسات والمنظومات والبشر بما يمكن دولة قطر من إدارة عملية التنمية في مسار استشرافي، وركزت على ربط الأولويات التنموية برؤية قطر 2030.

عليه، فقد وفرت استراتجية التنمية الوطنية الأولى آليات لتعزيز اتساق السياسات للتنمية المستدامة، وهو ما سوف تعززه استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022).

جدول (17.9) مدى توفر آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة (2012 -2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الغاية (17-16): تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتكميلها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية

1-16-17 عدد البلدان التي أبلغت عن التقدم عن إحراز تقدم فيما يتعلق بأطار رصد فعالية التنمية المستدامة لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقوم دولة قطر ومنذ عام 2006 بإعداد تقارير وطنية للتنمية المستدامة، توضح التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك في إطار نظام المراقبة الفعال متعدد أصحاب المصلحة الذي يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

جدول (17.10) مدى إبلاغ دولة قطر عن التقدم عن إحراز تقدم فيما يتعلق بأطار رصد فعالية التنمية المستدامة لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2012-2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الغاية (17-18): تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي، والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020

1-18-17 نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة على الصعيد الوطني، مع التصنيف الكامل لها عندما تكون ذات الصلة بالغاية، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

استطاع جهاز التخطيط والإحصاء ممثلاً في إدارة الإحصاءات، وبالتعاون مع بعض وزارات وأجهزة الدولة، من إنتاج المؤشرات الوطنية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، حيث ارتفع عدد المؤشرات المرتفعة من (150) مؤشر في عام 2015 يشكل ما نسبته (61.5%) من إجمالي المؤشرات البالغ عددها (244) مؤشراً، إلى (186) مؤشراً أي بنسبة (76.2%) عام 2018 . وانخفض عدد المؤشرات غير المتوفرة من (59) مؤشراً تمثل (24.2%) عام 2015 إلى (37) مؤشر تمثل ما نسبته (15.2%) عام 2018 ، كما انخفض عدد المؤشرات الجاري توفيرها من (11) مؤشراً شكلت نسبة (4.5%) عام 2015 إلى (7) مؤشر ات شكلت ما نسبته (2.9%)، أما بالنسبة للمؤشرات التي لاتنطبق على دولة قطر، فانخفض عددها من (12) مؤشراً شكلت ما نسبته (4.9%) من إجمالي المؤشرات عام 2015 إلى (3) مؤشرات شكلت ما نسبته (1.2%)، بينما ارتفع عدد المؤشرات الخاصة بحسابات المنظمات من مؤشرين عام 2015 أي بنسبة (0.8%) إلى (3) مؤشرات أي بنسبة (1.2%) من إجمالي المؤشرات لعام 2018.

جدول (17.11) نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة على الصعيد الوطني، مع التصنيف الكامل لها عندما تكون ذات الصلة بالغاية، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (2016 -2018)

البيان	2016	2018
متوفر	61.5	76.2
غير متوفر	24.2	15.2
جاري توفيره	8.6	4.5
لاينطبق	4.9	2.9
خاص بحسابات المنظمات	0.8	1.2

المصدر: حسابات جهاز التخطيط والإحصاء

شكل (17.1): عدد مؤشرات التنمية المستدامة حسب حالة المؤشر (2012 -2018)

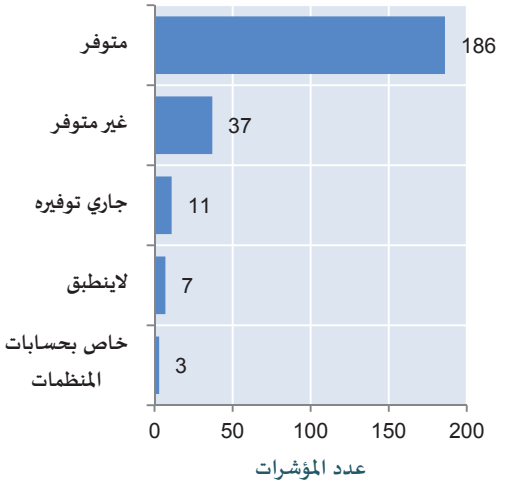

وبلغت نسبة المؤشرات التي تم توفيرها خلال الفترة (2012-2018) نحو (94%) ، والعمل جارٍ لتوفير النسبة المتبقية، وهي بحدود (6%) من إجمالي المؤشرات الخاصة بتحقيق الغايات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة 2030.

شكل (17.2): المؤشرات المستهدفة عامي 2012 -2018

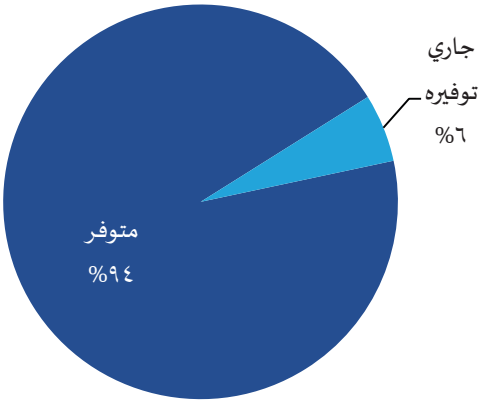

شكل (17.3): أهداف التنمية المستدامة حسب حالة المؤشرات 2012 -2018

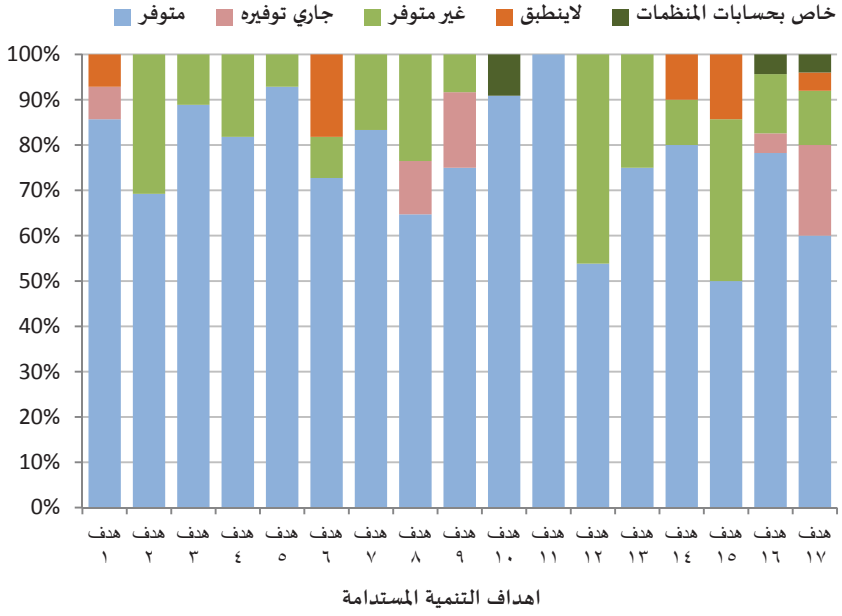

17-18-2 عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

تمثل الإحصاءات ركيزة رئيسة في رسم السياسة المثلى لدولة قطر في إطار رؤية قطر الوطنية 2030، وتعتبر الإحصاءات مهمة لخدمة الركائز الأساسية لهذه الرؤية والتنمية المستدامة في دولة قطر. وقامت دولة قطر بإصدار القانون رقم (2) لسنة 2011 بشان الإحصاءات الرسمية الذي ينص في مادته (24) على "*يجب على الجهات الحكومية التعاون مع جهاز الإحصاء بجمع البيانات الإحصائية التي يطلبها واتباع التعليمات الفنية عند إعداد الإحصائيات المختلفة وفقاً لمعايير الجودة والمتطلبات الفنية والمواعيد التي يحددها الجهاز*".

جدول (17.12) مدى توفر تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (2012 -2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

17-18-3 عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، حسب مصدر التمويل

تتوفر خطة إحصائية وطنية بدولة قطر للإحصاء يتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة بشكل سنوي منذ عام 2012 وحتى الآن.

جدول (17.13) مدى توفر خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، حسب مصدر التمويل (2012 -2018)

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الغاية (17-19): الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج االمحلي الاجمالي، ودعم بناء القدرات الاحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030

17-19-2 نسبة البلدان التي (أ) أجرت على الأقل تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية، و(ب) حققت نسبة 100 في تسجيل المواليد ونسبة 80 في المائة في تسجيل الوفيات

أجرت دولة قطر عام 2010 التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، كما قامت أيضاً بتنفيذ تعداد للسكان في عام 2015، واستطاعت الدولة أن ترصد جميع حالات الولادات والوفيات بنسبة (100%) خلال الفترة (2012 - 2018).

جدول (17.14) نسبة البلدان التي (أ) أجرت على الأقل تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية، و(ب) حققت نسبة 100 في تسجيل المواليد ونسبة 80 في المائة في تسجيل الوفيات (2012 -2018)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مدى تنفيذ الدولة تعداداً سكانياً خلال السنوات العشر الماضية؟ (نعم/لا)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
نسبة تسجيل المواليد%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
نسبة تسجيل الوفيات%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، وزارة الصحة العامة

لقد حققت دولة قطر أغلب الغايات المرتبطة بالهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة المعني بتعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، حيث تجسد في توفير موارد مالية للدول النامية لاسيما الفقيرة منها عن طريق التحويلات المالية للعمالة الوافدة، والتي وصلت إلى (7.52%) من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر لعام 2018، كما ساهمت في تقديم الدعم للدول النامية التي تعاني من المديونية الخارجية، كما تبنت الدولة نظاماً لتشجيع الاستثمار في الدول النامية من خلال توقيعها على أكثر من (50) اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمارات، وكذلك ساعدت دولة قطر للعديد من الدول النامية في تنفيذ خططها الإنمائية من خلال قيامها بتمويل العديد من المشاريع والبرامج التنموية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما حققت الدولة الغاية المرتبطة بتعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة وهو ما تجلى بكل وضوح في استراتجية التنمية الوطنية (2011 - 2016) التي اشتملت على (14) استراتيجية قطاعية ركزت على ربط الأولويات التنموية برؤية قطر الوطنية 2030، وكذلك في استراتجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022). ولقياس التقدم المحرز في التنمية المستدامة قامت الدولة بإصدار تقارير وطنية حول مؤشرات التنمية المستدامة منذ العام 2006 وتقوم أيضا بإعداد تقارير الإستعراض الطوعي الوطني حول التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة،وتشارك بإنتظام في فعاليات المنتدي السياسي الرفيع المستوى بغرض عرض جهود الدولة في تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ، كما قامت بإعداد قاعدة بيانات جديدة تتوافق مع غايات ومؤشرات أهداف التنمية التنمية المستدامة 2030.

الخاتمة

يبين مسار تتبع أهداف التنمية المستدامة 2030 بدولة قطر إلى أن الدولة استطاعت أن تنجز أغلب الغايات المرتبطة بالقضاء على الفقر ومحاربة الجوع وتأمين الأمن الغذائي والتعليم الجيد المنصف للفئات كافة، والصحة الجيدة والحصول على الخدمات الأساسية المتمثلة بالمياه المأمونة والصرف الصحي المناسب والطاقة الحديثة والعمل اللائق والسكن المناسب ، وبناء مجتمع مسالم تسوده قيم العدالة والمساواة، ، وأنعكس ذلك في تصنيف دولة قطر ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جدا في مؤشر التنمية البشرية للعام 2018 . كما استطاعت الدولة أن تحقق بعض الغايات المرتبطة بمعالجة آثار التغير المناخي وحماية النظم الإيكولوجية وحفظ المناطق الساحلية واستخدام الموارد البحرية بطرية مستدامة. كما ساهمت دولة قطر في تعزيز الشراكة العالمية في التنمية، وفيما يلي موجزا بأهم ماحققته دولة قطر فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة 2030.

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع اشكالة في كل مكان

استطاعت دولة قطر الوصول إلى الغايات المعنية بالهدف الأول المتمثل بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، فقطر تخلو اليوم من الأشخاص الذين يعشون بأقل من (1.9) دولار في اليوم، كما وضعت السياسات الاجتماعية المناسبة لتأمين التغطية الصحية المناسبة للفئات المشمولة بنظام الحماية الاجتماعية، كما وفرت الخدمات الأساسية لجميع السكان، وأتاحت لكلا الجنسين الذكور والإناث حق التملك واستخدام الأرض، علاوة على تقديم الخدمات المالية لاسيما المتعلقة بتقديم القروض لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وتقوم الدولة أيضاً بتعزيز قدرات الفئات الاجتماعية لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى قيام بوضع البرامج الهادفة لمواجهة مخاطر الكوارث بما ينسجم مع الاستراتيجيات الوطنية التي وضعتها في هذا الإطار.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تمكنت دولة قطر من تحقيق أغلب الغايات المرتبطة بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والخاص بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة قد تحققت قبل عام 2030، حيث يحصل جميع سكان قطر على دخول تسهل لهم الحصول على احتياجاتهم الغذائية، علاوة على قيام الدولة باتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على الاحتياطي الغذائي، وهذا ما انعكس تبوء دولة قطر موقع متميز في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، إذ جاءت بالمرتبة الأولى عربياً و الـ(22) عالمياً لعام 2018.

وفي إطار تعزيز الزراعة المستدامة تبنت الدولة برامج ومشاريع تستهدف المحافظة على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة وتأمين الإدارة الكفؤة لهذا التنوع، كما وتتعاون الدولة مع المنظمات والهيئات الدولية والدول لتقاسم المنافع التي تأتي من خلال استخدام الموارد الجينية.

وتواجه دولة قطر تحديات فيما يتعلق بسوء التغذية، والذي انعكس بشكل كبير في ارتفاع نسبة البالغين الذين يعانون من البدانة(40%) والوزن الزائد(70%) وكذلك الأطفال الذين يعانون هم أيضاً من ارتفاع معدلات زيادة الوزن والبدانة.

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش وصحة وبالرفاهية في جميع الأعمار

حققت دولة قطر إنجازات بارزة في الرعاية الوقائية في مجالات مختلفة، منها الكشف المبكر عن الأمراض، وتشجيع الجمهور على ممارسة سلوكيات صحية، وتحسين الشفافية على صعيد حقوق المرضى ومسؤولياتهم واستطاعت الدولة تخفيض معدلات الوفيات المبكرة الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وغيرها من الأمراض الممزمنة بأكثر من النسبة المحددة بمقدار الثلث، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من (25) حالة لكل ألف مولود حي ووفيات الأطفال الرضع إلى أقل من (12) حالة وذلك قبل الموعد المحدد عام 2030. كما حققت دولة قطر خفضا كبيرا في معدل حالات الوفاة الناجمة عن حوادث المرور من (12.6) حالة وفاة إلى(7.7) حالة عام 2017 لكل مائة الف شخص والذي يقل عن المعدل العالمي البالغ (17.4) حالة وفاة

وحققت الدولة إنجازات ملموسة في مواجهة الأمراض المعدية، حيث لم تسجل أي اصابة بفيروس المناعة البشرية سوى بمعدلات ضئيلة جداً طيلة الفترة (2012 - 2018)، وانخفض معدل انتشار السل والملاريا وإلتهاب الكبد الوبائي (ب) إلى معدلات متدنية جداً، وانخفضت معدلات الوفيات الناجمة عن مخاطر البيئة إلى حدود منخفضة جداً.

الهدف الرابع: ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع

حققت دولة قطر العديد من الغايات المتعلقة بالهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، حيث حققت الغاية المرتبطة بضمان أن تلم نسبة كبيرة من جميع الشباب الكبار والنساء على حد سواء بالقراءة والكتابة والحساب قبل الموعد المحدد بحلول عام 2030، حيث ارتفع معدل القرائية عند البالغين حتى وصل إلى (99.0%) عام 2018. كما قامت الدولة بتوفير المرافق التعليمية التي تأخذ بنظر الاعتبار الفروق بين الجنسين وحالات الإعاقة، وكذلك قامت بتأمين المرافق والبنية التحتية والتكنولوجيا والإنترنت في المؤسسات التعليمية كافة.

كما وفرت الدولة التعليم العادل والشامل لكافة أفراد المجتمع وهي تعمل على تشجيع التعليم المستمر وتضع السياسات الهادفة إلى الاستمرار في تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم والتعلم، وكذلك تأهيل المعلمين قبل

البدء في الخدمة وأثنائها، حيث أن جميع أعضاء الأسرة التعليمية في مراحل التعليم كافة قد تلقوا الحد الأدنى من التدريب.

وبالرغم من هذه الإنجازات المتحققة إلا أنه توجد بعض التحديات لتأمين التعليم الجيد فلازالت نسبة الملتحقين بالتعليم المبكر منخفضة، حيث لم تتخطى (58%) عام 2018 بالرغم من أهمية مرحلة رياض الأطفال لتحسين مخرجات التعليم في المراحل التعليمية اللاحقة، ولا زال هناك تحدي أخر يتمثل في ضعف مستوى طلاب الصف التاسع في الكفاءة في مادة الرياضيات، حيث حقق فقط (43%) منهم المستويات الدنيا من الكفاءة، وكذلك (49%) بالنسبة للمرحلة الابتدائية لعام 2017.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

حققت فإن دولة قطر قطعت شوطاً بارزاً في تحقيق الغايات المترتبطة بالهدف الخامس المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ففيما يتعلق بالغاية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان فهي متحققة، حيث صادقت دولة قطر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 2009، وكذلك الغاية المرتبطة بالقضاء على جميع الممارسات الضارة من قبيل زواج الأطفال، فلا وجود لأي حالة زواج للقاصرات قبل سن (15) عاماً. وتوفر الدولة خدمات الصحة الإنجابية والجنسية لجميع النساء، كما تتيح القوانين والتشريعات القطرية حماية حقوق التملك للمرأة.

وبالرغم من هذه الإنجازات المحققة أعلاه، مازالت مشاركة المرأة القطرية في المناصب الإدارية منخفضة، حيث لم تتخطى (21%)، كما أن المشاركة السياسية للمرأة مازالت منخفضة بالرغم من تولي بعض النساء لمناصب عليا بالدولة وفي الوظائف القيادية، حيث لم تتخطى نسبة النساء في المجلس البلدي المركزي المنتخب (7%)،ونسبة (9%) من مجلس الشورى لعام 2018، الأمر الذي يستدعي وضع خطة للنهوض بمستوى تمثيل النساء في المجالس الوطنية المنتخبة.

الهدف السادس: كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها إدارة مستدامة

استطاعت دولة قطر أن تحقق أغلب الغايات المتعلقة بالهدف السادس المتعلق بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام، حيث تبنت دولة قطر نهجاً تنموياً يقوم على توفير مياه الشرب المأمونة الميسورة التكلفة وكذلك خدمات الصرف الصحي لجميع سكان الدولة في كافة المناطق من خلال إنشاء العديد من محطات التحلية لتوفير الاحتياجات للقطاعات المختلفة من المياه، وكذلك قامت بتنفيذ العديد من مشاريع الصرف الصحي في مختلف مدن الدولة مما ساهم في توفير خدمات الصرف الصحي المناسب لكافة الأفراد. واستطاعت تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة وزيادة إعادة

التدوير وإعادة استخدامها، كما عملت الدولة على تحقيق الغاية المرتبطة بزيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات، لكنها تواجه تحدي ارتفاع معدل الضغط على استهلاك المياه، حيث ارتفع معدل سحب المياه النقية التي تسحبها القطاعات الرئيسية بنسبة (147%) بين عامي 2012 و2018، كما بلغت درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتي تشكل أحد الجوانب الرئيسة في الإدارة المستدامة للمياه نسبة (82%). كما وتتوفر في جميع البلديات سياسات وتدابير مؤسسية وإجرائية لمشاركة المجتمع المحلي في إدارة المياه والصرف الصحي.

الهدف السابع : كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحيثة الموثوقة والمستدامة

استطاعت دولة قطر تحقيق الغاية المرجوة في إطار الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة بضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة قبل الموعد المحدد عام 2030، حيث بلغت نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء 100% طيلة الفترة (2012-2018)، كما أن جميع سكان قطر يعتمدون بصورة أساسية على الوقود النظيف والصحي لأغراض الطهي والتكنولوجيا النظيفة. وأن نجاح دولة قطر في تحقيق هذا الغاية يستدعي التوسع في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا الخاصة بالطاقة النظيفة والمتجددة وهو ما تعمل عليه الدولة في إطار تنفيذ استراتيجية الطاقة في ظل استراتيجية التنمية الوطنية (2018-2022).

كما ساهمت دولة قطر في دعم جهود الدول النامية لتوفير الطاقة بتكلفة ميسورة، حيث قدمت مساعدات في هذا المجال بلغت نحو (623) مليون ريال شكلت ما نسبته (14%) من إجمالي المساعدات القطرية المقدمة لعام 2017.

الهدف الثامن : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع ، والمستدامة ، والعمالة الكاملة والمنتجدة ، وتوفير العمل اللائق للجميع.

أن تحقق الغاية المتعلقة بتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير فرص العمل اللائق لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء، حيث تُعد معدلات البطالة في قطر الأدنى على الصعيد العالمي، والتي تبلغ (0.1%). أي أن سوق العمل يقترب من التشغيل الكامل، كما استطاعت الدولة أن تنهي ظاهرة عمل الأطفال إذ لا وجود لها في سوق العمل القطري، كما عملت الدولة على حماية حقوق العاملين، وتوفير بيئة عمل سالمة، حيث أصدرت الدولة التشريعات التي تؤمن الحماية لأجور العمال من خلال قانون حماية الأجور .

كما ساهمت دولة قطر بدعم جهود الدول النامية في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والعمل اللائق في الدول النامية لاسيما الفقيرة منها من خلال تقديم مساعدات إنمائية شكلت ما نسبته (27%) من إجمالي المساعدات القطرية المقدمة للدول النامية عام 2017.

الهدف التاسع : إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود ، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

استطاعت دولة قطر أن تحقق بعض الغايات المتعلقة بالهدف التاسع المتعلق بإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الإبتكار، ففيما يتعلق بغاية إقامة بنية تحتية جيدة ومستدامة وقادرة على الصمود، قامت بإنشاء المطارات والموانىء الحديثة التي سهلت إجراءات دخول السلع والمنتجات وحركة نقل الركاب، كما و إقامت الدولة بانشاء شبكة المترو والقطارات السريعة وفق أحدث التصاميم التي تؤمن الاستدامة والصمود بوجه التحديات البيئية. واستطاعت الدولة أن تحقق غاية زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تبلغ نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول 100). %).

كما تعمل الدولة بصفة دورية على تحقيق الغايات المرتبطة بتعزيز التصنيع الشامل وزيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة على الخدمات المالية، وتعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاع الصناعي، ودعم وتطوير التكنولوجيات المحلية والبحث والابتكار، حيث تشتمل استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022) على تنفيذ جملة من البرامج والأنشطة التي ستعزز من مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وفي استيعاب قوة العمل، فضلاً عن تبني مشروعات تستهدف زيادة القدرات البشرية العاملة في مجالات البحث والتطوير ، ورفع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير الذي يشكل العنصر الديناميكي في تعزيز القدرات الابتكارية التي تسهم في بناء اقتصاد المعرفة الذي يمثل المدخل لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث لا زالت المؤشرات الخاصة بالبحث العلمي والتطوير فيما يتعلق بالقوى البشرية العاملة والانفاق عليه منخفضة مقارنة بالوضع في الدول المتقدمة.

الهدف العاشر : الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

استطاعت دولة قطر إلى تحقيق الهدف العاشر المرتبط بالحد من انعدام المساواة من خلال وضع البرامج التي تعزز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكافة أفراد المجتمع بصرف النظر عن خلفياتهم الدينية والعرقية والعمرية، كما قامت بوضع التشريعات والسياسات الهادفة لإزالة كافة الممارسات التمييزية بين أفراد المجتمع، وتم كذلك اعتماد سياسة مالية وسياسات للأجور تحقق أكبر قدر من المساواة.

كما تدعم دولة قطر جهود الدول النامية لتحقيق الهدف العاشر من أهدا ف التنمية المستدامة المتمثل بالحد من عدم المساواة داخل البلدان النامية من خلال تقديم مساعدة للتمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة لإيجاد دخول مستدامة لها.

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

استطاعت دولة قطر استطاعت أن تحقق جميع الغايات المتعلقة بالهدف الحادي عشر المتعلق بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، حيث استطاعت الدولة ان توفر السكن للجميع، فلا وجود لاشخاص يعيشون في مساكن غير لائقة وفي أحياء فقيرة، كما أمنت لهم وسائل النقل العام الملائمة للجميع بمن فيهم أصحاب الإعاقة، وكذلك المشاركة في تخطيط المناطق الحضرية. وعملت أيضاً على التخفيف من الآثار البيئية السلبية على الأفراد من خلال توفير الخدمات البلدية الخاصة بنقل النفايات الحضرية في كافة أنحاء الدولة، والتقليل من معدلات تلوث الهواء وتقليل مخاطرها على صحة الإنسان، حيث بقيت المعدلات ضمن الحدود الطبيعية . وقامت أيضاً بتوفير المساحات الخضراء والأماكن العامة لكي تصل إليها كافة فئات المجتمع خصوصاً النساء والأطفال والمسنين والأشخاص من ذوي الإعاقة، حيث استثمرت الدولة الكثير من أجل بناء الحدائق العامة وتوسيع الرقعة الخضراء.

كما قامت دولة قطر ومن خلال صندوق قطر للتنمية في تقديم الدعم للدول النامية لاسيما الأقل نمواً في بناء المساكن والمباني باستخدام مواد البناء المحلية لكي تستطيع مواجهة آثار التغير المناخي، والتي تسبب الأعاصير والفيضانات الناجمة عنها تدميراً كبيراص للبنية التحتية في الأماكن التي تضربها. كما قدمت الدولة نحو (332) مليون ريال قطري لدعم جهود الدول النامية لتحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة المتثل بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة.

الهدف الثاني عشر: كفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

لقد حققت دولة قطر أغلب الغايات المتعلقة بالهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، حيث قامت بوضع خطة عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتم إدماجهما في استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 والتي اشتملت على برامج لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيماوية وتخفيض إنتاج النفايات، والحد من تأثيراتها على البيئة وزيادة وإعادة التدوير وكفاءة الاستخدام، ووضعت السياسات التعليمية الهادفة إلى تعميق الوعي بالتنمية المستدامة، كما ساهمت في دعم جهود بعض الدول النامية لتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين من خال منح قدمت لتمويل بعض الدراسات بهذا الشأن في كل من فلسطين وقرقيزيا والسودان.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

استطاعت دولة قطر أن تحقق الغايات المرتبطة بهدف اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للتغير المناخي وآثاره، حيث تعتمد كافة البلديات في الدولة على استراتيجيات لمواجهة مخاطر الكوارث تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية، كما قامت الدولة بإدماج التدابير المستخدمة للتخفيف من آثار التغير المناخي في مناهج الدراسة بمختلف مراحل التعليم.

الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

حققت دولة قطر أغلب الغايات المرتبطة بالهدف الرابع عشر المتعلق بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، حيث قامت بحفظ المناطق الساحلية وإدارتها بطريقة مستدامة وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات والقرارات الداعمة لنهج الاستدامة البيئية ،وبلغت نسبة المناطق الاقتصادية التي تدار باستخدام النهج القائمة على النظم الإيكولودية (100%). وكذلك التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية الدولية والإقليمية الهادفة إلى المحافظة على النظم الإيكولوجية البحرية.

وتواجه الدولة تحدي المحافظة على الثروة السمكية في ظل انخفاض مؤشر رصيد الأسماك ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً والذي وصل (59%)، وهو يقل عن مثيله على الصعيد العالمي بنحو (7.9%).

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحرن ووقف تدهور الأراضي وعكس مسارهن ووقف فقدان التنوع الحيوي

نجحت دولة قطر في تحقيق بعض الغايات المرتبطة بالهدف الخامس عشر، حيث انضمت للعديد من الاتفاقيات المعنية بحفظ التنوع الحيوي كالاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي منذ عام 1996، والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر عام 1999، والاتفاقية الدولية الخاصة بتنظيم الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض "سايتس" عام 2001، وكذلك برتوكول قرطاجنة الدولي للسلامة الإحيائية عام 2007. كما وضعت الدولة الاستراتيجية الوطنية الثانية للتنوع الحيوي (2015-2025) والتي اشتملت على تنفيذ برامج ومشاريع تسهم في إيقاف فقدان التنوع الحيوي.

الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

لقد استطاعت دولة قطر أن تحقق أغلب الغايات الخاصة بالهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة المعني بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، حيث تمكنت الدولة من تحقيق غاية الحد من أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات، حيث تخلو دولة قطر من الوفيات بسبب النزاع، فضلاً عن شعور الجميع بالأمن عند تجوالهم لوحدهم. كما استطاعت الدولة أن تحقق الغاية المتعلقة بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والداخلي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، علاوة عن ضآلة عدد الأشخاص الذي أبلغوا عن وقوعهم ضحية للسلطات المختصة، كما استطاعت الدولة أن تحد من الفساد والرشوة لحد كبير، وهو ماتجسد في تبوأ قطر مرتبة متقدمة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2017، إذ جاءت بالمرتبة (29) عالمياً. كما استطاعت الدولة أن تحد من عمليات تدفق الأموال غير المشروعة من خلال التطبيق الصارم لقانون منع غسل الأموال وتمويلو الإرهاب، وعملت الدولة على توفير الهوية القانونية لجميع السكان في قطر (مواطنين ومقيمين) ، فلا يوجد طفل دون سن الخامسة من العمر لم يتم تسجيل ولادته.

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة

لقد حققت دولة قطر أغلب الغايات المرتبطة بالهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة المعني بتعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، حيث تجسد في توفير موارد مالية للدول النامية لاسيما الفقيرة منها عن طريق التحويلات المالية للعمالة الوافدة، والتي وصلت إلى (7.52%) من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر لعام 2018، كما ساهمت في تقديم الدعم للدول النامية التي تعاني من المديونية الخارجية، كما تبنت الدولة نظاماً لتشجيع الاستثمار في الدول النامية من خلال توقيعها على أكثر من (50) اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمارات، وكذلك ساعدت دولة قطر للعديد من الدول النامية في تنفيذ خططها الإنمائية من خلال قيامها بتمويل العديد من المشاريع والبرامج التنموية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما حققت الدولة الغاية المرتبطة بتعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة وهو ما تجلى بكل وضوح في استراتجية التنمية الوطنية (2011 - 2016) التي اشتملت على (14) استراتيجية قطاعية ركزت على ربط الأولويات التنموية برؤية قطر الوطنية 2030، وكذلك في استراتجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022). ولقياس التقدم المحرز في التنمية المستدامة قامت الدولة بإصدار تقارير وطنية حول مؤشرات التنمية المستدامة منذ العام 2006 وتقوم أيضا بإعداد تقارير الإستعراض الطوعي الوطني حول التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة،وتشارك بإنتظام في فعاليات المنتدي السياسي الرفيع المستوى بغرض عرض جهود الدولة في تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ، كما قامت بإعداد قاعدة بيانات جديدة تتوافق مع غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030.

مصادر البيانات

تم الاعتماد في اعداد النشرة على مصادر البيانات التالية:-

وزارة الداخلية		https://portal.moi.gov.qa
وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية		https://www.adlsa.gov.qa
وزارة المواصلات والاتصالات		http://www.motc.gov.qa
وزارة الاقتصاد والتجارة		https://www.mec.gov.qa
وزارة البلدية والبيئة		http://www.mme.gov.qa
وزارة التعليم والتعليم العالي		http://www.edu.gov.qa
وزارة الصحة العامة		https://www.moph.gov.qa
وزارة الخارجية		https://www.mofa.gov.qa/

اللجنة الوطنية لحقوق الانسان		http://nhrc-qa.org
المجلس الاعلى للقضاء		http://www.sjc.gov.qa/
جامعة قطر		http://www.qu.edu.qa
صندوق قطر للتنمية		https://qatarfund.org.qa
المؤسسة القطرية للكهرباء والماء		https://www.km.qa
هيئة الاشغال العامة		http://www.ashghal.gov.qa
مصرف قطر المركزي		http://www.qcb.gov.qa
جهاز التخطيط والإحصاء		https://www.psa.gov.qa

الملاحق

حالة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2012 - 2018

الهدف 1: القضاء على الفقر بكافة أشكاله في كل مكان

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 1.1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم	المؤشر 1.1.1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر العالمي مفصلة حسب الجنس والمجموعة العمرية وحالة العمل والمكان	■				
الغاية 1.2 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030	المؤشر 1.2.1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني مفصلة حسب الجنس والمجموعة العمرية	■				
	المؤشر 1.2.2 نسبة الرجال والنساء والأطفال من كل الأعمار ويعيشون في فقر بكل أبعاده وفقاً للتعريفات الوطنية	■				
الغاية 1.3 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030	المؤشر 1.3.1 نسبة السكان المشمولين بسقوف\أنظمة الحماية الاجتماعية مفصلة حسب الجنس ومميزة للأطفال والمتعطلين وكبار السن والأشخاص ذوي إعاقات والحوامل\حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والمعرضين للفقر	■				
الغاية 1.4 ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030	المؤشر 1.4.1 نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية	■				
	المؤشر 1.4.2 نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق حيازة آمنة للأراضي، مع وثائق معترف بها قانونيا والذين يعتبرون حقوقهم في الأرض آمنا، حسب نوع الجنس ونوع الحيازة	■				
الغاية 1.5 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2032	المؤشر 1.5.1 عدد الوفيات، والأشخاص بجروح، نقل أو إجلاء في عداد المفقودين بسبب الكوارث لكل 100.000 شخص.	■				
	المؤشر 1.5.2 قيمة الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	■				
	المؤشر 1.5.3 عدد الدول التي لديها استرتيجيات قومية ومحلية للتخفيف من آثار الكوارث	■				
	المؤشر 1.5.4 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	■				

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 1.أ كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده	المؤشر 1.أ.1 نسبة الموارد المخصصة مباشرة من قبل الحكومة لبرامج الحد من الفقر (برامج الحماية الاجتماعية)					
	المؤشر 1.أ.2 الإنفاق على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) كنسبة من الإنفاق الحكومي الكلي					
	المؤشر 1.أ.3 مجموع مجموع المنح والتدفقات الداخلة غير المنتجة للديون المخصصة مباشرة لبرامج الحد من الفقر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي					
الغاية 1.ب وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر	المؤشر 1.ب.1 نسبة الإنفاق الحكومي المتكرر والإنفاق الرأسمالي على القطاعات التي تستفيد منها النساء والفقراء والفئات الضعيفة على نحو غير متناسب					

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الغاية	اسم المؤشر	حالة المرشر				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 2.1 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام	المؤشر 2.1.1 انتشار نقص التغذية					
	المؤشر 2.1.2 نسبة السكان الذين يواجهون انعدام متوسط أو شديد للأمن الغذائي حسب سلم حدوث انعدام الأمن الغذائي					
الغاية 2.2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025	المؤشر 2.2.1 انتشار التقزم (الطول إلى العمر دون انحرافين معياريين من الوسيط حسب معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الأطفال) ضمن الأطفال دون سن خمس سنوات					
	المؤشر 2.2.2 انتشار سوء التغذية (الوزن إلى الطول دون انحرافين معياريين من الوسيط أو أكثر من انحرافين معياريين من الوسيط ، حسب معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الأطفال) ضمن الأطفال دون سن خمس سنوات، مصنف حسب النوعية (الهزال وزيادة الوزن)					
الغاية 2.3 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030	المؤشر 2.3.1 قيمة الإنتاج لكل وحدة عمل، مصنف حسب فئات حجم المشروعات الزراعية والرعوية والغابية					
	المؤشر 2.3.2 متوسط دخل صغار منتجي الأغذية، حسب نوع الجنس وحالة السكان الأصليين					
الغاية 2.4 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030	المؤشر 2.4.1 نسبة المساحات الزراعية الخاضعة لممارسات زراعية مستدامة					
الغاية 2.5 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020	المؤشر 2.5.1 عدد الموارد الوراثية النباتية والحيوانية التي تعتبر مصادر للأغذية والزراعة ومحفوظة في مرافق المحافظة متوسطة أو طويلة المدى					
	المؤشر 2.5.2 نسبة السلالات المحلية المصنفة على أنها معرضة للخطر، أو غير المعرضة للخطر أو غير المعروفة لخطر الانقراض					

الغاية	اسم المؤشر	حالة المرشر				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 2.أ زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا	المؤشر 2.أ.1 التوجه الزراعي للنفقات الحكومية					
	المؤشر 2.أ.2 مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى) إلى القطاع الزراعي					
الغاية 2.ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية	المؤشر 2.ب.1 تقدير دعم المنتجين					
الغاية 2.ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها	المؤشر 2.ج.1 مؤشر الشذوذ في أسعار الغذاء					

الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشر				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 3.1 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي بحلول عام 2030	المؤشر 3.1.1 عدد وفيات الأمهات لكل مائة ألف مولود حي					
	المؤشر 3.1.2 نسبة الولادات تحت إشراف عاملين صحيين مهرة					
الغاية 3.2 وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 000 1 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي	المؤشر 3.2.1 معدل الوفيات تحت سن الخامسة (الوفيات لكل ألف مولود حي)					
	المؤشر 3.2.2 معدل وفيات حديثي الولادة (الوفيات لكل ألف مولود حي)					
الغاية 3.3 وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030	المؤشر 3.3.1 عدد الإصابات الجديدة بفيروس المناعة البشرية لكل ألف من السكان غير المصابين (حسب العمر والجنس والمجموعات السكانية الرئيسة)					
	المؤشر 3.3.2 الإصابات بالسل لكل ألف شخص في السنة					
	المؤشر 3.3.3 الإصابات بالملاريا لكل ألف شخص في السنة					
	المؤشر 3.3.4 العدد المقدر للإصابات الجديدة بالتهاب الكبد (ب) لكل ألف نسمة في السنة					
	المؤشر 3.3.5 عدد الأشخاص المحتاجين لمعالجات ضد الأمراض المدارية المهملة					
الغاية 3.4 تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030	المؤشر 3.4.1 نسبة الوفاة بأمراض الدورة الدموية والقلب والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة					
	المؤشر 3.4.2 معدل الوفاة بسبب الانتحار					
الغاية 3.5 تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك	المؤشر 3.5.1 التغطية بالمداخلات العلاجية (الدوائية والنفسية – الاجتماعية والتأهيل وخدمات ما بعد الرعاية) للاضطرابات الناتجة عن تعاطي المخدرات					
	المؤشر 3.5.2 الاستعمال الضار للكحول معرفاً حسب الواقع الوطني مقاساً بالاستهلاك السنوي للفرد باللتر من الكحول الصافي (للاشخاص 15 سنة فأكثر)					
الغاية 3.6 خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020	المؤشر 3.6.1 عدد الوفيات المترتبة عن الإصابات القاتلة لحوادث المرور خلال 30 يوماً، لكل مئة ألف نسمة (معايرة بالعمر)					

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشر				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 3.7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030	المؤشر 3.7.1 نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) التي حاجتهن إلى الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة ملباة	■				
	المؤشر 3.7.2 معدل إنجاب اليافعين (10-14، 15-19 سنة) لكل ألف امرأة في تلك المجموعة العمرية	■				
الغاية 3.8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة	المؤشر 3.8.1 تغطية التدخلات التتبع (على سبيل المثال التحصين الكامل للأطفال، والعلاج المضاد للفيروسات الرجعية، وعلاج السل، والعلاج ارتفاع ضغط الدم، ومرافقة المهرة عند الولادة، وما إلى ذلك)	■				
	المؤشر 3.8.2 نسبة السكان ذوي الانفاق الاسري الكبير على الصحة كنسبة من إجمالي الانفاق الاسري أو الدخل	■				
الغاية 3.9 الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030	المؤشر 3.9.1 نسبة الوفيات بسبب تلوث في المنزل وفي الهواء	■				
	المؤشر 3.9.2 معدل الوفيات الذي يعزى إلى المياه غير المأمونة، والصرف الصحي غير المأمون، ونقص النظافة (التعرض لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية غير الآمنة للجميع)	■				
	المؤشر 3.9.3 معدلات الوفيات بسبب التسمم غير المقصود	■				
الغاية 3.أ تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء	المؤشر 3.أ.1 الانتشار الحالي لاستعمال التبغ معايير حسب العمر بين الأشخاص 15 سنة فأكثر	■				
الغاية 3.ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية	المؤشر 3.ب.1 نسبة السكان الذين يحصلون على الأدوية الأساسية واللقاحات بأسعار معقولة وعلى أساس مستدام	■				
	المؤشر 3.ب.2 المساعدة التنموية الرسمية الصافية الكلية للبحث الطبي والقطاعات الصحية الأساسية	■				
	المؤشر 3.ب.3 كثافة وتوزيع العاملين في مجال الصحة	■				
الغاية 3.ج تحقيق زيادة كبيرة في تمويل قطاع الصحة، وتوظيف قوى عاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية	المؤشر 3.ج.1 نسبة السمات التي تُعزى لعدد (13) من القدرات الأساسية التي تم الحصول عليها عند نقطة زمنية محددة		■			
الغاية 3.د دتعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية	المؤشر 3.د.1 اللوائح الصحية الدولية (إهر) القدرة والاستعداد للطوارئ الصحية	■				

الهدف 4: ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 4.1 ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030	المؤشر 4.1.1 نسبة الأطفال / صغار السن في الفصل 3/2، وفي نهاية التعليم الابتدائي، وفي نهاية التعليم الإعدادي ممن حصلوا على الحد الأدنى من الكفاءة في (أ) القراءة ، (ب) الرياضيات – مفصلة حسب الجنس ومكان الإقامة والثروة (وأخرى حيثما تتوفر البيانات)					
الغاية 4.2 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030	المؤشر 4.2.1 نسبة الأطفال في سن دخول المدرسة الذين هم من حيث التطور على الطريق الصحيح في مجال الصحة والتعلم والرفاه النفسي – الاجتماعي، مفصلة حسب الجنس والإقامة والثروة (وأخرى حيثما تتوفر البيانات)					
	المؤشر 4.2.2 معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة قبل العمر الرسمي للدخول للتعليم الأساسي)					
الغاية 4.3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030	المؤشر 4.3.1 معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب في الأشهر 12 الأخيرة					
الغاية 4.4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030	المؤشر 4.4.1 نسبة الشباب / البالغين ممن لديهم مهارات في تقنيات المعلومات والاتصال، حسب نوع المهارة					
الغاية 4.5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030	المؤشر 4.5.1 مقاييس التماثل (إناث /ذكور، حضر /ريف، الخمس الأدنى للثروة / الخمس الأعلى للثروة،وغيرها مثل حالة الإعاقة والسكان الأصليين والمتأثرين بالصراعات،كلما أتيحت البيانات) لكل المؤشرات في هذه القائمة التي يمكن تفصيلها					
الغاية 4.6 ضمان أن تلمّ نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030	المؤشر 4.6.1 نسبة السكان في مجموعة عمر معينة الذين اكتسبوا الحد الأدنى لمستوى ثابت من الكفاءة الوظيفية في مهارات (أ) القراءة و (ب) الحساب – مفصلة حسب الجنس والإقامة والثروة					
الغاية 4.7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030	المؤشر 4.7.1 نطاق تعميم التربية على المواطنة العالمية و '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، على جميع المستويات في: (أ) سياسات التعليم الوطنية؛ (ب) المناهج الدراسية؛ (ج) تعليم المعلمين؛ و (د) تقييم الطلاب.....النسبة المئوية للطلاب الذين يبلغون من العمر 15 عاما المسجلين في المدارس الثانوية مما يدل على مستوى ثابت على الأقل من المعرفة عبر مجموعة مختارة من المواضيع في العلوم البيئية وعلم					

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
	الأرض.سيعتمد اختيار/ نطاق المواضيع بدقة على المسح أو التقييم الذي يكون فيه المؤشر جمعت.					
الغاية 4.أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع	المؤشر 4.أ.1 نسبة المدارس التي تتوفر على: (1) الكهرباء، (2) انترنت لأغراض تربوية، (3) أجهزة الكمبيوتر لأغراض تربوية، (4) بنية تحتية ومستلزمات مناسبة للتلامذة المعاقين، (5) مرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة، (6) مرافق أساسية لغسل الأيدي (حسب تعريفات مؤشرات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية WASH)					
الغاية 4.ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020	المؤشر 4.ب.1 حجم تدفقات المساعدة التنموية الرسمية للابتعاث الدراسي حسب القطاع ونوع الدراسة					
الغاية 4.ج الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام	المؤشر 4.ج.1 نسبة المعلمين في التعليم (أ) قبل الأساسي (ب) الأساسي (ج) الثانوي الأدنى و (د) الثانوي الأعلى الذين تلقوا الحد الأدنى من التأهيل قبل الخدمة وبعدها (أي التدريب التربوي) اللازم للتدريس في دولة محددة – مفصلة حسب الجنس					

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 5.1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان	المؤشر 5.1.1 مدى توفر أو عدم توفر الأطر التشريعية لتعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس					
الغاية 5.2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال	المؤشر 5.2.1 نسبة النساء والبنات (15-49 سنة) اللاتي سبق أن كان لهن شريك ممن تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو سيكولوجي من قبل الشريك الحميم الحالي أو السابق في الأشهر 12 الأخيرة					
	المؤشر 5.2.2 نسبة النساء والبنات (15-49 سنة) اللاتي تعرضن لعنف جنسي من أشخاص غير الشريك الحميم منذ سن 15 سنة					
الغاية 5.3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)	المؤشر 5.3.1 نسبة النساء (20-24 سنة) اللاتي تزوجن أو دخلن في علاقة قبل سن 15 سنة وقبل سن 18 سنة					
	المؤشر 5.3.2 نسبة النساء والبنات (15-49 سنة) اللاتي خضعن لختان الإناث حسب الفئة العمرية					
الغاية 5.4 الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني	المؤشر 5.4.1 نسبة الوقت غير مدفوع الأجر الذي يصرف على الأعمال والرعاية المنزلية حسب الجنس والعمر ومكان الإقامة					
الغاية 5.5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	المؤشر 5.5.1 نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية و(ب) الحكومات المحلية					
	المؤشر 5.5.2 نسبة النساء التي تشغل مناصب إدارية					
الغاية 5.6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما	المؤشر 5.6.1 نسبة النساء (15-49 سنة) التي يتخذن أنفسهن قراراتهن فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية واستخدام موانع الحمل والصحة الإنجابية					
	المؤشر 5.6.2 نسبة الدول التي تضمن قوانينها وأنظمتها حصول جميع النساء في سن 15-49 على خدمات ومعلومات وتعليم حول الصحة الجنسية والانجابية					

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 5.أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية	المؤشر 5.أ.1 (أ) نسبة الأشخاص الذين لهم ملكية أو لهم حقوق مصانة للأرض الزراعية (من إجمالي السكان الزراعيين) حسب الجنس					
	(ب) حصة النساء بين المالكين أو أصحاب الحقوق في الأرض الزراعية حسب نوع الملكية					
	المؤشر 5.أ.2 النسبة المئوية للدول حيث الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) يضمن حقوقا متساوية للمرأة في ملكية الأرض و / أو التصرف فيها					
الغاية 5.ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة	المؤشر 5.ب.1 نسبة الأفراد الذين يمتلكون هاتف محمول حسب الجنس					
الغاية 5.ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات	المؤشر 5.ج.1 نسبة الدول التي لديها أنظمة لمتابعة ورصد المخصصات العامة للمساواة حسب النوع الاجتماعي ولتمكين النساء					

الهدف 6: كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 6.1 تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030	المؤشر 6.1.1 نسبة السكان الذين يستعملون خدمات مياه الشرب مأمونة الإدارة					
الغاية 6.2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030	المؤشر 6.2.1 نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي مأمونة الإدارة					
الغاية 6.3 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030	المؤشر 6.3.1 نسبة المياه العادمة المعالجة بصورة آمنة					
	المؤشر 6.3.2 نسبة المسطحات المائية حيث جودة المياه المحيطة بها جيدة					
الغاية 6.4 زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030	المؤشر 6.4.1 التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن					
	المؤشر 6.4.2 معدل الضغط على استهلاك المياه: معدل سحب المياه النقية بالنسبة الى مصادر المياه النقية المتوفرة					
الغاية 6.5 تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030	المؤشر 6.5.1 درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر - 100)					
	المؤشر 6.5.2 نسبة منطقة الأحواض العابرة للحدود مع ترتيب تشغيلي للتعاون في مجال المياه					
الغاية 6.6 حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020	المؤشر 6.6.1 التغير في مدى النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه على مر الزمن					
الغاية 6.أ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030	المؤشر 6.أ.1 مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي التي تشكل جزءا من خطة الإنفاق المنسقة من قبل الحكومة					
الغاية 6.ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي	المؤشر 6.ب.1 نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وتدابير مؤسسة وإجرائية لمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي					

الهدف 7: كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 7.1 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030	المؤشر 7.1.1 نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء					
	المؤشر 7.1.2 نسبة السكان الذين يعتمدون بصورة أولية على الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة					
الغاية 7.2 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030	المؤشر 7.2.1 حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة النهائية المستهلكة					
الغاية 7.3 مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030	المؤشر 7.3.1 كثافة الطاقة (%) مقاسةً بالطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي					
الغاية 7.أ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030	المؤشر 7.أ.1 التدفقات المالية الدولية المواهة الى البلدانن النامية لدعم انشطة البحث والتطوير في مجالات الطاقة النظيفة وانتاج الطاقة المتجددة بما في ذلك النظم الهجينة					
الغاية 7.ب توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030	المؤشر 7.ب.1 الاستثمارات في كفاءة استخدام الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومقدار الاستثمار الأجنبي المباشر في النقل المالي للبنية الأساسية والتكنولوجيا إلى خدمات التنمية المستدامة					

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 8.1 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا	المؤشر 8.1.1 معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لكل فرد					
الغاية 8.2 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة	المؤشر 8.2.1 معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي لكل فرد مشتغل					
الغاية 8.3 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية	المؤشر 8.3.1 حصة العمالة غير الرسمية في العمالة غير الزراعية حسب الجنس					
الغاية 8.4 تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة	المؤشر 8.4.1 البصمة المادية، البصمة المادية للفرد، والبصمة المادية لكل الناتج المحلي الاجمالي					
	المؤشر 8.4.2 استهلاك المواد المحلية، استهلاك الفرد من المواد المحلية، واستهلاك المواد المحلية لكل الناتج المحلي الإجمالي					
الغاية 8.5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030	المؤشر 8.5.1 متوسط الأجر في الساعة للمشتغلين الإناث والذكور حسب المهن حسب السن والأشخاص المعاقين					
	المؤشر 8.5.2 معدل البطالة حسب الجنس والسن والأشخاص المعاقين					
الغاية 8.6 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020	المؤشر 8.6.1 نسبة الشباب (15-24) غير الملتحقين بالتعليم أو بالتدريب أو بالعمل					
الغاية 8.7 اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025	المؤشر 8.7.1 نسبة وعدد الأطفال ممن أعمارهم 5-17 سنة المنخرطين في عمالة الأطفال حسب الجنس والفئة العمرية					
الغاية 8.8 حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة	المؤشر 8.8.1 معدلات تكرار الإصابات المهنية القاتلة وغير القاتلة بسبب الإصابات المهنية حسب النوع الاجتماعي وحالة المهاجر					
	المؤشر 8.8.2 مستوى الامتثال الوطني لحقوق العمل (الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية) استنادا إلى المصادر النصية والتشريعات الوطنية لمنظمة العمل الدولية، حسب نوع الجنس ووضع المهاجرين					

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 8.9 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030	المؤشر 8.9.1 السياحة المباشرة الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ومعدل النمو). وعدد الوظائف في الصناعات السياحية (كنسبة مئوية من مجموع الوظائف ومعدل نمو الوظائف، حسب نوع الجنس)					
	المؤشر 8.9.2 نسبة الوظائف في الصناعات السياحية المستدامة من مجموع الوظائف السياحية					
الغاية 8.10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها	المؤشر 8.10.1 عدد فروع البنوك التجارية وعدد الصرافات الآلية لكل مئة ألف شخص بالغ					
	المؤشر 8.10.2 نسبة البالغين (15 سنة فأكثر) الذين لديهم حساب لدى بنك أو مؤسسة مالية أو الذين يستعملون خدمات مالية متنقلة					
الغاية 8.أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا	المؤشر 8.أ.1 الالتزامات والمدفوعات الفعلية في إطار مبادرة المساعدة من أجل التجارة (Trade for Aid)					
الغاية 8.ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020	المؤشر 8.ب.1 إجمالي الإنفاق الحكومي على برامج الحماية الاجتماعية والعمالة كنسبة من الموازنات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي					

الهدف 9: إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 9.1 إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة	المؤشر 9.1.1 حصة/ نسبة السكان الريفيين الذين يعيشون في نطاق 2 كم من طريق صالحة لجميع الفصول					
	المؤشر 9.1.2 عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل					
الغاية 9.2 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا	المؤشر 9.2.1 القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكل فرد					
	المؤشر 9.2.2 العمالة الصناعية كنسبة من العمالة الكلية					
الغاية 9.3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق	المؤشر 9.3.1 الحصة النسبية للصناعات الصغيرة في إجمالي القيمة المضافة للصناعة					
	المؤشر 9.3.2 نسبة المشروعات المتوسطة والصغيرة ولديها قرض أو خط إئتمان					
الغاية 9.4 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها	المؤشر 9.4.1 إنبعاث ثاني أكسيدالكربون لكل وحدة قيمة مضافة					
الغاية 9.5 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير	المؤشر 9.5.1 الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي					
	المؤشر 9.5.2 عدد الباحثين (بما يعادل التفرغ الكامل) لكل مليون نسمة					
الغاية 9.أ تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية	المؤشر 9.أ.1 إجمالي الدعم الدولي الرسمي للبنية التحتية (يشمل المساعدات الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى)					
الغاية 9.ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنوع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى	المؤشر 9.ب.1 الحصة النسبية للقيمة المضافة للصناعات ذات التقنية المتوسطة والعالية في القيمة المضافة الكلية					
الغاية 9.ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020	المؤشر 9.ج.1 نسبة السكان المشمولين بالشبكة المنقولة حسب التقنية					

الهدف 10: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات			
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 10.1 التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030	المؤشر 10.1.1 معدلات النمو في الإنفاق الأسري أو في دخل الفرد بين السكان في الشريحة 40% الأدنى وبين كافة السكان					
الغاية 10.2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030	المؤشر 10.2.1 نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت 50% من الدخل الوسيط مفصلة حسب العمر والجنس والأشخاص المعاقين					
الغاية 10.3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد	المؤشر 10.3.1 نسبة السكان الذين قاموا بالتبليغ عن شعورهم شخصياً بالتمييز ضدهم أو تم ملاحقتهم في الأشهر 12 الماضية على أساس التمييز المحظور وفق القانون العالمي لحقوق الانسان					
10.4 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا	المؤشر 10.4.1 حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي شاملة للأجور وحوالات الحماية الاجتماعية					
الغاية 10.5 تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات	المؤشر 10.5.1 مؤشرات السلامة المالية					
الغاية 10.6 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات	المؤشر 10.6.1 نسبة الأعضاء وحقوق التصويت للدول النامية في المنظمات الدولية					
الغاية 10.7 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة	المؤشر 10.7.1 كلفة الاستقدام التي يتحملها العامل كنسبة من دخله السنوي الذي يتلقاه في الدولة المستقبلة له					
	المؤشر 10.7.2 عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة جيدة الإدارة					
الغاية 10.أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية	المؤشر 10.أ.1 نسبة التعريفات المطبقة على الواردات من أقل البلدان نموا والبلدان النامية ذات التعريفة الصفرية					
الغاية 10.ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية	المؤشر 10.ب.1 إجمالي التدفقات من أجل التنمية، حسب الدول المستفيدة والدول المانحة ونوعية التدفق (المساعدة التنموية الرسمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، وغيرها)					
الغاية 10.ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030	المؤشر 10.ج.1 كلفة الحوالات كنسبة من المبالغ المحولة					

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 11.1 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030	المؤشر 11.1.1 نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة وغير منظمة أو في مساكن غير مؤهلة					
الغاية 11.2 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030	المؤشر 11.2.1 نسبة السكان الذين لديهم وصول ملائم للنقل العام، حسب السن والنوع الاجتماعي والأشخاص المعاقين					
الغاية 11.3 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030	المؤشر 11.3.1 نسبة معدل استهلاك الأرض إلى معدل النمو السكاني					
	المؤشر 11.3.2 نسبة المدن ذات هيكل المشاركة المباشرة للمجتمع المدني في التخطيط والإدارة الحضريين التي تعمل بشكل منتظم وديمقراطي					
الغاية 11.4 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي	المؤشر 11.4.1 مجموع الإنفاق (العام والخاص) للفرد الذي ينفق على حفظ وحماية وحفظ جميع التراث الثقافي والطبيعي، حسب نوع التراث (الثقافي، والطبيعي، والمختلط، ومركز التراث العالمي)، ومستوى الحكومة (الوطنية، (النفقات التشغيلية / الاستثمار) ونوع التمويل الخاص (التبرعات العينية والقطاع الخاص غير الربحي والرعاية)					
الغاية 11.5 تحقيق انخفاض كبير في عدد الوفيات وعدد الاشخاص المتأثرين، وانخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الاجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والاشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة بحلول عام 2030	المؤشر 11.5.1 عدد الوفيات والأشخاص المفقودين والأشخاص المتضررين مباشرة المنسوبة إلى الكوارث لكل 100 000 من السكان					
	المؤشر 11.5.2 الخسائر الاقتصادية المباشرة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي العالمي، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية وعدد حالات الانقطاع في الخدمات الأساسية، التي تعزى إلى الكوارث					
الغاية 11.6 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030	المؤشر 11.6.1 نسبة النفايات الحضرية الصلبة التي يتم جمعها بانتظام وتحظى بطرح نهائي ملائم قياساً بالنفايات الكلية المتولدة في المدن					
	المؤشر 11.6.2 متوسط مستويات الجسيمات الدقيقة (مثل PM 10 و PM 2.5) في المدن (موزون سكانياً)					

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 11.7 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030	المؤشر 11.7.1 متوسط حصة المساحة المبنية في المدن والتي هي فضاء مفتوح للاستعمال العام للجميع، حسب السن والنوع الاجتماعي والأشخاص المعاقين					
	المؤشر 11.7.2 نسبة الأشخاص الذين تعرضوا للتحرش البدني أو الجنسي حسب نوع الجنس والعمر وحالة الإعاقة ومكان حدوثها، خلال ال 12 شهرا السابقة					
الغاية 11.أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية	المؤشر 11.أ.1 نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خطط التنمية الحضرية والإقليمية التي تدمج الإسقاطات السكانية والاحتياجات من الموارد، حسب حجم المدينة					
الغاية 11.ب العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	المؤشر 11.ب.1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030					
	المؤشر 11.ب.2 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث					
الغاية 11.ج دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية	المؤشر 11.ج.1 نسبة الدعم المالي المخصص لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفائة في استخدام الموارد، والتي تستخدم مواد محلية					

الهدف 12: كفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الغاية	اسم المرشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 12.1 تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها	المؤشر 12.1.1 عدد الدول التي لديها خطط عمل متعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ومعممة كأولوية أو هدف في السياسات الوطنية					
الغاية 12.2 تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030	المؤشر 12.2.1 البصمة المادية، البصمة المادية للفرد، والبصمة المادية لكل الناتج المحلي الاجمالي					
	المؤشر 12.2.2 استهلاك المواد المحلية، استهلاك الفرد من المواد المحلية، واستهلاك المواد المحلية لكل الناتج المحلي الإجمالي					
الغاية 12.3 تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030	المؤشر 12.3.1 مقياس الفقد الغذائي العالمي					
الغاية 12.4 تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020	المؤشر 12.4.1 عدد الأطراف في الاتفاقيات البيئية العالمية المتعددة الأطراف حول المواد الخطرة والكيماوية الأخرى والنفايات التي تفي بالتزاماتها وتعهداتها بتقديم المعلومات التي تطلبها كل وثيقة ذات صلة					
	المؤشر 12.4.2 النفايات الخطرة المتولدة للفرد ونسبة النفايات الخطرة المعالجة حسب نوع المعالجة					
الغاية 12.5 الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030	المؤشر 12.5.1 معدل إعادة التدوير الوطني، أطنان المواد التي تم تدويرها					
الغاية 12.6 تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها	المؤشر 12.6.1 عدد الشركات التي تنشر تقارير عن الإستدامة					
الغاية 12.7 تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية	المؤشر 12.7.1 عدد الدول التي تنفذ سياسات وخطط عمل مستدامة للمشتريات العامة					
الغاية 12.8 ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030	المؤشر 12.8.1 مدى تعميم (1) تعليم المواطنة العالمية و (2) التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم المتعلق بتغير المناخ) في: (أ) سياسات التعليم الوطنية؛ (ب) المناهج الدراسية؛ (ج) تعليم المعلمين؛ و (د) تقييم الطلاب					
الغاية 12.أ دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة	المؤشر 12.أ.1 مقدار الدعم المقدم إلى البلدان النامية بشأن البحث والتطوير من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتكنولوجيات السليمة بيئيا					

الغاية	اسم المرشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 12.ب وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية	المؤشر 12.ب.1 عدد الاستراتيجيات أو السياسات السياحية المستدامة وتنفيذ خطط العمل مع أدوات الرصد والتقييم المتفق عليها					
الغاية 12.ج ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة	المؤشر 12.ج.1 مقدار الدعم للوقود الإحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الانتاج والاستهلاك) وكنسبة من الإنفاق الوطني الكلي على الوقود الإحفوري					

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

الغاية	اسم المرشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 13.1 تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار	المؤشر 13.1.1 عدد الوفيات والأشخاص المفقودين والأشخاص المتضررين مباشرة الذين يعزى إلى الكوارث لكل 100000 نسمة					
	المؤشر 13.1.2 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030					
	المؤشر 13.1.3 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث					
الغاية 13.2إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني	المؤشر 13.2.1 عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة / استراتيجية / خطة متكاملة تزيد من قدرتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة بطريقة تؤدي (بما في ذلك خطة وطنية للتكيف أو المساهمة المحددة وطنيا أو البلاغ الوطني أو تقرير التحديث لفترة السنتين أو غيرها)					
الغاية 13.3 تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به	المؤشر 13.3.1 عدد البلدان التي أدمجت تدابير التخفيف والتكيف والحد من الآثار والإنذار المبكر في المناهج الدراسية الابتدائية والثانوية والجامعي					
	المؤشر 13.3.2 عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز بناء القدرات المؤسسية والنظامية والفردية لتنفيذ التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا، والإجراءات الإنمائية					
الغاية 13.أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن	المؤشر 13.أ.1 المبلغ الملتزم به بالدولار الأمريكي في كل سنة إبتداً من عام 2020 حيال الإلتزام البالغ 100 بليون دولار امريكي					
الغاية 13.ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة	المؤشر 13.ب.1 عدد أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعما متخصصا ومقدارا من الدعم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، فيما يتعلق بآليات زيادة القدرات من أجل التخطيط والإدارة الفعالين المتصلين بتغير المناخ، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة					

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 14.1 منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025	المؤشر 14.1.1 مؤشر تركيز المغذيات الساحلية وكثافة الحطام البلاستيكية العائمة					
الغاية 14.2 إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020	المؤشر 14.2.1 نسبة المناطق الاقتصادية الخالصة الوطنية التي تدار باستخدام النهج القائمة على النظم الإيكولوجية					
الغاية 14.3 تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات	المؤشر 14.3.1 متوسط الحموضة البحرية مقاسة بحدود متفق عليها في محطات معاينة ممثلة					
الغاية 14.4 تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020	المؤشر 14.4.1 نسبة المخزونات السمكية ضمن مستوى بيولوجي مستدام					
الغاية 14.5 حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020	المؤشر 14.5.1 تغطية المساحات المحمية كنسبة من المساحات البحرية					
الغاية 14.6 حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020	المؤشر 14.6.1 التقدم الذي أحرزته البلدان في مجال تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم					
الغاية 14.7 زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030	المؤشر 14.7.1 مصايد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا وجميع البلدان					
الغاية 14.أ زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا	المؤشر 14.أ.1 الموازنة المرصودة للبحث في ميدان التقنية البحرية كنسبة من الموازنة الكلية للبحوث					

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 14.ب توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق	المؤشر 14.ب.1 التقدم الذي أحرزته البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني / تنظيمي / سياسة / مؤسسية يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة النطاق ويحميها					
الغاية 14.ج تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"	المؤشر 14.ج.1 عدد الدول التي تنفذ تشريعياً أو برامجياً الشروط الواردة في برتوكولات البحار الإقليمية والمصادقة على وتنفذ المعاهدات البحرية ومعاهدات المصائد لمنظمة العمل الدولية					

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 15.1 ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020	المؤشر 15.1.1 مساحة الغابات كنسبة من إجمالي مساحة الأرض					
	المؤشر 15.1.2 نسبة المواقع الهامة للتنوع البيولوجي للأرض والمياه العذبة التي تغطيها المناطق المحمية حسب نوع النظام الإيكولوجي					
الغاية 15.2 تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020	المؤشر 15.2.1 التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للغابات					
الغاية 15.3 مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030	المؤشر 15.3.1 نسبة الأراضي المتدهورة من المساحة الأرضية الكلية					
الغاية 15.4 ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2031	المؤشر 15.4.1 التغطية بمناطق محمية لمواقع هامة للتنوع الحيوي في الجبال					
	المؤشر 15.4.2 مقياس الغطاء الأخضر للجبال					
الغاية 15.5 اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها	المؤشر 15.5.1 فهرس القائمة الحمراء					
الغاية 15.6 تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا	المؤشر 15.6.1 عدد التصاريح أو ما يعادلها التي تمت إتاحتها لمستودع (الحصول وتقاسم المنافع) المنشئ بموجب بروتوكول ناغويا، وعدد الاتفاقيات المعيارية لنقل المواد، وفقاً لما تم إرساله إلى الهيئة المشرفة على المعاهدة الدولية					
الغاية 15.7 اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء	المؤشر 15.7.1 فهرس القائمة الحمراء للأنواع المتاجر بها					
الغاية 15.8 اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020	المؤشر 15.8.1 نسبة البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة وتوفر الموارد الكافية لمنع أو السيطرة على الأنواع الغريبة الغازية					
الغاية 15.9 إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020	المؤشر 15.9.1 التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المحددة وفقا للهدف 2 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020					

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 15.أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً	المؤشر 15.أ.1 المساعدة الإنمائية الرسمية والإنفاق العام على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية					
الغاية 15.ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات	المؤشر 15.ب.1 المساعدة التنموية الرسمية والإنفاق العام على الحفاظ والاستعمال المستدام للتنوع الحيوي والنظم الإيكولوجية					
الغاية 15.ج تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة	المؤشر 15.ج.1 نسبة الحياة البرية المتداولة التي تم صيدها أو الاتجار بها بصورة غير مشروعة					

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 16.1 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان	المؤشر 16.1.1 عدد ضحايا القتل عمداً حسب السن والنوع الاجتماعي، لكل مئة ألف نسمة					
	المؤشر 16.1.2 الوفيات المرتبطة بالنزاعات لكل 100.000 من السكان، حسب الجنس والعمر والسبب					
	المؤشر 16.1.3 نسبة السكان الذين تعرضوا لعنف بدني أو نفسي أو جنسي في الأشهر 12 الماضية					
	المؤشر 16.1.4 نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان يسيرون بمفردهم حول المنطقة التي يعيشون فيها					
الغاية 16.2 إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم	المؤشر 16.2.1 نسبة الأطفال ممن أعمارهم 1-17 سنة الذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو إعتداء نفساني من قبل مقدمي الرعاية في الشهر الماضي					
	المؤشر 16.2.2 عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل مئة ألف نسمة، حسب الجنس والعمر ونوع الاستغلال					
	المؤشر 16.2.3 نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عاما الذين تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن 18 عاما					
الغاية 16.3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة	المؤشر 16.3.1 نسبة ضحايا العنف في ال 12 شهرا السابقة الذين أبلغوا عن وقوعهم ضحية للسلطات المختصة أو غير ذلك من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسميا					
	المؤشر 16.3.2 المعتقلون الذين لم يصدر عليهم حكم كنسبة مئوية من مجموع السجناء					
الغاية 16.4 الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030	المؤشر 16.4.1 مجموع قيمة التدفقات المالية غير المشروعة من الداخل والخارج (بدولارات الولايات المتحدة الحالية)					
	المؤشر 16.4.2 نسبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المصادرة التي تم ضبطها ومتابعتها وفقاً للمعايير الدولية والآليات القانونية					
الغاية 16.5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما	المؤشر 16.5.1 نسبة الأشخاص الذين لديهم اتصال واحد على الأقل مع موظف عمومي ودفع رشوة لموظف عمومي أو طلب منهم رشوة من قبل هؤلاء الموظفين العموميين خلال ال 12 شهرا السابقة					

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
	المؤشر 16.5.2 نسبة الشركات التي كان لديها اتصال واحد على الأقل مع موظف عمومي والذي دفع رشوة لموظف عمومي، أو طلب منهم رشوة من قبل الموظفين العموميين خلال ال 12 شهرا السابقة					
الغاية 16.6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	المؤشر 16.6.1 الإنفاق الحكومي الأولي كنسبة من الموازنة الأصلية التي تم إقرارها، حسب القطاع (أو رموز الموازنة أم نحوها)					
	المؤشر 16.6.2 نسبة السكان الراضين عن آخر تجربة لهم مع الخدمات العمومية					
الغاية 16.7 ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات	المؤشر 16.7.1 نسبة الوظائف (حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والقضاء) مقارنة بالتوزيعات الوطنية					
	المؤشر 16.7.2 نسبة السكان الذين يعتقدون أن عملية صنع القرار شاملة ومتجاوبة، حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية					
الغاية 16.8 توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية	المؤشر 16.8.1 نسبة الأعضاء وحقوق التصويت للدول النامية في المنظمات الدولية					
الغاية 16.9 توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030	المؤشر 16.9.1 نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية، حسب السن					
الغاية 16.10 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية	المؤشر 16.10.1 عدد حالات التحقق من القتل والاختطاف القسري والاختفاء التعسفي وتعذيب الصحفيين وموظفي وسائط الإعلام المرتبطين والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال ال 12 شهرا الماضية					
	المؤشر 16.10.2 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ ضمانات دستورية، و / أو تشريعية و / أو سياساتية تتيح حصول الجمهور على المعلومات					
الغاية 16.أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة	المؤشر 16.أ.1 وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان امتثالا لمبادئ باريس					
الغاية 16.ب تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة	المؤشر 16.ب.1 نسبة السكان الذين أبلغوا عن شعورهم بتمييز شخصي ضدهم أو ملاحقة خلال 12 شهر السابقة على أرضية التمييز المحظور تحت القانون الدولي لحقوق الانسان مفصلة حسب العمر والجنس					

الهدف 17: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 17.1 تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات	المؤشر 17.1.1 العوائد الضريبية (حسب المصدر) \ الناتج المحلي الاجمالي					
	المؤشر 17.1.2 نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية					
الغاية 17.2 قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 و 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجَّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص 0.20 في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا	المؤشر 17.2.1 المساعدة التنموية الرسمية الصافية والاجمالية وتلك للدول الأقل نمواً كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة المنضوية تحت لجنة المساعدة التنموية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية					
الغاية 17.3 حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية	المؤشر 17.3.1 الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب كنسبة من مجموع الميزانية المحلية					
	المؤشر 17.3.2 حجم التحويلات (دولار)\ الناتج المحلي الاجمالي					
الغاية 17.4 مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة	المؤشر 17.4.1 خدمة الدين كنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات					
الغاية 17.5 اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها	المؤشر 17.5.1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا					
الغاية 17.6 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا	المؤشر 17.6.1 عدد اتفاقات وبرامج التعاون في مجال العلم و / أو التعاون بين البلدان حسب نوع التعاون					
	المؤشر 17.6.2 اشتراكات النطاق العريض للإنترنت الثابت لكل 100 نسمة حسب السرعة					
الغاية 17.7 تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه	المؤشر 17.7.1 الوصول إلى معلومات عن براءات الاختراع في قاعدة البيانات العالمية عن براءات الاختراع واستعمال النظام الدولي لبراءات الاختراع					

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 17.8 التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	المؤشر 17.8.1 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت					
الغاية 17.9 تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	المؤشر 17.9.1 مقدار التمويل الكلي الموافق عليه للدول النامية من أجل تعزيز تطوير وانتقال ونشر وانتشار التقنيات البيئية					
الغاية 17.10 تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة	المؤشر 17.10.1 متوسط التعرفة الموزونة على مستوى العالم.					
الغاية 17.11 زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020	المؤشر 17.11.1 نصيب البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من الصادرات العالمية					
الغاية 17.12 العمل في الوقت المناسب على كفالة دوام وصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق	المؤشر 17.12.1 متوسط التعرفات التي تواجه الدول النامية والدول الأقل نمواً والجزر الصغيرة النامية					
الغاية 17.13 تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها	المؤشر 17.13.1 لوحة الاقتصاد الكلي					
الغاية 17.14 تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة	المؤشر 17.14.1 عدد البلدان التي لديها آليات قائمة لتعزيز اتساق السياسات في مجال التنمية المستدامة					
الغاية 17.15 احترام الحيز السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة	المؤشر 17.15.1 مدى استخدام أطر النتائج القطرية وأدوات التخطيط من جانب مقدمي التعاون الإنمائي					
الغاية 17.16 تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية	المؤشر 17.16.1 عدد البلدان التي أبلغت عن التقدم المحرز في أطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة					
الغاية 17.17 تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد	المؤشر 17.17.1 مبلغ دولارات الولايات المتحدة الملتزم بالشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني					

الغاية	اسم المؤشر	حالة المؤشرات				
		متوفر	غير متوفر	جاري توفيره	خاص بحسابات المنظمات	لاينطبق
الغاية 17.18 تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020	المؤشر 17.18.1 نسبة مؤشرات التنمية المستدامة المنتجة على المستوى الوطني مع تفصيل كامل عندما تكون ذات صلة بالهدف، وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية					
	المؤشر 17.18.2 عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية تتوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية					
	المؤشر 17.18.3 عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل قيد التنفيذ، حسب مصدر التمويل					
الغاية 17.19 الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030	المؤشر 17.19.1 قيمة الدولار لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرة الإحصائية في البلدان النامية					
	المؤشر 17.19.2 نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعدادا واحدا للسكان والمساكن على الأقل في السنوات العشر الأخيرة؛ و (ب) حققت 100 في المائة تسجيل المواليد و 80 في المائة تسجيل الوفيات					

©جميع الحقوق محفوظة لجهاز التخطيط والإحصاء

ص.ب: 1855، الدوحة- قطر

هاتف: 44958888 – 974+

فاكس:44839999 – 974+

البريد الالكتروني: mdr@psa.gov.qa

الموقع الالكتروني: www.psa.gov.qa

جميـع الحقـوق محفـوظة © جهاز التخطيـط والإحصـاء – ٢٠١٩
All rights reserved © Planning and Statistics Authority - 2019

psa_qatar psaqa www.psa.gov.qa